

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٢

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

خطاب السيد هيفيكبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيفيكبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوهامبا (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالفخر لرؤيتكم، سيدي الرئيس، ابن أفريقيا البار، رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأهنتكم بجماعة على انتخابكم. وأود أيضاً أن أحيي رئيس الجمعية في دورتها السابقة لقيادته الممتازة.

تعقد هذه الدورة في وقت حافل بالتحديات على الصعيد العالمي. إذ تواجه عدة بلدان أفريقية انتشاراً غير مسبوق

لفيروس إيولا الفتاك؛ والفتيات المائتين اللاتي اختطفتهن جماعة بوكو حرام في نيجيريا لم يعثر لهن على أثر أو ينقذن حتى الآن؛ كما أن القصف العشوائي لقطاع غزة لم يتوقف إلا قبل أسابيع قليلة فحسب. وفي غضون ذلك، تواصل الجماعات الإرهابية زعزعة السلام والاستقرار في أنحاء مختلفة من العالم. وهذه التحديات لا تستعصي على الحل، ولكن التغلب عليها يتطلب الصمود والوحدة. ولذلك، ينبغي أن نؤكد من جديد إيماننا بحزم وأن نمضي قدماً، مسترشدين في ذلك بالقيم الثابتة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكل ما تمثله. وينبغي أن توجه تلك القيم مناقشاتنا خلال هذه الدورة، بما في ذلك موضوعنا "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة التالية لعام ٢٠١٥". وهذا الموضوع يتيح لنا فرصة للتوقف والتأمل في النجاحات التي حققناها والتحديات التي واجهناها في تنفيذ الأهداف الطموحة المرسومة في الأهداف الإنمائية للألفية. وإيجاد عالم أفضل من خلال التنمية الشاملة للجميع، وتعزيز التحرر من العوز، وتحقيق قدر أكبر من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1454933 (A)



ونثني على الأمين العام، لاستضافته مؤتمر القمة المعني بالمناخ خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وينبغي أن تكمل نتائج المؤتمر المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي هادف ومنسق في عام ٢٠١٥ .

وإذ نمضي قدماً، ينبغي أن تسترشد مناقشاتنا وأنشطتنا التفاعلية بالمبادئ المنصوص عليها في إعلان الألفية، وهي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة “المستقبل الذي نصبو إليه”، فضلاً عن الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن الأهمية بمكان كفالة الإدماج الكامل للشواغل الواردة في الموقف الأفريقي الموحد في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ .

وإذ نواصل التحضير لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا إبداء الإرادة السياسية اللازمة، وإنشاء شراكات عالمية قوية بغية تحقيق أهدافنا المشتركة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نتكاتف كي نكفل تعبئة موارد القطاعين العام والخاص واستخدامها بطريقة فعالة على الصعيدين المحلي والدولي.

ويجب الانتهاء من الجهود الجارية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن، دون مزيد من التأخير، كي يعبر عن الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار السياسي والتزاعات المسلحة في جنوب السودان والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن النجاح الذي حققته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، جنباً إلى جنب مع لواء التدخل، في تجميد القوات المفسدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعث على الارتياح. وتقتضي

الأمن والازدهار، وخاصة في البلدان النامية، تلك هي بعض الأولويات التي اتفقنا عليها قبل ١٤ عاماً.

في ناميبيا، كان لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية العديد من النتائج الإيجابية. فقد خفضنا نسبة من يعيشون في فقر مدقع من أبناء شعبنا بأكثر من النصف. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ١٠٠ في المائة. وتتوفر الرعاية الصحية الآن للكثير من المجتمعات المحلية التي لم تكن تتمتع بشيء منها قبل ذلك. واستقرت معدلات الحالات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبلغت تغطيتنا للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة نسبة ٨٥ في المائة، في حين بلغ معدل الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل ٩٠ في المائة حالياً. ونحن نقرب من القضاء على الملاريا باعتبارها تهديداً للصحة العامة، ونتوسع أيضاً في توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحي.

وقد تحققت نجاحات بارزة على المستوى العالمي أيضاً. فتحسنت الظروف المعيشية للملايين من السكان، وخاصة في البلدان النامية. وعليه، فقد أصبح لدينا أساس متين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي هي جزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الإطار، ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر كافة وحماية البيئة الطبيعية التي نعتمد عليها جميعاً في سبل عيشنا. وأعتقد أننا ينبغي ألا ندخر جهداً أو مورداً في معالجة شاملة للأسباب الجذرية للصراع الاجتماعي والفقر والتناحر السياسي في مجتمعاتنا.

ولا تزال البلدان النامية، وخاصة الدول الأفريقية والجزرية، تتحمل وطأة الآثار السلبية لتغير المناخ. كما أصبحت الفيضانات والجفاف وتآكل التربة أكثر شدة وتواتراً وأطول أمداً. لذلك، تدعو ناميبيا إلى تنفيذ برنامج العمل و”إعلان ويندهوك“ الدينامي المعتمد في ناميبيا في عام ٢٠١٣ في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

التي أخطب فيها الجمعية العامة بصفتي رئيساً لجمهورية ناميبيا. وأود أن أشكر رؤساء الدول والحكومات لتعاونهم الممتاز معي ومع بلدي خلال مدة رئاستي. وإني على ثقة من أنهم سيتعاونون بالقدر نفسه مع خلفي في المنصب.

وأود في الختام، أن أؤكد مجدداً على التزامنا السياسي الجماعي بالتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونحن نمضي قدماً نحو تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هيفيكيونيه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد دونالد رايندراناوث راموتار، رئيس جمهورية غيانا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد دونالد رايندراناوث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دونالد رايندراناوث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس راموتار (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها لهذا العام.

وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم، السفير جون آش ممثلًا نتيغوا وبربودا، والفريق التابع له، لتمهيد السبيل بفعالية لمتابعة ما سيأتي الآن تحت رئاستكم، من حيث صلته بخطة التنمية

زيادة توطيد السلام، التنفيذ الكامل للبرنامج الطوعي لترع سلاح تلك القوات وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها أو إعادتها إلى الوطن.

وتؤيد ناميبيا مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في جميع أنحاء العالم. وندعو في ذلك الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد نشرت ناميبيا في الوقت الراهن إحدى أكبر وحدات الشرطة النسائية التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وما زالت ناميبيا تدعو إلى رفع الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا. يتعارض ذلك الحظر مع الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وليس ثمة ما يبرر إدراج كوبا في القائمة بوصفها دولة راعية للإرهاب الدولي، ولا ينبغي قبوله.

وندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية وفلسطين. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته، وأن يساعد شعبي الصحراء الغربية وفلسطين على تحقيق حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وتدين ناميبيا اختطاف ما يزيد على ٢٠٠ فتاة وغيرهن من الأبرياء من قبل جماعة بوكو حرام في جمهورية نيجيريا الاتحادية. ونحن نطالب بإطلاق سراح هؤلاء فوراً ودون أية شروط.

ونعرب عن دعمنا للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة مرض فيروس الإيبولا في البلدان الأفريقية المتضررة. وتحقيقاً لتلك الغاية، فقد تبرعت ناميبيا بمبلغ ١١ مليون دولار ناميبيا لمكافحة هذا الوباء الفتاك.

وكما هو منصوص عليه في الدستور الناميبيا، فإنه يشرفني أن أبلغ الجمعية بأن فترة ولايتي بصفتي رئيساً للبلد ستنتهي في وقت مبكر من العام القادم. وعليه، فإن هذه هي المرة الأخيرة

الإسكان، والصحة، والمياه، والمرافق الاجتماعية الأخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتنان بلدي للشركاء الإنمائيين كافة الذين أسهموا بدرجة كبيرة في المكاسب التي حققناها في العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ما كان نجاح غيانا في بناء قدرات القطاع الصحي ممكن التحقيق لولا مساعدة كوبا، التي شملت تدريب مئات من أطبائنا، الأمر الذي قامت به كوبا على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الخاصة بها. ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات الأغلبية الساحقة من بلدان العالم مرة أخرى في الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة.

وفي حين ينبغي لنا أن نعترف بالمكاسب التي تحققت في جميع أنحاء العالم، أسارع إلى توضيح أنها لم تكن متسقة فيما بين البلدان أو المناطق. كان التقدم المحرز في بعض الأماكن هائلاً. فقد حظيت آسيا، على سبيل المثال، بنجاح باهر فيما يخص العديد من الأهداف. وتحقق تقدّم كبير أيضاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. غير أن هناك بعض المجالات التي لم تشهد تقريباً أي تغيير ملحوظ منذ عام ٢٠٠٠. وفي بلدان أخرى، ولا سيما تلك التي دمرتها الصراعات والحروب، هناك مكاسب جديدة بالثناء سارت في اتجاه عكسي. وقد أثبتت بعض الأهداف أيضاً أنها بعيدة المنال أكثر من غيرها. تتطلب الوفيات النفاسية على وجه الخصوص مزيداً من العناية. ومن الواضح أن العالم كان يمكن أن يتقدّم أكثر بكثير على طول الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، لم يحدث ذلك، لأن الشراكة اللازمة لتحقيق كل هدف لم تكن قوية بما فيه الكفاية. وبالتالي ينبغي النظر في أسباب النتائج التي كانت دون المستوى الأمثل.

وصحيح أننا جميعاً نتحمل المسؤولية عن رفاه شعوب العالم وحالة كوكبنا بشكل عام. غير أن الواقع هو أن لدى بعض البلدان الآن موارد أكثر من غيرها، وبعضها يستغل

لما بعد عام ٢٠١٥ والمسائل الحاسمة الأخرى التي تستدعي اهتماماً مركزاً من المجتمع الدولي.

تتعقد هذه المناقشة في الجمعية العامة عشية السنة المستهدفة التي حددها قادة العالم في عام ٢٠٠٠ من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك فإن الوقت مناسب لتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد، ولكي نفهم أيضاً لم لا يمكننا تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل. وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نمضي قدماً بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي نحن الآن على وشك وضع صيغتها النهائية. وأود أن أذكر بأنه في عام ٢٠٠٠، عندما تم الإعلان عن الأهداف الثمانية، ألهمت كثيراً من الأمل والحماس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما البلدان النامية وفيما بين الفقراء. صحيح أننا أحرزنا تقدماً ملموساً في جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفض الفقر في العالم وهو مستمر في الانخفاض؛ وعدد أكبر من الأطفال صار ملتحقاً بالمدارس الابتدائية؛ وتحسنت الخدمات الصحية بالنسبة للعديد من الأشخاص، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدل وفيات الأطفال؛ وتوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا بل وعكس اتجاهه في بعض المناطق.

في غيانا، على الرغم من الآثار السلبية للوضع المالي الدولي، تمكنا من أن نحافظ على نمو مطرد في الاقتصاد على مدى السنوات الثماني الماضية. وفي الواقع، لقد نجحنا ليس في تنمية اقتصادنا وحسب، ولكن أيضاً في ضمان أن النمو أدى إلى تحسين نوعية الحياة لشعبنا. وفي الواقع، نحن واحد من ١٧ بلداً في العالم تعترف بها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من الجوع بمقدار النصف، بل أيضاً في تحسين التغذية لشعوبها. لقد حققنا تعميم التعليم الابتدائي ونقرب من تحقيق تعميم التعليم في المرحلة الثانوية أيضاً. ولقد أحرزنا أيضاً خطوات واسعة في مجالات

وفي حين أن العديد من البلدان النامية أظهرت تصميماً جاداً في العمل نحو تحقيق الأهداف عن طريق تخصيص مزيد من الموارد للتنمية البشرية، فإن الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو، على النحو المتوخى في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، جاء أدنى بكثير من مستوى التطلعات. ومن المخيب جداً للآمال، على أقل تقدير، أنه في مواجهة الاحتياجات الملحة، لم تف إلا بضعة بلدان متقدمة النمو بتعهداتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفيما نستعد لمؤتمر آخر بشأن تمويل التنمية، في إثيوبيا في العام المقبل، أود أن أذكر الجمعية بأن الالتزام المتمثل بتخصيص ٠,٧ في المائة قد تم منذ أكثر من أربعة عقود حلت في هذه الجمعية ذاتها، وتم التأكيد عليه مجدداً في عام ٢٠٠٢ في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري.

وفي ضوء هذه الإخفاقات، لا بد من أن يتضمن إطار ما بعد عام ٢٠١٥، أولاً، التزاماً محدداً زمنياً من أجل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تم تقديم الالتزامات بشأنها بالفعل؛ وثانياً، وضع إطار عالمي لإدارة حقوق الملكية الفكرية يضع الضرورة الإنمائية في المركز؛ ثالثاً، هيكل تجاري عالمي يعترف بأوجه عدم التناظر في التنمية على الصعيد العالمي ويستجيب لها بشكل ملائم. رابعاً، إطار يكفل أن الاستثمار في القطاع الخاص يتماشى مع جدول أعمال التنمية.

وتقدم توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة منبرا جيدا يركز عليه.

ونحن إذ نضع برنامجا للتحويل، سيكون من الأهمية بمكان ضمان أن يكون البرنامج مرنا بما فيه الكفاية لمعالجة الاحتياجات الخاصة لبعض البلدان. أما الظروف الخاصة التي سببتها نقاط ضعف الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية الساحلية المنخفضة فجديرة بالذكر بوجه خاص في هذا

من الموارد العالمية أكثر بكثير أيضاً. وفي حين أن مسؤولياتنا مشتركة، فإنها متميزة بالضرورة. الفجوات بين الفئات العليا والدنيا لسكان العالم آخذة في الاتساع إلى حد كبير. وقد بلغ تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة أبعاداً خطيرة. أبرزت منظمة أوكسفام الدولية في الآونة الأخيرة هذه الظاهرة، وبعض الأرقام مفرعة. أشارت منظمة أوكسفام إلى أن نسبة ١ في المائة من السكان الأغني في العالم تمتلك نسبة ٤٦ في المائة من ثروة العالم - أي حوالي ١١٠ تريليونات دولار - في حين تمتلك الـ ٥٠ في المائة التي في القاع ١,٧ تريليون دولار تقريباً، أي ٠,٧ في المائة من ثروة العالم. هذا المبلغ وقدره ١,٧ تريليون دولار هو نفس المبلغ الذي يملكه ٨٥ من أغني الأشخاص في العالم - وبعبارة أخرى، ٨٥ شخصاً يملكون نفس القدر من الثروة التي يملكها ٥٠ في المائة من سكان العالم. ومن الواضح أن مثل هذه الدرجة من عدم المساواة لا يمكن تحملها.

وبنفس الطريقة،، على الرغم من أننا اتفقنا جميعاً على زيادة المساعدة الإنمائية للبلدان النامية، فإن حقيقة الأمر هي أن تحويل صافي الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو لا يزال مستمراً بلا هوادة، وبلغ ٢٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ ثم ارتفع إلى ٥٥٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠. ويستمر هذا الاتجاه الخاطئ اليوم. وهذا النقل في الموارد المالية ليس إلا جزءاً من الصورة. كما تعاني البلدان النامية أيضاً من خسارة صافية للمهارات إلى البلدان المتقدمة النمو من خلال الهجرة. وهذا بعد أن أنفقت البلدان النامية مبالغ ضخمة على التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جهودنا المبذولة في قطاعي الصحة والتعليم يصيبها غالباً الإحباط بسبب ارتفاع تكاليف الكتب المدرسية والأدوية الأساسية، وذلك بسبب القيود على حقوق الملكية الفكرية. وواضح أن هذه الاختلالات لا يمكن أن تستمر ولا يمكن معالجتها إلا من خلال تضافر الإجراءات العالمية.

أما الحروب المستمرة في سوريا والعراق فهي الأكثر إيلاما. إنها تؤدي إلى المزيد من التطرف والانحدار السريع نحو الهمجية، وقد نجمت عن سنوات من تمويل القوى المتطرفة وتسليحها لتحقيق أهداف سياسية. ونحن ندين حالات القتل الوحشي والبشع التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية وغيرهم الرهائن وإزهاق أرواح المدنيين في مناطق النزاع على أيدي المتطرفين القتلة في تلك البلدان. وتدين غيانا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

أما الحالة في أوكرانيا فهي مدعاة أخرى للقلق. ويجب ألا ننسى أن الحربين العالميتين ترجع أصولهما إلى أوروبا. لذلك ينبغي أن نبذل أقصى ما في وسعنا لنجمع كل الشركاء على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي. فالسعي إلى تحقيق مزايا عسكرية لا يمثل حماقة فحسب، بل يشكل خطرا أكيدا. ويجب أن يقوم الحل على أساس العدالة وتطلعات الناس في ذلك البلد.

وا وتعد دوما المسائل الحدودية العديدة التي لم تحل القائمة في عالمنا مصدرا محتملا للنزاع، و تستخدم كثيرا لعرقلة التنمية في البلدان، مما يمنعها من تحسين نوعية حياة شعوبها، ومن النهوض برفاه المنطقة التي تنتمي إليها. وبلدي ليس بمنأى عن التأثير بهذا. لذلك يجب أن تضاعف الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها للمساعدة في حل مثل هذه المسائل.

ونواجه في الوقت الراهن تذكيرا صارخا بمدى هشاشة الرفاه العالمي في مواجهة التهديدات الفريدة من قبيل وباء فيروس الإيبولا. ولا شك في أنه مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية فورية على نحو أكبر بكثير مما يجري الاضطلاع به. وأود التنويه بما أظهرته كوبا والولايات المتحدة الأمريكية من الاستجابة السريعة والقيادة في تقديم المساعدة إلى البلدان في غرب أفريقيا.

وفي عصرنا، يجب أن نواصل البحث عن نهج جديدة للعديد من المشاكل العالمية التي تواجهنا. وفي إطار الترابط

الصدد. ففي أحيان كثيرة جدا، يمكن أن تتسبب الآثار المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية في طمس التقدم المحرز على نحو سريع. ويجب ألا ندخر جهدا لكفالة أن يكون لدينا اتفاق ملزم قانونا بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٥.

ومن المفارقات أنه بينما ناقش خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تخرج العديد من بلدان الجماعة الكاريبية من أهلية الحصول على تمويل بشروط ميسرة، حيث تصنف على أنها بلدان متوسطة الدخل استنادا إلى المقياس الضيق لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من تلك البلدان مثقلة بالديون، حيث يتوجب عليها القيام باستثمارات لا مفر منها في مجال بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية وإصلاحها لتعزيز القدرة على التكيف. وندعو المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في هذا النهج بإضافة مؤشر الضعف في المعادلة. كما ندعو إلى تخفيف أعباء الديون، حيث إن الديون المتراكمة على معظم هذه البلدان تجعل اقتصاداتها غير مستدامة.

أما الشرط المسبق الأهم من أجل إحراز تقدم فهو السلام. فالعديد من النزاعات واحتمالات نشوب نزاعات لا تزال دون حل، وفي الوقت نفسه قد ارتفعت تهديدات جديدة على الأمن العالمي إلى مستويات خطيرة.

إن الحالة في الشرق الأوسط هي الأكثر إثارة للقلق، وفي قلبها المأساة الكبيرة المتمثلة في محنة الشعب الفلسطيني. فلقد شهدنا مرة أخرى قصف السكان العزل تقريبا في غزة من جانب أحد أكثر الأجهزة العسكرية قوة، تدعمها وتحدد مخزونها قوات عسكرية أكثر قوة. وتدعو غيانا إلى إنهاء الحالة التي تشبه الفصل العنصري القائمة في فلسطين، حيث إن حالة الفقر والتدهور تمثل أسلحة تستخدم لقمع شعب بأكمله. فللشعب الفلسطيني الحق في العيش بكرامة في بلده، ويجب على الأمم المتحدة ألا تساو على مبدأ تقرير المصير.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دونالد رايندراناوث رامونار، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أناستاسيادس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأعبر لكم عن دعم حكومي الكامل، وأنتم تمارسون مهامكم السامية، بالهدف المشترك المتمثل في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة، في فترة تتسم بقدر كبير من انعدام اليقين وعدم الاستقرار.

تشكل الجمعية العامة المنتدى الدولي الوحيد الذي يجتمع في إطاره جميع رؤساء الدول أو الحكومات، ليس فقط من أجل إحاطة الرأي العام الدولي بشأن القضايا الخطيرة التي تواجه بلدانه، ولكن أيضا للتداول بخصوص جميع التحديات الإقليمية والدولية غير، التي ليست قطرية، وتضع النظام الدولي موضع التساؤل.

ينبغي أن نضع في اعتبارنا دائما بأن الأمم المتحدة قد أنشئت بهدف صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي تعزيز

والاعتماد المتبادل في عالم اليوم، تتشابك مصائر الدول والشعوب بشكل متزايد. أما الضرورة المتمثلة في اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لمعالجة مشاكل اليوم فلا يمكن أن تتحقق إلا بتعددية قوية، ومن خلال مؤسسات علمية ذات جدوى وتتسم بالاستجابة والتمتع بمزيد من الديمقراطية.

وتتضمن المسائل البالغة الأهمية إصلاحات مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية. ويعد إحراز تقدم ملموس في إصلاح مجلس الأمن أمرا ضروريا من أجل ضمان استمرار شرعية وجدوى هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن التعجيل بإصلاح المؤسسات المالية الدولية أمر بالغ الأهمية إذا كنا نريد كفاءة فعاليتها في حماية الاستقرار المالي العالمي ودعم التنمية المستدامة.

وفي الختام، أود التذكير بالاقترح الذي قدمته غيانا عن طريق أول رئيس منتخب ديمقراطيا لها، السيد شيدي جاغان، بإقامة نظام إنساني عالمي جديد، أعلنت الجمعية العامة موقفها منه في عدة قرارات. يسعى ذلك الاقتراح إلى تحقيق توازن بين مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إنه اقتراح قد آن أوانه، وينبغي أن يتبعه مبادرات أخرى من أجل إيجاد حلول لنتمكن من تحقيق أحلام الأجيال التي سبقتنا في إرساء السلام وإحراز التقدم وتحقيق الازدهار.

وكما وفرت الأهداف الإنمائية للألفية محط تركيز جديد وبعثت آمال عام ٢٠٠٠، فيجب علينا اليوم أن نحیی تلك الروح من أجل القضاء على الفقر وعدم المساواة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وأود الإعراب عن تقديرنا للأمين العام وموظفي الأمم المتحدة على جهودهم التي لا تكل في الاضطلاع بولاية المنظمة في الأوقات الصعبة للغاية. وأؤكد لهم دعم غيانا الكامل حكومة وشعبا.

الشعوب. للأسف، ورغم جهودنا، علينا أن نعترف أننا لم نرتق خلال العام الماضي بشكل كاف لمواجهة تلك التحديات. بل من المثير للقلق كثافة حجمها وأثرها على حساب الحسائر في الأرواح البشرية، والازدهارين الاقتصادي والاجتماعي الفردي والجماعي، وفي نهاية المطاف، السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وينبغي ألا يجعلنا كل ما نشهده في ليبيا ولبنان وسوريا والعراق، خصوصا بعد ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، وارتكاب فظائع لا توصف فيهما، غير مبالين أو سلبين. ومن واجبتنا تجاه البشرية وقيمنا المشتركة اعتماد مشاركة أكثر استباقية وأكثر فعالية فورا، وذلك لإنقاذ الأجيال المقبلة من التهديدات غير المتكافئة والإرهاب والكرهية الصريحة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اعتمد يوم الأربعاء الماضي، المتعلق بالتصدي بحزم للتهديد المتنامي الذي يشكله التدفق غير المسبوق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونمو شبكات التسهيل التي تآجج الصراعات حول العالم. ونتوقع أن تجري مسائلة المسؤولين عن الجرائم المروعة التي ارتكبت خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نتجاهل بأن للصراعات العميقة الجذور والطويلة الأمد، القدرة على تأجيج عدم الاستقرار في المنطقة بشكل فوري، والتسبب في سفك الدماء، وتعريض حياة الآلاف من المدنيين الأبرياء للخطر، بمن في ذلك الأطفال. للأسف، تزرع هذه الأحداث بذور العدا، والمزيد من أعمال العنف التي تجعل نجاح الحوار والمفاوضات وإجراءهما أكثر صعوبة.

تحديدا، وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، لا ينبغي أن يكون حق الشعب الإسرائيلي في إقامة دولة موضع تساؤل، وينطبق الشيء ذاته على الشعب الفلسطيني. إننا نثني على الدور الإيجابي جدا الذي قامت به الحكومة

الحماية الفعالة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع الناس، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو المعتقد. ومن أجل دعم هذه المبادئ التي تقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لنا جميعا أن ندرك أنه في عصر العولمة هذا، لا بد أن تتأثر جميع الدول الأعضاء بشكل أو بآخر، جراء الأحداث التي تقع في أي بلد أو منطقة، رغم اختلاف درجة التأثير وتوقيته. وبالتالي، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة، من خلال الفهم المشترك بأنه رغم اختلافاتنا الفردية، فإننا لن نجد السبيل إلى إحلال السلام وإرساء الاستقرار والديمقراطية إلا من خلال الأمم المتحدة. ويعد تعزيز دورها، والتمسك بمبادئ ميثاقها، وتنفيذ قراراتها شرطا لا غنى عنه للتصدي بفعالية لكل من التهديدات الجديدة والطويلة الأمد.

تولت السيدة بيرسبال (الأرجنتينية)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

سوف تشكل الذكرى السنوية السبعين القادمة للأمم المتحدة، معلما هاما في تاريخ الأمم المتحدة. وتعتقد قبرص أن الفترة الحالية تمثل اللحظة المناسبة لتكثيف جهودنا والتزامنا بالمضي قدما من خلال التقييم الذاتي، وإجراء مناقشة تشمل الجميع، من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة من شأنها تعزيز أهمية المنظمة وفعاليتها. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بمؤتمر القمة العالمي الذي عقد خلال عام ٢٠٠٥، حيث اتفق قادة العالم على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن.

وقد عبرت عندما خاطبت لأول مرة الجمعية العامة قبل عام (انظر A/68/PV.12)، عن قلقي العميق وسخطي عن الأفعال التي شهدناها، والتي تقوض سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتؤدي إلى انعدام الأمن الإقليمي والعالمي، مثل الإرهاب، وضم الأراضي عن طريق الاستخدام غير المشروع للقوة، والأصولية الدينية، والتهجير القسري للملايين من



ونحن في طليعة الذين يبذلون الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقديم المعونة الإنسانية ومرافقتها عندما يقتضي الأمر ذلك. ويوم أمس بالتحديد، كان لقبرص دور فعال في إنقاذ قرابة ٣٥٠ من اللاجئين السوريين الذين كانوا على متن قارب صيد تقطعت بهم السبل في البحر الأبيض المتوسط، ونفادينا بالتالي حدوث كارثة إنسانية كبيرة.

ولا شك في أن اكتشاف الهيدروكربونات في منطقتنا المجاورة عزز أهميتها الاستراتيجية. فالطاقة يمكنها أن تكون حافزا على التعاون بنطاق أوسع، مما يساهم في تحقيق السلام والاستقرار، ويمكنها أن تكون وسيلة لتعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادرها على الصعيد الإقليمي وصعيد الاتحاد الأوروبي. ومن شأن ذلك أن يعزز اقتصادات البلدان في المنطقة. ونحن على استعداد للإسهام في هذا الأمر، وحتى للتوسط من أجل الجمع بين البلدان المجاورة المنتجة للهيدروكربونات والبلدان المستهلكة لها.

إن عام ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية الأربعين لتقسيم بلدي بعنف نتيجة الغزو التركي في عام ١٩٧٤، واستمرار احتلالها له. ولا أعتزم الدخول في لعبة توجيه اللوم لأن هناك عددا كبيرا من قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي لا تبيّن حقا المسؤوليات التاريخية والمستمرة التي يتحملها الطرف المخطئ فحسب، ولكنها تدين أيضا الوضع الراهن غير المقبول وتدعو إلى إعادة توحيد قبرص وانسحاب قوات الاحتلال منها.

وأود أن أشدد مرة أخرى على التزامي الصادق بالعمل بنشاط وعزم للتوصل، من خلال الحوار البناء والمتعمق والموضوعي، إلى تسوية تعيد توحيد قبرص وشعبها وتستعيد الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع مواطنيها الشرعيين، وتريح الجزيرة من وجود قوات الاحتلال، وتكفل التعايش

المصرية فيما يخص الوساطة بين الجانبين. وفي الوقت نفسه، فإننا نحث بقوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الحد من أنشطة الجماعات الإرهابية التي تعارض عملية السلام في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نظل غير مباليين بما يحدث في أوكرانيا وتداعياته على العلاقات بين بعض من أهم القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة العالمية، أي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر، وندعو إلى أن تفي به جميع الأطراف وتنفذه بشكل كامل.

بالطبع، وعدا تلك الصراعات الإقليمية، يجب أن نكون يقظين ونذكر أنفسنا بأن تحديات أخرى تقليدية وغير تقليدية تشكل مخاطر وجودية لا يزال يتعين علينا معالجتها. وتشمل من بين أمور أخرى، الاتجار بالبشر، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والفقر على الصعيد العالمي والجوع والكوارث، مما يكثف تدفقات الهجرة، ويؤدي إلى تغيرات ديموغرافية، وانتشار الأوبئة على غرار فيروس الإيبولا مؤخرا.

علاوة على ذلك، يمكن أن يتعذر عكس مسار آثار تغير المناخ في نهاية المطاف، أي في المستقبل البعيد، فتصبح آثارا كارثية.

إن قبرص تقع على مفترق طرق بين أوروبا وشمال أفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط، وهي منطقة مضطربة تنشب فيها معظم الصراعات. ومع ذلك، نعتز بأننا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وبأننا نتمتع بعلاقات ممتازة مع جميع جيراننا. ونحن نعتبر، بالتالي، وسيطا نزيها ليس لديه مخططات خفية. وندرك أن جغرافيتنا هي مصيرنا. ونضطلع بدور بناء في التمسك بقيم الأمم المتحدة ومبادئها، ونساهم في الجهود التي تُبذل من أجل تحقيق السلام في منطقتنا، بطبيعة الحال ضمن حدود قدراتنا على الدوام.

بناءً في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية، ليس نظرياً وكلامياً فحسب، وإنما عن طريق إجراءات عملية وهامة.

والخطوة الأولى نحو إظهار الإرادة السياسية الحقيقية التي طال انتظارها تتمثل في اعتماد حزمة اقتراحات تقدمت بها وتقتضي باتخاذ تدابير جريئة لبناء الثقة، تؤدي إلى حالة مريحة لجميع الأطراف المعنية، وتساعد على بناء التفاهم والثقة وحسن النية بصورة متبادلة، وتكون من ثم حافزاً للعملية التفاوضية الجارية. علاوة على ذلك، نحن نتوقع تعاون تركيا الصادق في المسألة الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين، بما في ذلك عن طريق إفساح المجال للوصول إلى المناطق كافة، كما هو مطلوب، وتوفير المعلومات الضرورية التي تساعد في تسليط الضوء على مصيرهم والتخفيف من معاناة أقربائهم.

إن قبرص ومواطنيها يستحقون أكثر بكثير من بلد منقسم. أربعون عاماً أكثر من كافية لنا جميعاً. فلقد حان الوقت كي يدرك جميع المعنيين أنّ الرضا المصطنع عن الوضع الراهن لا يفيد أحداً. أمّا الحل فسيفيد جميع القبارصة، وتركيا، ومنطقتنا المجاورة، والمجتمع الدولي. ورؤيتي في نهاية المطاف تتمثل في تخفيف معاناة جميع القبارصة، ولا سيما جيل الشباب - وهم مستقبل البلد - من عبء الاضطراب للعيش في بلد منقسم يُمنعون فيه قسراً من التمتع بالحريات التي هي حق مكتسب لكل مواطن يولد في العالم - العبء الذي هم غير مسؤولين عنه ويحق لهم تداركه. لن أحيّد عن السعي إلى تحقيق هذه الرؤية، لأنني تعهّدت بأداء هذا الواجب تجاه جميع القبارصة. كما أنني لن أتهرب من تحمّل المسؤولية التاريخية عن توفير مستقبل مستقر وسلمي ومزدهر وتصالحي في بلدي.

وسأكون قد ارتكبت خطأ كبيراً إن اختتمت كلمتي قبل أن أعرب عن خالص امتنان شعبي وحكومتي للأمين العام وللمجلس الأمن على الأعمال التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص خلال السنوات الـ ٥٠

السلمي والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين جميع مواطنيها، وتضمن فعالية أداء قبرص وكفاءتها بصفتها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لي، هناك خطة واحدة فحسب، وهي أن يتم التوصل إلى تسوية مشكلة قبرص على أساس ما تم الاتفاق عليه كحل توفيقية: تحوّل جمهورية قبرص إلى اتحاد يتألف من طائفتين ومنطقتين متساويتين سياسياً، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الرفيعة المستوى، مع سيادة واحدة، وشخصية قانونية دولية واحدة، ومواطنية واحدة.

وبعد أشهر من المفاوضات الصعبة، تم الاتفاق على إعلان مشترك بين الطائفتين في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، يحدد المبادئ التوجيهية الأساسية والمبادئ الأخرى للتوصل إلى إطار الحل المتفق عليه، وكذلك منهجية العملية التفاوضية. وفي الوقت نفسه، من الأهمية البالغة بمكان أن الإعلان المشترك يبين بوضوح أنّ الغرض الوحيد المشترك للعملية التفاوضية هو إنهاء الوضع الراهن غير المقبول والتوصل إلى تسوية تصون المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي وتحترمها. وعقب الإعلان المشترك والمفاوضات المكثفة بين الجانبين، جرى تقديم مقترحات شاملة تتعلق بجميع فصول مشكلة قبرص. وبلغنا الآن مرحلة تركيز جهودنا في سبيل التغلب على الخلافات القائمة، بغية تمهيد الطريق أمام التوصل إلى حل دائم وقابل للبقاء.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بتعيين الأمين العام مؤخراً مستشاره الخاص الجديد، السيد إسبن بارث أيدي. ونحن نعتقد أن ذلك التعيين في هذا المنعطف الحرج من العملية التفاوضية يدل على عزم الأمم المتحدة أن تمضي تلك العملية قدماً بشكل حاسم. ومع ذلك، غني عن القول إن المطلوب أيضاً التدليل على وجود إرادة حقيقية لدى مواطنينا للتفاوض بحسن نية، ولدى تركيا للمساهمة بشكل

المبدأ الأساسي. وفي ظل خطر الإرهاب وانتشار الحرب في أنحاء العالم، أصبح الآن هو الوقت المناسب للتوقف لإعادة النظر في الإجراءات التي نتخذها، وبذل كل جهد ممكن لوضع حد للقتال، سواء في أوطاننا، أو في البلدان المجاورة أو في مناطقنا.

وشهد طابع الأمن العالمي تغيرا جذريا. وأصبحنا نشهد جهات فاعلة من غير الدول، من الأصوليين الدينيين والعصابات الإجرامية المتمردة ترويع العالم وتهدد سلامة الأشخاص المسلمين. وللأسف، تقف بعض الدول وراء الإرهابيين، وأصبحت مراكز وملاجئ للعنف المتزايد. ولكن اليوم، تتجاوز وسائل الإرهاب والحروب المفهوم التقليدي للمعارك القتالة. بغض النظر عن الوسائل المستخدمة في الإرهاب، يظل الهدف واحدا - وهو ترويع الشعوب والبلدان، وفي بعض الحالات ترويع العالم بأسره.

والتعايش السلمي والمستدام فيما بين البلدان وداخل المجتمعات ليس حقيقة بديهية. بل يتطلب جهودا جماعية وتصميما والتزاما وطنيا من أجل تحقيق مستقبل مستدام ملك لنا جميعا، وتمثل مهمتنا المشتركة باعتبارنا مجموعة من الدول في صون الأمن غير المجرأ - يجب أن نستخدم جميع جهودنا لوقف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة من أجل صون السلام والأمن في الشرق الأوسط، ولكن يجب علينا بذل الجهود ذاتها للتصدي للتحديات الجغرافية السياسية في أوروبا الشرقية.

من واجبنا دعم إرساء السلام في أوكرانيا وصون سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولا بد من توخي العجلة في التعامل مع التهديد الناشئ في أوكرانيا. وينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء فيها، الوفاء بواجبها وبذل كل ما في وسعها لمنع نشوب النزاعات المسلحة، ومنع إعادة

الماضية، وهو ما يشكل نموذجا بارزا للدور الناجح الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. وبينما نقدر أيما تقدير فرائد عمليات حفظ السلام، والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بغية تحقيق تلك الغاية، نعتبر أنه من الأهم دعم المنظمة وتمكينها من مواصلة أعمالها صوب تحقيق صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، لا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة. وبالنيابة عن بلدي، أود أن أؤكد للجمعية أننا سنواصل تقديم أي مساعدة ضرورية لتحقيق تلك الأهداف النبيلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة داليا غريبياوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطحبت السيدة داليا غريبياوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريبياوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة غريبياوسكايتي** (تكلمت بالإنكليزية): تدفعنا اليوم العديد من حالات النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار في العالم إلى استرجاع السبب الرئيسي في إنشاء الأمم المتحدة والغرض منها - وهو صون السلام في جميع أنحاء العالم. وباعتبارنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، نلتزم جميعا بذلك

**الرئيسة بالنيابة** (تكلت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة صاحب الفخامة الحسن واثارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب فخامة السيد الحسن واثارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الحسن واثارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس واثارا** (تكلم بالفرنسية): أسوة برؤساء الدول والحكومات الآخرين الذين سبقوني على هذه المنصة، أنا أيضا أود، بالنيابة عن وفد كوت ديفوار وبالأصالة عن نفسي، أن أقدم لكم، سيدي، أحرّ تهانينا على انتخابكم المستحقّ رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأؤكد لكم دعمنا الكامل طوال فترة ولايتكم. إنّ انتخابكم لهذا المنصب يشرف بلدكم، أوغندا، والقارة الأفريقية بأسرها خارج حدوده.

وتهانني موجّهة أيضا إلى معالي السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، على توجيهه المتميز لأعمال الجمعية طوال السنة الماضية. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام، بان كي - مون، على تفانيه في أهداف ومُثل ميثاق منظمنا.

رسم حدود الدول ذات السيادة، ووضع حد لنشوب النزاعات المحمّدة، واحد تلو الآخر.

علينا العمل معا كمجموعة من الجيران، مجموعة من الدول المعنية بشأن مستقبل المجتمع الدولي، مستقبل العالم الذي نعيش فيه. ومن الأهمية الحاسمة إنهاء النزاع في مهده، والقضاء على الأراضي الخصبة للإرهاب أينما وجدت. ولكن الأهم من ذلك، ينبغي لنا ألا نتخلى أبدا عن القيم التي تجمعنا معا، ألا وهي احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لسيادة الدولة والوحدة الإقليمية.

وحيثما يتعلق الأمر بحماية تلك المبادئ الأساسية المشتركة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون متحدا وأن يستجيب على نحو مسؤول حيال أي انتهاك لها. وقد تجلّت مواصلتنا بحماية القيم الأساسية من نتائج التصويت على القرار ٢٦٢/٦٨، بشأن النزاع المسلح في أوكرانيا. إذ أيدت مائة دولة أوكرانيا وأدانت احتلال الاتحاد الروسي للقرم. ولن تعترف الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة أبدا بهذه الأعمال العدوانية غير القانونية.

وإذا أخفقنا، وإذا تغلب العنف والعدوان والإرهاب، سنواجه خطر الاستيلاء على أعتاب حالة حيثما يجارب الجميع بعضه بعضا وتسود الفوضى. وسيجري تدمير كل ما عملنا من أجله، وكل ما أنشأنا - العالم الذي نعيش فيه. ولا ينبغي أن تكون الموافقة الصامتة على أشكال العدوان الوحشي إجابة المجتمع الدولي على ذلك.

وبغية تجنب مستقبل مزر، أدعو الجمعية العامة إلى العمل من أجل الحيلولة دون دخول الخداع والكذب والتلاعب والجهل إلى أراضينا وانتهاك قيمنا. علينا أن نعود إلى المبدأ الأساسي للأمم المتحدة، أي صون السلام في جميع أنحاء العالم. ينبغي أن يكون اهتمامنا غير المجزأ بصون الأمن غير المجزأ مهمتنا الرئيسية.

يُعرَب عنه في هذا المنتدى. وبينما يتشكل العالم الذي نودّ أن نراه بعد عام ٢٠١٥، تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أكثر وضوحاً. وعلينا في النهاية أن نوَفّر حياة كريمة للأشخاص الأكثر ضعفاً؛ وأن نمنح كوكبنا أيضاً مهلة وفرصة للوجود قروناً مقبلة.

وينبغي لخطّة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تولي اهتماماً خاصاً لأولويات البلدان النامية، ولا سيما أولويات البلدان الأفريقية، كما حدّدت في الموقف الأفريقي الموحد الذي يدعمه بلدي. لذا، ينبغي للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون شاملة ومتوازنة، وأن تحقّق أهدافاً محددة وقابلة للقياس، بغية تيسير مُلكيتها من قِبَل الدول والأقاليم.

إنّ اعتماد برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في السنة المقبلة سيجري في سياق اقتصادي مؤاتٍ لأفريقيا. وفي الحقيقة، إنّ أفريقيا قد أصبحت إحدى المناطق الأكثر استقطاباً للمستثمرين الدوليين والأكثر حيوية في العالم، بمعدّل نمو سنوي في الناتج القومي الإجمالي متوسطه ٤,٥ في المائة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وتُتيح أفريقيا فرصاً متميّزة في مجالات الهياكل الأساسية، والطاقة، والزراعة، والعمالة والقدرة على ضمان الأمن الغذائي للقارة. وقطاعا الصحة ومكافحة تغيّر المناخ نشيطان أيضاً.

إنّ أفريقيا تدخل عهداً من التقدم والتنمية سيعتمد على بيتها الأملية. وفي الحقيقة، إنّ الانتشار غير المسبوق للإرهاب من القرن الأفريقي إلى منطقة الساحل والصحراء، والازدياد الكبير في أعمال القرصنة البحرية، والأنواع المختلفة من الاتجار الإجمالي، ومؤخراً، عودة ظهور الأوبئة مثل حمّى الإيبولا الترفيفية، التي احتاحت بعض البلدان في غرب أفريقيا، تهدد القارة الأفريقية وقد تجعلها تحسّر عقداً من التقدم الإنساني والنمو الاقتصادي. وخلافاً لحروب الأمس، إنّ هذه المخاطر

الآن وقد تمّت هزيمة المسرح وإعداد الميدان، كما تعيّن علينا أن نعمل في الدورة الثامنة والستين، فقد حان الوقت الآن لترجمة التزامنا ببناء عالم خالٍ من ويلات الفقر والضعف، التي ما انفكت تؤثر على ملايين الأشخاص، إلى واقع، ورؤيتنا له. لذا، إنني أرحب بأهمية ونطاق موضوع هذه الدورة، ”إنجاز وتنفيذ خطّة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، الذي يجري في إطار استمرار الدورة السابقة، ويجسّد التزامنا بأن نجابه معاً التحدي المتمثل في تحقيق التنمية.

ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقبل الموعد النهائي لتنفيذها بسنة، ينبغي التذكير بأنّ الأهداف الرئيسية قد تحققت أو أنّها في طور التحقيق على نطاق عالمي، كما أكّد الأمين العام بحق في تقريره الأخير، وبأنه ستكون هناك حاجة إلى جهود كبيرة لكي تنجح مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء، من جانبها، في القيام بذلك.

وعلى المستوى الوطني، وبفضل جهود حكومتي، يجري السعي بلا كلل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في إطار تنفيذ البرنامج الإنمائي الوطني وتعزيز التعاون مع شركائنا. وإننا سنستخدم الوقت الممتد من الآن حتى الموعد النهائي في أواخر عام ٢٠١٥، لتسريع جهود الحدّ من الفقر، وتحسين صحة الأم والطفل، وترسيخ التقدم الملحوظ المحرّز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي ما يتعلق بالوصول إلى التعليم الأساسي، وأخيراً، ضمان الحصول على مياه الشرب لجميع مواطنينا.

لقد قامت كوت ديفوار في السنوات الثلاث الماضية بوثبة نوعية كبيرة إلى الأمام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تعتزم مواصلة تلك العملية الحيوية ذاتها. وقد دخلنا القرن الحادي والعشرين عازمين على دحر الفقر وعدم المساواة، وبناء عالم من الفرص. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية الأداة لهذا الطموح العظيم والزخم لتضامن من النوع الذي قلّمنا

الإرهابية، وأن أشيد بالاتحاد الأفريقي على مشاركته الحاسمة في الصومال. والواقع، فيما يتعلق بمنطقة الساحل ومكافحة بوكو حرام، أن الدول الكبرى والولايات المتحدة لا تزال بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في دعمها للقارة وإبداء العزم نفسه الذي تبديه فرنسا في مكافحة الإرهابيين في شمال مالي.

وبالنسبة لأفريقيا، يمثل توفير الأمن الهدف الإنمائي المستدام الأولي الذي يجب تحقيقه. وسعياً لتحقيق الاستقرار والأمن، يشكل توطيد شراكات القارة المختلفة شريان حياة حقيقياً نحو المستقبل. كما أن تلك الشراكات تتيح التضامن والانفتاح والتنمية. ولا بد في نهاية المطاف أن تمكننا الشراكات معا من متابعة معركة القضاء على الفقر، مع مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن التنمية المستدامة شاملة، وذلك ما نريده لشعوبنا. وفي ذلك الصدد، أشير إلى ضرورة التركيز على اعتماد أساليب للإنتاج النظيف ولعكس الاتجاه الحالي للاحتراز العالمي. وفي ضوء الإعلانات التي أصدرناها في مؤتمر قمة المناخ، المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، من المؤكد أنه سيلزم بذل مسعى نهائي للتوصل إلى اتفاق طموح بشأن المناخ في عام ٢٠١٥ في مؤتمر قمة باريس.

وأود الآن أن أتناول الحالة في كوت ديفوار. يعيش بلدي في جو من السلام والعمل. وقد استعاد ثقة شركائه، على نحو ما تبينه، على وجه الخصوص، عودة مصرف التنمية الأفريقي إلى أبيدجان. وبفضل وحدة مواطني كوت ديفوار، وقوة مؤسساتنا الوطنية والإصلاحات التي أحرمتها الحكومة، لا يزال النمو الاقتصادي قويا ويقارب معدله الوصول إلى أرقام عشرية.

وفي هذه المرحلة في طريق بلدي نحو تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة، فإن العمل الرئيسي المتبقي هو تعزيز المصالحة الوطنية ورعاية أشد مواطني بلدي ضعفا

العابرة للحدود لن تسلم منها أية دولة أو منطقة في الأمد الطويل. لذا، يتعين علينا أن نواجهها جميعاً.

والحشد الدولي الحالي ضد الإرهاب والتطرف إيجابي جداً. لكنه سيستفيد من توسيع نطاقه ليشمل أفريقيا، بغية التدمير على نحو مستدام للحركات الإرهابية الناشطة حالياً على أبواب أوروبا. ويجب ألا تكون أفريقيا القارة المنسية في مكافحة الإرهاب.

إنني أعلم أن أفريقيا ليست وحدها في مواجهة تلك المخاطر. وأود أن أؤكد هنا امتناني الصادق لشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما يشمل فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي تقف جميعاً إلى جانبنا. ولا يسعني إلا أن أشكر بشكل خاص الرئيس فرانسوا أولوند على الدور الحاسم الذي تؤديه فرنسا في حلّ أزمات مالي، وغينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن شكره على عقد مؤتمر قمة الإليزي للسلام والأمن في أفريقيا والمؤتمر الأخير لرؤساء الدول بشأن مسألة بوكو حرام في نيجيريا.

وأود أن أشكر الرئيس باراك أوباما على التدابير الهامة التي أعلنها في آب/أغسطس في مؤتمر قمة الولايات المتحدة - أفريقيا، والتي سئسهم في تعزيز القدرات الأفريقية على مكافحة الإرهاب. وأود أن أشكره أيضاً، وأشكر من خلاله الشعب الأمريكي على التدابير الجريئة المتميزة التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة غرب أفريقيا على دحر وباء إيبولا. وهذه التدابير، إضافة إلى تلك المتخذة من قبل منظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والبنك الدولي، واليابان، والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، يجب أن تكون بمثابة زخم لحشد دولي.

وبالروح نفسها، أود أن أنوه بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للبلد الشقيق نيجيريا في مكافحته لجماعة بوكو حرام

إحلال السلام الدائم وتسعى سعياً حثيثاً له. ولكن الشرط المسبق لذلك هو التسوية السلمية لجميع المنازعات. أنشئت الأمم المتحدة بشكل رئيسي لخدمة ذلك الغرض تحديداً، وفي أغلب الأحيان حقق ذلك الهدف. وفي إطار المجتمع الدولي المعاصر، تبقى الأمم المتحدة أداة هامة للغاية لصون السلام العالمي وتعزيزه.

ومع ذلك، وخلافاً لميثاق الأمم المتحدة، لا تزال القوة تستخدم في عالم اليوم. بل ثمة شعور قوي بأنه، بسبب الظروف الجديدة، يعجز هيكل الأمم المتحدة القائم - وفي المقام الأول مجلس الأمن - عن الاضطلاع بذلك الدور الأساسي. وقبل فترة طويلة، بدأت مناقشة بشأن الإصلاحات التي نحتاج إليها، ولكن حتى الآن، يبدو أنها لم تسفر عن إحداث أي تغييرات حاسمة.

ومن هنا، يسود شعور بعدم اليقين حيال تحقيق الاستقرار والسلام في المستقبل فيما بين الدول المحبة للسلام في المجتمع الدولي. وإذا لم يتم إصلاح الأمم المتحدة بحيث تتمكن من التعامل بشكل ناجح مع النزاعات الدولية، فإنها تخاطر بتجاهلها. وعلى نحو متزايد، تؤخذ حالات الجمود في مجلس الأمن - التي تحصل في بعض الأحيان لأسباب وجيهة، وغير وجيهة في أحيان أخرى - للتذرع بها لتسوية النزاعات بالقوة وبدون إسناد أي ولاية من الأمم المتحدة. وإذا استمر ذلك الاتجاه، فإنه قد يؤدي إلى انهيار في المنظومة السياسية والأمنية المعاصرة. وتتمثل مهمتنا المشتركة في معالجة تلك المشاكل بشكل سريع وشامل وبتوافق الآراء، لا سيما فيما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على مواصلة أعمالهما؛ وإلا، قد يكون الوقت متأخراً أكثر مما ينبغي.

أفترض أننا نتفق جميعاً على وجود حاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وزيادة فعاليته، مع ممارسة أعضائه الدائمين لسلطاتهم بمسؤولية وطبقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعلينا أن نستغل هذه الفرصة لإعادة النظر في بنية

وحمايتهم. وذلك سينطوي، بشكل أساسي، على إعادة المغزى لمفهوم التضامن والاتفاق الوطني الذي يدعم الأمة الإفوارية. وفي الوقت الحالي، فإن كوت ديفوار دولة طموحة وبدأت السير نحو بناء المؤسسات الديمقراطية والحوكمة النموذجية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن بناء عالم أفضل للجميع أمر ممكن. ويلزمنا جميعاً أن نؤمن به وأن نعمل بعزم على تحقيقه. وستحقق أهداف التنمية المستدامة إذا دعمت الجهود الوطنية بالمستوى المتوقع لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو المستوى الذي التزمت به البلدان المتقدمة النمو. وستكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ميزة ستمكن بلداننا من التصدي لتحديات شعوبنا وبخاصة التحديات التي يواجهها شبابنا في عالم متغير.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد الحسن واثارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، من قاعة الجمعية العامة.

#### **خطاب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس باهور** (تكلم بالإنكليزية): إن سلوفينيا من ضمن الأغلبية الكاسحة للمجتمع الدولي التي ترغب في

إلى الحفاظ على إنسانيتنا لا تزال قائمة. فلنحشد مواردنا وأفكارنا. ولنمارس القيادة ونجري الإصلاحات اللازمة ولنلتزم من جديد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولنستأنف الحوار ولنعد بناء الثقة التي نحتاج إليها كثيرا. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما للحفاظ على النظام العالمي على أساس القانون الدولي ولترك إرث دائم لشعوب هذا العالم ودوله.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوروت باهور رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### خطاب السيد ألفا كوندي رئيس جمهورية غينيا

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا.

اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس كوندي** (تكلم بالفرنسية): التزم المجتمع الدولي قبل أربعة عشر عاما، في هذه القاعة، في خطوة واعدة، بتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة بحلول عام ٢٠١٥، وذلك أساسا، من أجل القضاء على الفقر وبناء عالم مشترك مزدهر في بيئة آمنة. ويجب أن نعترف الآن، أي قبل عام واحد من ذلك الموعد النهائي، بأن البشرية لم تكن قادرة على تهيئة جميع الظروف اللازمة للتطور الذي نطمح إلى تحقيقه. ومن المرجح أن تهتز أسس منظماتنا في حال عدم اتخاذ خطوات للتعامل مع التحديات الهائلة التي تواجهنا.

الأمن الدولي وتحسين قدرتنا على منع نشوب الصراعات وحلها واستعادة قيمنا ومبادئنا المشتركة المكرسة في الميثاق. ونظرا لكثرة الصراعات الدائرة في العالم، سيتعين علينا القيام بذلك قبل أن يجري تقويض السلم الدولي.

لا أستطيع أن أنكر أنه أحيانا، وفي ظل غياب وسائل أخرى، يمكن أن تجبر ظروف معينة المجتمع الدولي على صون السلام عن طريق استخدام القوة. وأحيانا يكون الأمر كذلك. ومع ذلك، فإن وجود ولاية صادرة عن الأمم المتحدة أمر ضروري لضمان المصدقية، على الأقل من حيث المبدأ. لكن إذا أصبح التدخل دون ولاية من جانب الأمم المتحدة هو المبدأ، فإن العالم سيصل بالتأكيد إلى مرحلة يُحتمل فيها أن يؤدي أي إجراء تعسفي إلى صراع ذي أبعاد واسعة. وأعتقد أنه لا توجد أي أسس أخلاقية لمثل هذا السلوك المحفوف بالمخاطر.

ثمّة حاجة أيضا إلى اتباع الأمم المتحدة نهجا شاملا لمواجهة التهديد العالمي الناشئ في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا: ألا وهو تهديد الإرهاب والتطرف والراديكالية المتشددة، والتي تتصف باختلاف نهجها الاستراتيجي وأساليب عملها. وعلينا جميعا أن ندين هذا التهديد بأشد العبارات والتصدي له بطريقة منسقة، مع مراعاة إطار الولاية التي منحها مجلس الأمن. ونظرا للأهمية التي أوليها لمجلس الأمن، أود أن أكرر تأييدي لقرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤) الذي اتخذ قبل يومين، والذي أيدته أكثر من ١٠٠ دولة.

وعلى الرغم من أن النقاش حول إصلاح مجلس الأمن مستمر منذ عقود حتى الآن، إلا أنه اكتسب في الآونة الأخيرة أهمية خاصة. إن بلدي، سلوفينيا، ملتزم بالإسهام في هذا النقاش إلى أقصى حد ممكن.

وأود أن أختم بالقول بأنه ولئن كانت رؤية عالم يسوده السلام ربما لا تزال حبرا على ورق، فإن المثل العليا التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما تقريبا والحاجة



ويبدو الأثر السلبي الذي يخلفه فيروس الإيبولا على اقتصاد البلد في التراجع الواضح في قطاعات التجارة والإنتاج والاستثمار والسياحة وأنشطة النقل. وقد خسرت غينيا حتى الآن ما يقرب من نسبة ٢,٥ في المائة من توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن تزيد هذه الخسارة ما لم تتخذ التدابير الكافية في الوقت المناسب لوقف الوباء. وقد ترتبت آثار سلبية أخرى على البلدان المتضررة، وخصوصا فيما يتعلق بإغلاق الحدود وإعاقة حرية تنقل الأشخاص وإلغاء الرحلات الجوية، علاوة على وصم مواطني الدول المتضررة من هذا المرض.

وفي وباء الإيبولا تذكرنا لنا بضرورة اتخاذ نهج شامل لاحتواء هذا المرض الرهيب والقضاء عليه. ويجب علينا أن نعزل فيروس الإيبولا وليس البلدان. ويجب أن نتصدى للوثة الملغ التي أحكمت قبضتها على العالم. صحيح أن وباء الإيبولا خطير للغاية، غير أنه ليس حكما بالإعدام، بل هو مرض يمكن علاجه.

ولذلك، فإننا نرحب بانضمام العديد من رؤساء الدول الأفريقية إلى السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس مالي، وملك المغرب - الذي أعرب عن تقديره له - وفرنسا وإنكلترا، والسيد الحسن واثارا، رئيس كوت ديفوار، والسيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية، والسيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والسيد علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون، في اتخاذ قرار بشأن رفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية واستخدام المطارات. وأشكرهم جميعا.

وأود أن أرحب - بصفتي نائب رئيس اتحاد نهر مانو - بتعيين المنسق الرفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة المعني بمرض فيروس الإيبولا، وأن أشيد بالعمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، في أطلنطا، ومنظمة أطباء بلا حدود، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين لا يدخرون وسعا

يصاحب الفقر دائما انتشار أوبئة خطيرة، مما يقوض أي بصيص من الأمل في توفير الحياة الكريمة التي تستحقها شعوبنا. وتدفع عدوانية البشر تجاه البيئة إلى اختلال توازنها الضروري لنموها ولتحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال الحقوق الأساسية تُداس بالأقدام، فاتحة الباب أمام التعصب والإحباط والأزمات الاجتماعية. ويتعثر تحقيق السلام والأمن في العديد من البلدان، مهددا أكثر من أي وقت مضى استقرار كوكبنا. ومن الواضح أنه من دون اتباع نهج شامل وتعاوني، فإننا لن نتوصل إلى مجتمع خال من العيوب التي تحول دون تحقيق تقدم حقيقي.

وإذ نهنئ رئيس الجمعية على انتخابه، نود القول بأنه يسهم بلا شك في زخم تأسيس شراكة عالمية جديدة، وهو أمر نرتجيه جميعا، كما أنه بالغ الأهمية. ونود اليوم أن نؤكد له أننا سنقدم له نفس الدعم القوي الذي قدمناه لسلفه، السفير جون آش، الذي نحياه على قيادته عملية البحث عن حلول للمسائل المثيرة لقلقنا. يجب أن أتناول مسألة الأزمة الصحية والإنسانية الخطيرة التي تعاني منها حاليا سيراليون وليبيريا وغينيا. وكما يعلم الأعضاء، لا يزال فيروس الإيبولا، وهو مرض تنتج عنه حمى نزفية، يهدد الأمن الدولي. وقد أسفر منذ ظهوره الأخير في آذار/مارس ٢٠١٤، عن أكثر من ٢٥٠٠ حالة وفاة ولا يزال يوقع ضحايا. ولم يُستثن العاملون في مجال الرعاية الصحية.

وأمام انتشار الوباء، عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو في كوناكري في ١ آب/أغسطس. واعتمد مؤتمر القمة استراتيجية مشتركة لمكافحة المرض ووجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي من أجل القيام باستجابة عالمية منسقة. وأعلنت حكومتي حالة طوارئ صحية على المستوى الوطني في ١٣ آب/أغسطس. وتم تعزيز الحجر الصحي من خلال فرض إجراء فحوص طبية إجبارية عند جميع المعابر الحدودية وفي أماكن العبور في البلد، ولا سيما المطارات والموانئ.

الأمية، على الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل الجهود بغية تحقيق الجودة والمساواة المطلوبة في سياق السعي إلى تحصيل المعرفة. وبالمثل فقد ازداد تعزيز الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في تحويل المجتمع. ومع ذلك، فإن صحة الأسرة وتحسين فرص الحصول على المياه والرعاية الصحية الأساسية والحماية الاجتماعية ما تزال بحاجة إلى المزيد من الاستثمار والالتزام السياسي. والأسوأ من ذلك أن الفجوة الرقمية لم تظهر أي تحسن من جراء البطء في معالجتها، علاوة على عدم كفاية سياسات الملكية أو نقل العلم والتكنولوجيات الجديدة. ومع ذلك، فقد تحققت نتائج مشجعة في مجال مكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الرغم من أن شبح المرض ما يزال قائما ويخيم على حياة الملايين من الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة.

وتقتضي العديد من التحديات العاجلة التي يواجهها عالمنا، الاستجابة لها بطريقة عاجلة شاملة ومنسقة. وفي سياق السعي الجماعي إلى تحقيق الرفاه، فقد شهدت أفريقيا على وجه الخصوص، نموا متجددا، غير أنها ما تزال تواجه صعوبة في تحويل ذلك النمو إلى محرك حقيقي للتنمية. وما يزال القضاء على الفقر مهمة عسيرة للغاية. وينبغي أن تشجع أفريقيا الجديدة التي نطمح إليها على إجراء تغييرات هيكلية من شأنها أن تمكن القارة من تنمية اقتصادات قوية متنوعة وقادرة على كفالة إعادة الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة والصديقة للبيئة في المستقبل.

وفي ذلك السياق، فقد بعث مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عقد على هامش الدورة الحالية، الأمل في إمكانية اعتماد اتفاق ملزم في المؤتمر الدولي المزمع عقده في باريس في عام ٢٠١٥. وغني عن البيان أن تلك التداوير ستبنى على أساس وجود قطاع خاص نشط يستند إلى مؤسسات قوية تكفل توفير الحكم الرشيد الذي يمثل بحد ذاته بوتقة لتحقيق التنمية الشاملة.

في دعم الإجراءات المتضافرة التي تتخذها البلدان المتضررة بهدف القضاء على فيروس الإيبولا.

وترحب حكومة بلدي - مع الشعور بالارتياح التام - بقرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤) الذي شاركت في تقديمه ١٣٤ من الدول الأعضاء واعتمده أعضاء المجلس بالإجماع. ونرحب أيضا بالقرار ١/٦٩ بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستجابة العاجلة لفيروس إيبولا. وأرحب باستمرار روح التضامن مع البلدان المتضررة من الوباء. كما نعرب عن امتناننا لجميع الدول والمنظمات التي قدمت لنا المساعدة. وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص، إلى الرئيس أوباما، والرئيس فرانسوا هولاند، والأمين العام، على دعمهم ودعوتهم جميع بلدان العالم إلى العمل.

ولا تزال بلداننا بحاجة ملحة يجب الوفاء بها لزيادة تعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة فيروس الإيبولا بصورة فعالة. وتشمل تلك الاحتياجات مجالات مختلفة، بما في ذلك تعزيز الهياكل الأساسية والنظم الصحية وزيادة عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية، والدعم المالي والمادي واللوجستي، إذ ما تزال الثغرات في تلك المجالات تعيق جهودنا. ما أروع الوعود، غير أن هناك حاجة ماسة إلى العمل في الميدان. وكلما أسرعنا في العمل كلما أتاحت لنا فرصة أفضل لوقف انتشار هذا المرض.

وما تزال التنمية المستدامة تمثل حجر الزاوية في تنمية البشرية على نحو متجانس. والمجتمع الدولي ملزم بوضع حد للفقر الذي لا يزال يعانيه ما يقرب من بليون نسمة، معظمهم في أفريقيا. وعلاوة على كونه شاغلا اقتصاديا واجتماعيا، فإنه مسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية. ثم إنه مسألة تتعلق بالعدالة والإنصاف أيضا. وعليه، فإنه ليس أمامنا أن نتراجع، ناهيك عن التسليم بالأمر الواقع.

ولا ريب أن بعض التقدم قد أحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كان ذلك بشكل غير متساو. فقد تراجعت

بل سيكون النمو الذي نتطلع إليه أكثر وعدا ما دام يساعد على توفير فرص العمل اللائق للشباب وتمكين المرأة، وهما قطاعان اجتماعيان يمثلان مصدرا غنيا ولا ينضب لتقدم بلدنا.

ولا سبيل لإرواء ظمأنا إلى تحقيق الرفاه لشعبنا إلا بإيجاد بيئة تنعم بالاستقرار وتخلو من الأزمات والتراعات. ولا مناص من تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد إلى تحقيق أهدافنا، ما دامت دولنا - سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة - عازمة على الإسهام في بناء مجتمع عالمي أكثر عدلا وإنصافا، في إطار الأمم المتحدة عقب إصلاحها وتمكينها من الاستجابة للاحتياجات البشرية. وفي ذلك السياق، تتحمل أفريقيا - كونها القارة الأكثر تضررا - مسؤولياتها عن طريق حشد جهودها من خلال زيادة التكامل الإقليمي الذي يشكل عنصرا أساسيا من عناصر الشراكة العالمية ويؤدي إلى سلام يتسم بالمزيد من الدينامية والطابع العملي.

ولذلك، يجب أن نشرك بشكل أكبر في النضال ضد الإرهاب والتطرف والتعصب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تغذي الجريمة العابرة للحدود، وانعدام الأمن البحري - تلك الآفات التي تعيق التنمية. الوقت قد حان لكي نكون نحن بناة مصرنا فعلاً. ولا تزال سيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان والحكم الرشيد واقعاً غير ملموس علينا أن نمضي به قدماً. وبالمثل، فإن تنفيذ هيكل السلم والأمن الأفريقي والقدرة الأفريقية على الاستجابة السريعة للأزمات من شأنه أن يعزز مصداقتنا فيما يتعلق باستقرار القارة.

وأود أن أشير، بشكل خاص، إلى المعاناة غير المقبولة التي يكابدها أشقاؤنا الفلسطينيون. وما فتئت غينيا تعرب بوضوح وبشكل قاطع عن تضامنها غير المشروط مع القضية الفلسطينية العادلة، وتدين بشدة الأعمال البشعة التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة، الذي يعاني الآن تحت نير حصار قاسٍ ودنيء. ويبقى بلدي مقتنعاً بأن أي حل ناجح ودائم للحالة

ولذلك السبب، ستمكن أفريقيا من الانضمام إلى النظام الدولي وستنال الثقة، فضلا عن تمكنها من زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية على نحو يمكنها من التأثير على تدفق التجارة العالمية، على الرغم من وجود واستمرار الأزمة الحالية وندرة الموارد الخارجية الناشئة عن عدم الوفاء بالالتزامات. وذلك هو السبب أيضا الذي سيمكن قارتنا - اعتمادا على قوتها وحدها، وهو أمر في غاية الأهمية - من أن تصبح أقل ضعفا، وتتمكن من بناء قدرتها على التكيف عن طريق اتباع استراتيجيات متسقة، إلى جانب البحث عن وسائل تمويل مبتكرة بهدف التعجيل بتحقيق إمكاناتها الكاملة.

وإذ تسلّم غينيا بجميع هذه التحديات، فهي عازمة على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون اللذين يمثلان أساسا لتحقيق التنمية المستدامة. وتحقيقا لذلك، فما زلنا نواصل اتخاذ التدابير ذات الأثر على جميع مناحي حياتنا الوطنية منذ تولينا قيادة البلد في عام ٢٠١٠. ويكفل إصلاح قطاع الدفاع والأمن أن تعمل قواتنا المسلحة على خدمة الجمهورية، فضلا عن زيادة مشاركتها في عملية التنمية وفي عمليات حفظ السلام على الصعيد العالمي. وقد كفلنا الآن استقلال السلطة القضائية. ويعزز استقرار وتنافسية إطار اقتصادنا الكلي مصداقية غينيا على الصعيد الدولي.

لقد انضمت غينيا إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وأصبحت لديها اليوم مدونات تعدين هي من بين الأكثر قدرة على جذب المستثمرين. والأفضل من ذلك أن مراجعة جميع العقود تمكننا من جعل بيئة الاستثمار أكثر أمانا، وتكفل عملية إنمائية تعود بالفائدة على جميع المواطنين في غينيا، إلى جانب الحفاظ على النظم الإيكولوجية.

وبطبيعة الحال، فإن تنمية قطاع التعدين ستعتمد على تعزيز الزراعة بهدف ضمان أمننا الغذائي ونقل الموارد اللازمة إلى الأجيال المقبلة، كي تتمكن من تشكيل العالم الذي تصبو إليه.

**خطاب السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور**

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

**الرئيس سانثيز سيرين (تكلم بالإسبانية):** إنني أعتر بتمثيل دولة صغيرة وشعب عظيم، السلفادور، أمام الجمعية. لقد كان تاريخنا حافلاً باللحظات المؤلمة، ولكنه حفل أيضاً بلحظات الأمل والشجاعة. ولسنوات عديدة، كافحنا من أجل تحقيق الديمقراطية. وتركنا علامة تاريخية عالمية فارقة حين غدونا أول بلد في المنطقة ينهي حرباً أهلية أليمة من خلال الحوار والمصالحة من أجل البدء في بناء بلد ديمقراطي.

وشأننا شأن السواد الأعظم من البلدان النامية، فإننا نواجه التحديات المعتادة للحد من الفقر وأوجه الإجحاف الاجتماعي وهيئة الظروف الضرورية التي تسمح بتوفير حياة أكثر صحة وأمناً للأسر. وبينت لنا التجربة أن التضامن والاحترام والاندماج والإنصاف هو سبيلنا الوحيد للتغلب على تلك التحديات. وفي السنوات الأخيرة، قطعنا أشواطاً كبيرة في مجال التنمية البشرية. ففي المناطق الريفية، خفضنا نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى ١٣,٦ في المائة؛ وخصصنا ١٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الاجتماعي؛ ورفعنا نسبة تغطية التعليم الابتدائي إلى ٩٣,٧ في المائة، وخفضنا الأمية بأكثر قليلاً من ٥ نقاط مئوية. وحققتنا انخفاضاً كبيراً في وفيات الأمهات، إلى جانب تحسين خدمات الصرف الصحي وحصول السكان على مياه الشرب.

في الشرق الأوسط يتوقف على إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ستتاح لنا الفرصة قريباً لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية. وعشية ذلك الاجتماع، ومع الأخذ في الاعتبار أننا، في دورتنا الثامنة والستين، قررنا تمهيد الطريق لأهداف التنمية المستدامة، من الواضح أن تنفيذ تلك الأهداف المشروعة ما زال يتوقف على تهيئة كل الوسائل المناسبة لتنفيذها وما إذا كانت أولويات البلدان الفقيرة، ولا سيما البلدان الأفريقية، قد أخذت بعين الاعتبار.

ولذلك، فإن غينيا، التي ينتمي إليها أحد الأعضاء في فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للموقف الأفريقي المشترك بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا أمر وثيق الصلة بالموضوع للغاية، فإذا تعافت أفريقيا، سيكون عالمنا أفضل. وأفريقيا الجديدة - الأكثر طموحاً وإشراقاً وإدراكاً لقدراتها البشرية والاقتصادية - مستعدة لتحمل مسؤولياتها الآن.

ومرة أخرى، أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي يكرس كل جهده وطاقته في تكوين استجابة ملائمة من جانب الأمم المتحدة بشأن جميع التحديات التي نواجهها. فهو جدير بالشكر والاحترام. وما من شك في أن جهوده سترسم المسار للإصلاح الذي لا غنى عنه للمنظومة الدولية، كيما تكون الأمم المتحدة مخصصة لأهدافها الأصلية المتمثلة في تعزيز السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في عالم من الديمقراطية والمساواة والتقدم للجميع.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الذي أعلن على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

التي تمنح بموجبها مساعدات التنمية، واستعراض المبالغ المقدمة وضمان تنفيذ الإجراءات التي تيسر مبادئ التنمية المستدامة.

وينبغي أن تجعل مؤشرات التنمية الجديدة الإقصاء وعدم المساواة ظاهرين للعيان. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد للقياسات من التركيز على ما إذا كانت الاحتياجات قد لُبيت والفرص قد أُتيحت. وينبغي أن تتناول الأهداف والغايات تحقيق الذات وحقنا في السعي إلى السعادة بقدر اهتمامها بالنمو الاقتصادي للبلدان.

وأناشد الأمم المتحدة الإبقاء على مواردها وبرامجها في أمريكا اللاتينية، ولا سيما في أمريكا الوسطى، بصرف النظر عن تصنيف الاقتصاد الكلي لبلداننا. فتقليص وجود الأمم المتحدة لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشاكل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها المنطقة.

إن تمويل التنمية أمر حيوي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعيد التأكيد على القرار الذي اتخذته مجلس وزراء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والذي يؤكد أن تمويل التنمية ينبغي أن يستند إلى أولويات البلدان المعنية، مع الاستفادة من آليات التمويل المتكررة. ويجب علينا استكشاف مصادر جديدة، مثل الموارد الموجودة في المناطق البحرية، وهي أصول عالمية لا يُتاح الآن الوصول إليها سوى لعدد قليل من البلدان. وتعرب السلفادور عن التزامها بالتحالف العالمي الجديد من أجل التنمية، المبني على أساس توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق).

لكن ما زال أمامنا بذل الكثير. غير أن البلدان لن تكون قادرة على إنجاز ذلك العمل من جانب واحد، بل ينبغي اتخاذ إجراءات في إطار الأمم المتحدة. ويجب أيضاً أن نوحّد صفوفنا للتقدم في عملية إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما وأنا

لقد شهدنا تحولات هامة، ومثلما فعلنا قبل ١٤ عاماً في مؤتمر قمة الألفية، نعمل الآن على وضع المعايير التي ستقودنا إلى عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. ومع ذلك، سنظل مدينين للبشرية. ونحن نواصل العمل من أجل تهيئة العوامل التي يمكن أن تعزز تنميتنا البشرية وتوفر حماية اجتماعية أقوى، مما يسمح لنا بضمان تعميم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية على أساس مستدام.

ولم يعد يفصلنا سوى سنة واحدة عن أهم قمة عالمية في تاريخنا، سنقوم خلالها بتقييم الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الأهداف التي تحققت منها، كما سنحدد ملامح الخطة الإنمائية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، على أساس نموذج إنمائي تحولي شامل وجامع. ونحن نؤمن برؤية للتنمية تلي احتياجات شعوبنا، ينعم فيها كل البشر بحياة كاملة وكرامة، ويعيشون في ديمقراطية ويتمتعون بالحق في السيادة و تقرير المصير والحق في اختيار طريقنا صوب السلام والتنمية. ويجب أن تدرج القضايا العالمية، كالهجرة وتغير المناخ والأمن الغذائي والتعليم والصحة والسلامة العامة والسلام العالمي، في الخطة الإنمائية الجديدة. ويجب ألا نظل نكرر أخطاء الماضي. وبناء على الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد أن نقلل من فجوات التفاوت الاجتماعي والأسباب الهيكلية للفقر والإقصاء.

وخطة التنمية الجديدة تتطلب منا التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية مواجهة التهديد الكبير المتمثل في تغير المناخ، الذي يسبب لنا مصاعب جمة ويحد من فرص الأسر للعيش بكرامة. والأشهر القليلة القادمة ستكون حاسمة الأهمية في رسم خارطة طريق لتنفيذ معايير النموذج الإنمائي الجديد. ويجب أن نعمل معاً، باستخدام نهج يقوم على المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

وهناك حاجة ملحة لتعديل الهيكل المالي وآليات التعاون الدولي القائمة كيما تلي احتياجات شعوبنا من خلال مؤسسات فعالة وآليات شفافة. ولا بد من تجديد الشروط

تعترف بأن الحراك البشري عامل هام في عمل المنظمة وأن تدرجه في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبينما تنصدي لهذه الظاهرة، بأسبابها المتعددة، نحن مقتنعون بأن علينا أن نعمل بنهج شامل يوفر الحماية لحقوق أطفالنا ويكفل احترام الإجراءات القانونية الواجبة ويقدم الدعم من أجل لم شمل الأطفال مع ذويهم. ويجب أن نعمل مع المجتمعات المحلية الأصلية للسكان المهاجرين من أجل تهيئة ظروف أفضل وزيادة الاستثمار في التعليم والصحة والسلامة وتوفير فرص العمل - وكل ذلك من منظور المسؤولية المشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وتمثل التهديدات للسلامة العامة تحدياً رئيسياً آخر يواجهها بلدنا وبلدان أخرى في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ولن يهدأ لنا بال إلى حين توفير الظروف اللازمة للسلفادوريين للعيش في سلام وأمان. وتتجارب مختلف القطاعات في مجتمعنا مع دعوة حكومتنا، ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي دعمه للكفاح الضخم الذي تضطلع به السلفادور وأمريكا الوسطى ضد العنف بجميع أشكاله المختلفة.

نلاحظ بقلق الصراعات والتهديدات العديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ونأسف أسفاً عميقاً للخسائر في الأرواح، ولا سيما بين الأطفال، نتيجة للهجمات العشوائية في غزة. ونرحب بخطة السلام المقدمة من مصر، ونحث الأطراف المعنية على السعي جاهدة إلى ضمان التوصل إلى سلام وطيء ودائم يحقق التعايش بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة.

ونشعر بالقلق إزاء الهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعة التي تسمى نفسها الدولة الإسلامية ضد المدنيين العزل. وندعو المجتمع الدولي إلى توحيد الصفوف في هيئات الأمم المتحدة من أجل وضع حد لهذه الأعمال

بحاجة إلى تعزيز المنظمة وتحديثها. ونحن بحاجة إلى أن يكون لدى الجمعية العامة، المحفل الرئيسي للمناقشات العالمية، جدول أعمال يركز على المسائل الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمجتمع الدولي، وإلى فتح الباب أمام زيادة تمثيل ومشاركة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وندعو إلى الدعم القوي والإرادة السياسية من قبل جميع الدول الأعضاء، حتى تكون لدينا منظمة قادرة على توفير دعم حسن التوقيت في مواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها التاريخ. وفي سياق هذه التحديات العالمية، تؤكد حكومتنا من جديد دعوتها إلى وضع خطة تنمية شاملة وجامعة من أجل السلام الاجتماعي وبناء القدرات وبناء التوافق في الآراء في مختلف القطاعات.

في السنوات الأخيرة، شرع بلدي في تنفيذ عملية تحول تركز على التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والحد من عدم المساواة والاستبعاد والظلم الاجتماعي، وتعزز خطة للمساواة مع التركيز على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان. وقانون منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة، في بلدنا، أداة لا تقدر بثمن حيث أنه يوحد للمرة الأولى شبكة من السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية التي توفر الخدمات الأساسية للناس، وترتكز على أكثر الفئات السكانية ضعفاً، وتهدف إلى التصدي للتحديات الرئيسية التي نواجهها.

وتبذل السلفادور كل جهد ممكن لتحسين نوعية حياة السكان وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعدنا على تعزيز وحدة الأسرة والقيم، وتهيئ الفرص من أجل الأجيال الجديدة وتزيد الوعي بمخاطر الهجرة غير القانونية، ولا سيما إلى الولايات المتحدة. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لنا في التغلب على الحالة الناشئة عن التدفق المتزايد للأطفال المهاجرين غير المصحوبين الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، أن تضطلع بدور أكبر في معالجة مسألة الهجرة وأن

وأريد أن أسلط الضوء على المساهمة التي قدمتها بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنظمتها الإقليمية في تعددية الأطراف. وأود أن أذكر، على وجه الخصوص، منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، حيث كانت لدينا القدرة على وضع خطة إقليمية متعددة الأبعاد توجه عملنا الإقليمي من خلال خمسة أركان رئيسية، هي: التكامل الاقتصادي، والتكامل الاجتماعي ومكافحة الفقر، والإدارة الشاملة للكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز المؤسسي، والأمن الديمقراطي.

وتحتاج منطقة أمريكا الوسطى واللاتينية إلى دعم دولي للاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى، الأمر الذي سيسمح لحكوماتنا باستكمال الجهود الوطنية وبالتأثير بشكل أكبر على الأمن الإقليمي. وأؤكد من جديد الدعوة الموجهة للمجتمع الدولي بأن يقدم دعمه الكامل للاستراتيجية. أما الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات الإقليمية، مثل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأساسية وتهدف إلى تعزيز التضامن والتعاون فيما بين جميع شعوب العالم.

وكما قلت، فإننا نشهد عملية تغيير غير مسبوق في العالم، الأمر الذي يجلب معه الفرص والتحديات على حد سواء. وإذا أردنا أن ننجح، علينا أن نوحّد شعوبنا وحكوماتنا وندمجها في مجتمع عالمي يلتزم بقيم الديمقراطية والسلام والمساواة والتقدم والتنمية. وأحتتم بياني قائلًا إننا على استعداد للتصدي لذلك التحدي في إطار ما لدينا من إمكانيات متواضعة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الوحشية. فوحده العمل المنسق لنظامنا المتعدد الأطراف يمكن أن يحقق النتائج التي نتطلع إليها جميعاً.

وسنكون دائماً ملتزمين بالسلام. ويجب على جميع مواطني العالم أن يصبحوا صانعي سلام، كما قال القديس يوحنا بولس الثاني أثناء إحدى زيارته إلى السلفادور. والسلفادور، بوصفها مستفيداً من دعم الأمم المتحدة خلال عملية سلامنا التاريخية، لا يمكن إلا أن تعزز التزامها بدعم عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ونحن، كبلد، نقدم الدعم من خلال مساهمتنا العاجلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونقف إلى جانب الشعب الهابتي في عملية انتعاش بلده، وذلك في إطار الجهد المشترك لمنظومة الأمم المتحدة، والذي لا يمكن تجاهله.

أود التأكيد على أن حقوق الإنسان هي أحد مجالات العمل ذات الأولوية في سياستنا الخارجية. وفي هذا السياق، قدمت السلفادور ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان الذي سيعقد انتخابات في هذه الدورة للجمعية العامة. وبمثل ترشيحنا فرصة بالنسبة لنا للاستمرار في الوفاء بالتزاماتنا الدولية وإظهار أهمية العيش في ظل سيادة القانون وفي وئام مع بيئتنا.

وفي سياق الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق السلام والتنمية الشاملة للجميع والمنصفة، لا مكان لانتهاك المبادئ والحريات الأساسية. وأشير هنا إلى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة والتي تمكنت، على الرغم من ذلك العمل الانفرادي ضد شعبها، من التغلب على العقبات والصعوبات المفروضة عليها بمثابة وتصميم مثاليين. وبناء على ذلك، تدعو السلفادور إلى إنهاء الحصار. ونرى أن إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب الدولي أمر لا أساس له من الصحة.

ويجب حذف كوبا من تلك الآلية، التي يتمثل غرضها الوحيد في تبرير الحصار.

وفي المقابل، فإنها تجعلنا نضع ثقتنا في الأمم المتحدة، الأداة الوحيدة المتاحة للعالم في بحثه عن حلول لتلك المشاكل الكثيرة. وفي ذلك المسعى العالمي، يجب أن تكون الأولوية في الإجراءات التي تتخذها الدول في المقام الأول هي تحقيق السلام والأمن والمحافظة على الطبيعة. فالعالم بحاجة إلى السلام والأمن، وعلى الأخص حيثما تنشأ النزاعات التي لا معنى لها، كما هو الحال في سوريا، وأوكرانيا، والعراق، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين. العالم بحاجة إلى السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما ليبيا وفي جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء، وفي جنوب السودان، وفي أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى.

وتحتاج أفريقيا إلى المزيد من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، حتى يتسنى للصومال أن يصعد من الهاوية مرة وإلى الأبد، وحتى يتسنى لمالي أن تستعيد سلامتها ووحدةها. وهي تحتاج إلى هذا الدعم حتى لا تغرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشهد الآن درجة من الهدوء، في أتون العنف مرة أخرى بعدما ابتليت به لسنوات عديدة وطويلة جدا. أحياء، إنها تحتاج أيضا إلى هذا الدعم بغية تعزيز التطورات الإيجابية التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى في الأسابيع الأخيرة، متمثلة في اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي جرى توقيعه في برازافيل بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه، ونقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لإتاحة المجال أمام شعب أفريقيا الوسطى للخروج من الأزمة التي استمرت فترة طويلة جدا.

وتحتاج أفريقيا إلى الدعم الجاري من المجتمع الدولي بغية كبح القرصنة البحرية، التي يتزايد تهديدها لخليج غينيا، ومكافحة الإرهاب الذي يمتد من منطقة الساحل إلى جنوب

كلمة صاحب الفخامة السيد دنيس ساسو نغييسو، رئيس جمهورية الكونغو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو.

اصطحب السيد دنيس ساسو نغييسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دنيس ساسو نغييسو، رئيس جمهورية الكونغو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساسو نغييسو (تكلم بالفرنسية): أود الإعراب عن خالص تهنيتي للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وفي نفس الوقت، أود أن أرحب باختياره الحكيم للنظر إلى الولاية المسندة إليه كتمديد للعمل الذي قام به سلفه السفير جون ويليام آش، الذي أشيد به إشادة مستحقة. كما أشيد بالرئيس على اختياره لموضوع الدورة التاسعة والستين الذي يدعونا إلى المشاركة في النظر بشكل شامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون، وأؤكد له مجددا دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية الثابت لما يبذله من جهود بتفان وإنكار للذات على رأس منظمنا.

إن العالم يسوده الاضطراب. ويعيش البشر في خوف من التوترات والنزاعات التي توجد في كل مكان؛ ومن الإرهاب الذي أصبح يبيع الدول؛ ومن الأوبئة القديمة والجديدة التي تعاني منها المجتمعات، ولا سيما أشدها فقرا؛ ومن استمرار أوجه التفاوت داخل الدول وفيما بينها؛ ومن تغير المناخ الذي يهدد كوكبنا. هذه هي التحديات التي تثير شعورا بالخوف الشديد في جميع أنحاء العالم.



وأفريقيا، وعلى كفاءة الاستفادة القصوى من الصندوق الأخضر للمناخ وتنفيذه بصورة حقيقية، فضلا عن النهوض ببرنامج موضوعي لمواجهة اختلال المناخ بغية الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي توفرها مكافحة تغيّر المناخ.

إن قطع الأشجار غير المشروع والاتجار غير القانوني بالحيوانات والنباتات هما تهديدان آخرا يشكّلان خطرا على البيئة والتنوع البيولوجي. وبغية التصدي لهذه الجريمة البيئية الدولية في حق التنوع البيولوجي، يستضيف بلدي في برازافيل، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، مؤتمرا دوليا بشأن الاستغلال غير القانوني للحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا والاتجار غير المشروع بها، وذلك تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تتعقد الدورة التاسعة والستون لمنظمتنا على أعتاب عام ٢٠١٥، وهو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أظهر الاستعراض الذي أجراه أصحاب المصلحة على جميع المستويات أننا لم نحقق تلك الأهداف، ويعزى ذلك، في جملة أمور، إلى أوجه القصور في المرحلة الأولى من الإعداد لها وصياغتها. وأفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان التي لن تتمكن من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وقد اعتمد القادة الأفارقة موقفا مشتركا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية التصدي لتلك التحديات. ونحن ندعو إلى التزام مشترك من جميع الدول الأعضاء، بهدف كفاءة أن يكون الموقف الأفريقي المشترك في صميم اهتماماتنا خلال المفاوضات التي ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد خطة تنمية شاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أعيد التأكيد رسميا على التزام بلدي بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وبمختلف آليات حماية حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل، التي نشارك فيها بنشاط.

القارة، بمشاركة العديد من الشبكات المحلية. وهذا ينطبق أيضا على جماعة بوكو حرام التي ما زالت أنشطتها تخدم في نيجيريا والتي تسعى لنشر أنشطتها باتجاه الكاميرون، وربما قريبا باتجاه بلدان أخرى إذا لم يُعمل شيء لمنع ذلك. والأمر نفسه ينطبق على حركة التمرد المعروفة باسم جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني، والتي تواصل نشاطها في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي وسط أفريقيا، كما في أماكن أخرى من القارة، غالبا ما يكون انعدام الأمن نتيجة عدد من العوامل. ليست هناك حروب وأعمال عنف مسلح فحسب، ولكن أيضا فقر وأمراض متوطنة، مثل الملاريا وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأمراض غير المعدية، وحمى إيبولا الترفية. ونحن نشيد بروح التضامن العظيمة التي يبديها المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الأفريقية المتضررة من وباء إيبولا بغية القضاء على هذه الآفة الرهيبة. وفي هذا الصدد، نرحب ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي أنشأها الأمين العام.

وأود أن أتناول بإيجاز مسألة تغير المناخ التي، كما يعلم الجميع، لا تزال تشكل تهديدا رئيسيا لكوننا. إن جمهورية الكونغو، التي تتشاطر الموقف الأفريقي المشترك تماما، تؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر قمة السلام والأمن في أفريقيا، الذي انعقد في الإليزيه بتاريخ ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشهد مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي انعقد هنا في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، الإعلان عن التزامات ثابتة بغرض إبرام اتفاق عالمي مهم وملزم بشأن التخفيف والتكيف على حد سواء، وذلك خلال مؤتمر القمة الذي سيعقد في باريس في عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ما لإنشاء آليات ابتكارية لنقل التكنولوجيا والتمويل من أهمية بالنسبة لبلدي

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس عباس:** في هذا العام الذي اختارته الجمعية العامة للأمم المتحدة كي يكون عاما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني، اختارت إسرائيل أن تجعله شاهدا على حرب إبادة جديدة ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني. وفي هذا العام الذي أردتموه باسم دول وشعوب العالم معبرا عن توق العالم وإصراره على إنجاز السلام العادل، اختارت دولة الاحتلال أن تتحدى العالم بأسره بشن حربها على غزة، وكانت طائراتها ودباباتها وهي تغتال بوحشية حياة وبيوت ومدارس وأحلام آلاف الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، تجهز في واقع الأمر على ما تبقى من آمال السلام.

لقد خاطبتكم في هذه القاعة في مثل هذه الأيام عام ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.12)، وحذرت من أن دولة الاحتلال الاستيطاني تعد لنكبة جديدة للشعب الفلسطيني، وناشدتكم: امنعوا وقوع نكبة جديدة، ادمعوا إقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة الآن. وعدت بعد شهرين إلى نفس هذه القاعة (A/67/PV.44)، وفلسطين تضم جراحها وشعبها يدفن الشهداء من أحبته الأطفال والنساء والرجال بعد حرب أخرى شنت حينذاك على قطاع غزة.

ويومها قلت لم يكن بالتأكيد أحد في العالم بحاجة إلى أن يفقد عشرات الأطفال الفلسطينيين حياتهم كي يتأكد أن إسرائيل تتمسك بالاحتلال، ولم تكن هناك حاجة لآلاف الغارات القاتلة، والأطنان من المتفجرات كي يتذكر العالم أن هناك احتلالا يجب أن ينتهي، وأن هناك شعبا يجب أن يتحرر.

وها نحن هنا مجددا اليوم، وها نحن نجد أنفسنا، وبكل أسف ومرارة، نطرح نفس الخلاصات والأسئلة القديمة بعد حرب جديدة هي الثالثة التي تشنها دولة الاحتلال العنصري

وبتلك تلك الروح، تسعى الكونغو إلى إثراء إطارها القانوني والمؤسسي من خلال ترسيخ نظامها الوطني للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بمشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة. وفي ذلك السياق، قررت جمهورية الكونغو الترشح لولاية ثانية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر المقبلة التي ستعقد في نيويورك.

إن الرياضة توحد الشعوب، بوصفها إحدى العوامل المساهمة في تحقيق السلام والتنمية. وبتلك الروح ستستضيف برازافيل في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥، دورة الألعاب الرياضية الأفريقية الحادية عشرة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مهرجان الشباب الأفريقي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالمثل العليا لمنظمتنا العالمية، وأكرر التزامنا بدعم جهود المجتمع الدولي بأسره من أجل إحلال السلام، واستتباب الأمن، وتحقيق التنمية، وهو ما يعتمد عليه رفاه البشرية، ووضع معالم لعالم أفضل نصبو إليه بشوق.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دنيس ساسو نغييسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين إلى قاعة الجمعية العامة.

في الدفاع عن نفسه أمام آلة الحرب الإسرائيلية، وامتسك بحقه المشروع في مقاومة الاحتلال العنصري الاستيطاني الإسرائيلي. وأؤكد في نفس الوقت أن حزننا وفجيعتنا وصدمتنا وغضبنا لن تجعلنا نتخلى لحظة عن إنسانيتنا، وعن قيمنا وأخلاقياتنا. بل سنحافظ دائماً على احترامنا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والتزامنا بهما، وعلى تماثلنا مع الإجماع الدولي. وسنصون تقاليد نضالنا الوطني، التي رسّخها الفدائيون الفلسطينيون، والتزمنا بها منذ أن انطلقت الثورة الفلسطينية في مطلع عام ١٩٦٥.

وسط طوفان المذابح وإعصار التدمير الشامل، وجدنا شعوب العالم تسير في مظاهرات ضخمة، معلنة إدانتها للعدوان والاحتلال، وتأييدها لحرية فلسطين. ووجدنا الأغلبية الساحقة من الدول تتبنى نفس الموقف، ولحظنا اتساعاً نوعياً في فعاليات حملة المقاطعة الشعبية الدولية لسياسة الاحتلال والفصل العنصري والاستيطان الإسرائيلي. فالتحية باسم فلسطين لكل من انحاز إلى القيم الإنسانية، وطالب بالحرية والعدل والسلام. لقد شكّلت كل مظاهر التضامن الصادقة هذه رسالة هامة لمن كانوا يواجهون الإبادة في غزة، لكي يشعروا، على الأقل، أنهم ليسوا وحدهم.

لقد جاءت الحرب الإسرائيلية الأخيرة لتجسّد على الأرض جوهر ما كانت الحكومة الإسرائيلية تطرحه في غرف المفاوضات المغلقة. فقد جاءت بعد مسعى تفاوضي طويل وشاق، استمرّ أكثر من ثمانية أشهر، برعاية الولايات المتحدة ومتابعة الرئيس باراك أوباما، وبإدارة مثابرة من وزير الخارجية، جون كيري. وانخرطنا في هذا المسعى بعقول مفتوحة وبنوايا صادقة وبروح إيجابية. وطرحنا مواقفنا الثابتة المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، والتي تحظى بالتأييد الساحق بين دول العالم. واحترمنا بإخلاص جميع التزاماتنا وتفاهماتنا، بل كُنّا، ونحن نراقب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة،

خلال خمس سنوات على غزة، هذه البقعة الصغيرة والمكتنزة والغالية من بلدنا. الفارق اليوم، أن حجم جريمة الإبادة أكبر. وأن قائمة الشهداء وبخاصة الأطفال منهم أطول. وكذلك قوائم الجرحى والمعاقين، وأن عشرات العائلات تمت إبادتها بالكامل. والفارق اليوم، أن هناك نحو نصف مليون شخص شردوا من بيوتهم. وأن عدد البيوت والمدارس والمستشفيات والمباني العامة والعمارات السكنية والمساجد والمصانع وحتى المقابر المدمرة غير مسبوقة. لحقوا بشبابنا وأهلنا لينتقموا منهم في المقابر.

والفارق اليوم، أن الدمار الذي تسبب به العدوان الأخير لا مثيل له في العصر الحديث كما أكد شاهد عيان، هو السيد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

لقد كانت الحرب الأخيرة على غزة سلسلة من جرائم الحرب مكتملة الأركان نفذت وبيث مباشر على مرآي ومسمع العالم بأسره لحظة بلحظة. فلا يعقل أن يدعي أحد الآن أنه لم يدرك حجم وهول الجريمة.

ولا يعقل أن يكتفي البعض بإعلان دعمه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، دون الاهتمام بمصير آلاف الضحايا من أبناء شعبنا، متجاهلاً حقيقة بسيطة نذكره بها، وهي أن حياة الفلسطيني غالية تماماً كحياة أي إنسان آخر. إن تجاهل البعض للحقائق على الأرض لا ينفى وجود هذه الحقائق.

ونفترض أيضاً أن لا أحد سيتساءل بعد الآن لماذا ينمو التطرف، ولماذا تتراجع ثقافة السلام، ولماذا تنهار الجهود لتحقيقه. ونعتقد، أو نتمنى، ألاّ يحاول أحد مساعدة الاحتلال هذه المرة أيضاً على الإفلات بجريمته دون مساءلة.

باسم فلسطين وشعبها، أؤكد هنا اليوم أننا لن ننسى، ولن نغفر، ولن نسمح بأن يُفلت مجرمو الحرب من العقاب. وأؤكد أمامكم أن الشعب الفلسطيني متمسك بحقه المشروع

هذا، يقول بعضهم نريد دولتين. فأين هي الدولة الفلسطينية. هذه هي المعالم التي يريدونها للدولة الفلسطينية.

لقد أكدت إسرائيل خلال المفاوضات أنها ترفض صنع السلام مع الضحية، مع الشعب الفلسطيني. ويجري ذلك مع محاولة إضفاء طابع ديني على الصراع. ومع تصاعد العنصرية وتفشيها في الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي، وتكريسها في المناهج الدراسية وفي سلسلة من القوانين، وفي ممارسات الاحتلال والمستوطنين. وقد وجدت هذه الثقافة العنصرية، وخطاب التحريض والكرهية تعبيراً مجسداً لنتائجها في الجريمة الدنيئة والمرّوعة التي أقدم عليها عدد من المستوطنين الفاشيين قبل شهور، عندما اختطفوا الفتى المقدسي، محمد أبو خضير، وقاموا بإحراقه حياً ثم قتلوه.

إنّ هذا يذكرهم بشيء ما في التاريخ، نتمنى أن يتذكروا. وفي السنوات الماضية، مارس الاحتلال سياسة ممنهجة لإضعاف السلطة الوطنية، وصولاً إلى شطب عملي لكامل دورها. وكان الاحتلال يستهدف ما نقوم به من عمل دؤوب، لصياغة أسس نموذج دولة فلسطين التي نريد - دولة سيدة مستقلة، تعيش بسلام وتبني جسور التعاون المتكافئ مع جيرانها، تحترم الالتزامات والمعاهدات والاتفاقات، وتكرّس المواطنة والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعددية، وترسخ الإرث التنويري الفلسطيني في التسامح والتعايش وعدم الإقصاء، وتقوي ثقافة السلام، وتعزز دور المرأة.

نريد دولة ترسخ الإرث التنويري الفلسطيني في التسامح والتعايش وعدم الإقصاء، وتقوي ثقافة السلام، وتعزز دور المرأة، وتبني إدارة كفؤة تلتزم بمعايير الحكم الرشيد. أراد الاحتلال، ويريد، ضرب هذا المبدأ لأنه نقيض جوهر سياساته الاستيطانية، ولأنه يريد تدمير فرصة تبلور الكيان الفلسطينية في دولة مستقلة ضمن حل الدولتين.

نمارس درجات مستحيلة من ضبط النفس، فنكتم صرخاتنا، ونعصّ على جراحنا، لكي نعطي الجهود الأمريكية أفضل فرصة ممكنة للنجاح.

ولكن، كالعادة، لم تُفوّت الحكومة الإسرائيلية الفرصة دون أن تخرب فرصة السلام. فخلال شهور المفاوضات تواصلت عمليات البناء الاستيطاني، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وحملة القتل والاعتقالات الواسعة، والتهجير القسري في الضفة الغربية، وتجديد الحصار الجائر على قطاع غزة. وركز الاحتلال حملته على مدينة القدس ومواطنيها، محاولاً تغيير وتزييف روح المدينة المقدسة وهويتها ومشهداها، مركزاً على المسجد الأقصى، ممّا ينذر بعواقب كارثية. وفي الوقت نفسه، كانت عصابات المستوطنين العنصريين المسلحين تواصل جرائمها ضد المواطن والأرض والمساجد والكنائس والممتلكات وأشجار الزيتون.

وكالعادة، أخفقت الحكومة الإسرائيلية مجدداً في امتحان السلام. فقد نقضت اتفاقاً مع الإدارة الأمريكية حول إطلاق عدد من أسرى الحرية الفلسطينيين في سجون الاحتلال، الذين نُصّر على إطلاق سراحهم جميعاً. وعندما ووجهت الحكومة الإسرائيلية بالأسئلة البسيطة في المفاوضات المباشرة أو عبر الوسيط الأمريكي، لم تردد في كشف مواقفها الحقيقية. إنّ إسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال لأراضي دولة فلسطين التي احتلتها عام ١٩٦٧، بل تسعى إلى استمراره وتكريسه، وترفض قيام دولة فلسطينية، كما ترفض إيجاد حلّ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. هذا هو الموقف الرسمي لحكومة إسرائيل. إنّ المستقبل الذي تقترحه الحكومة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني هو في أحسن الأحوال معازل متفرقة للفلسطينيين على أرض لا حدود لها، ولا سيادة لهم عليها، ولا على أجوائها ومياهها وثرواتها الطبيعية، وستكون تحت سطوة المستوطنين الفاشيين، وجيش الاحتلال في أبشع تطبيق ممكن لأنظمة الفصل العنصري. ورغم

مرة أخرى اغتيال طفولتهم وسرقة أحلامهم وحياتهم. أما آن لفصول هذه المأساة المستمرة والمتجددة أن تطوى؟

إن من اقتلعوا من بيوتهم الدافئة وأراضيهم الطيبة وبلادهم الجميلة خلال النكبة قبل ٦٦ عاما، وقذف بهم إلى جحيم المنافي واللجوء، ويجري قذفهم في متاهات هجرات جديدة أو إلى سفن الموت في بحار العالم - في هذه الأيام بالذات - بين حين وآخر، هم من يحتاجون إلى ضمانات ألا يشرذوا مرة أخرى وألا يقضوا حياتهم في انتظار الغزاة في حربهم الجديدة. أما آن لهذا التيه الطويل أن يصل إلى محطته الأخيرة؟

لن نقبل بأن نبقى إلى الأبد في مربع المطالبين على الدوام بإثبات حسن نواياهم بتقديم تنازلات على حساب حقوقهم وبالتزام الصمت وهم يقتلون وأرضهم تنهب. لقد سئنا الدخول في امتحانات إضافية لإثبات الكفاءة والجدارة كي نحظى بحقنا الطبيعي البسيط في أن نعيش حياة عادية، وأن نمارس حقنا البديهي في توقع غد هادئ مألوف، والحلم بأيام أجمل وبالقدرة على أن يخطط شبابنا باطمئنان لأيامهم وسنواتهم القادمة بحرية وسلام فوق أرضنا كبقية شعوب العالم. أن للسلام العادل والحقيقي أن يمكن في أرض السلام. كما قلت أكثر من مرة، نحن الشعب الوحيد في كل العالم الذي بقي تحت الاحتلال؛ لا نستحق هذا.

لقد حذرنا نحن وجميع الدول العربية على الدوام من العواقب الكارثية لاستمرار الاحتلال الاستيطاني وعدم نيل شعب فلسطين لحرته واستقلاله. ودلنا مرارا على أن بقاء إسرائيل دولة فوق القانون واستمرار إفلاتها من العقاب والمحاسبة على اعتداءاتها وتحديدها للإرادة والشرعية الدولية مسؤول بشكل حاسم عن توفير التربة الخصبة والبيئة المناسبة لنمو التطرف والكراهية والإرهاب في منطقتنا.

إن مواجهة الإرهاب الذي ابتليت به منطقتنا من تنظيمات، كالدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها، لا علاقة لها

وعندما نجحت جهودنا عبر الحوار الوطني قبل شهرين في إنهاء الانقسام الداخلي، واستعدنا وحدة الأرض والوطن والمؤسسات، وشكلنا حكومة التوافق الوطني، وبدأنا مسيرة ستقود إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، رحبت جميع دول العالم بهذا إلا إسرائيل، التي تعمل على الدوام على تمزيق أرضنا ووحدتنا الوطنية. كل دول العالم وافقت على حكومة الوفاق الوطني إلا إسرائيل.

والآن، إلى أين من هنا؟ إن التفكير بأنه من الممكن وببساطة العودة إلى نمط عمل سابق تكرر فشله أمر ساذج في أحسن أحواله، وخاطئ في جميع الأحوال، بجانب أنه لم يعد مقبولا وليس مجديا استنساخ أساليب ثبت عقمها أو مواصلة اعتماد مقاربات أخفقت مرارا وتحتاج إلى مراجعة شاملة وتصويبا جذريا.

من المستحيل - أكرر من المستحيل - العودة إلى دوامة مفاوضات تعجز عن التعامل مع جوهر القضية. والسؤال الأساسي هو لا صدقية ولا جدوى لمفاوضات تفرض إسرائيل نتائجها المسبقة بالاستيطان وبيطش الاحتلال. ولا معنى ولا فائدة ترتجى من مفاوضات لا يكون هدفها المتفق عليه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطين، وعاصمتها القدس، على كامل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في حرب ١٩٦٧. ولا قيمة لمفاوضات لا ترتبط بمجدول زمني صارم لتنفيذ هذا الهدف. آن لهذا الاحتلال الاستيطاني أن ينتهي الآن.

إن فلسطين ترفض أن يكون حق شعبها في الحرية رهينة لاشتراطات عن أمن إسرائيل، وهو الذي يتعرض يوميا لإرهاب دولة الاحتلال العنصري ومستوطنيتها. إن شعب فلسطين هو من يحتاج في الحقيقة إلى الحماية الدولية الفورية، وهو ما سنسعى إليه من خلال المنظمات الدولية، ويحتاج إلى الأمن وإلى السلام قبل أي أحد آخر، وأكثر من أي أحد آخر. وأطفال فلسطين يستحقون أن يضمن العالم لهم ألا يتم

خلال الحرب وبعدها، فنحن على ثقة أن الدول الشقيقة والصديقة لن تتردد في دعم ما سنطرحه من خطط وبرامج، وأن المؤتمر سيخرج بنتائج عملية تلي توقعات واحتياجات ضحايا العدوان.

ونؤكد هنا مجدداً أن الشرط الأساس لنجاح كل هذه الخطط والجهود هو إنهاء الحصار الإسرائيلي البشع المتواصل منذ سنوات والذي يخنق غزة ويجوؤها إلى أكبر سجن في العالم لحوالي مليوني مواطن فلسطيني، وفي الوقت نفسه نؤكد حرصنا على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار عبر المفاوضات التي ترعاها مصر. غير أنه من الضروري، ولكي لا تتكرر دوامة الحروب ودوامة إعادة الإعمار كل سنتين أو ثلاث، أن نركز على المسألة الأساس ونقطة الانطلاق، وهي أن معاناة غزة لن تنتهي بشكل كامل إلا بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطين.

لقد قامت فلسطين والمجموعة العربية خلال الأسبوعين الماضيين باتصالات مكثفة مع مختلف المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة من أجل الإعداد لتقديم مشروع قرار لاعتماده في مجلس الأمن حول النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وللدفع بجهود تحقيق السلام. لا نزال نؤمن بالسلام من خلال الشرعية الدولية. إن هذا المسعى يؤكد للجميع مجدداً التزامنا بتحقيق السلام العادل عبر حل تفاوضي واعتمادنا الجهد الدبلوماسي والسياسي عبر هيئات الأمم المتحدة، وهذا المسعى يستلهم ويستعير بشكل كامل روح ونصوص عديد القرارات التي وافقتم عليها في الجمعية العامة وتلك التي أقرت في مجلس الأمن والتي حددت أسس الحل الدائم وتحقيق السلام العادل. لن نأتي بشيء جديد، كلها قرارات معتمدة.

إن هذا المسعى يطمح لتصويب ما اعترى الجهود السابقة لتحقيق السلام من ثغرات بتأكيد على هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين، دولة فلسطين وعاصمتها

بأي صورة من الصور بالدين الاسلامي السماح أو بالبشرية، وتقوم بارتكاب فظائع وحشية دينية، تتطلب ما هو أكثر من المواجهة العسكرية - وهي أمر ملح - وتستلزم ما هو أكثر من إطلاق الإدانات وإعلان المواقف - وهو أمر مطلوب. إنها تحتاج في المقام الأول إلى بناء استراتيجية شاملة مصداقة لتجفيف منابع الإرهاب واحتثاث جذوره في جميع المجالات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية في منطقتها. إنها تتطلب وضع أسس صلبة لتوافق عملي يجعل محاربة جميع أشكال الإرهاب، وفي كل مكان، مهمة حاسمة يتصدى لها تحالف الدول وتحالف الشعوب وتحالف الحضارات. وتتطلب في هذا السياق، وبشكل رئيسي، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا، الذي يعد بوقوعه وباستمراره وممارساته شكلاً بشعاً من إرهاب الدولة ودفينة للتحريض والتوتر والكرهية.

في وقت ما زلنا نعاني أهوال الحرب يقف أمامنا تحد هائل لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال - للمرة الثالثة.

وبدعوة ثمنها من جمهورية مصر العربية ومملكة النرويج، ستستضيف القاهرة الشهر القادم مؤتمراً دولياً خاصاً حول إغاثة وإعادة إعمار غزة، وستقدم حكومتنا تقارير شاملة إلى المؤتمر عن الخسائر التي لحقت بمختلف مناحي الحياة نتيجة للعدوان، وستقدم تفاصيل الخطط والبرامج التي ستسارع إلى القيام بتنفيذها والإشراف عليها في قطاع غزة لتلبية احتياجات الإغاثة العاجلة ومتطلبات إعادة الإعمار، بالتنسيق الكامل مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة. إذن كل شيء سيجري بإشراف الأمم المتحدة.

استأنف الرئيس رئاسة الجلسة.

وقبل يومين اتفقت الفصائل الفلسطينية على تعزيز وتمكين حكومة الوفاق في قطاع غزة، ما سيعزز ويضمن إنجاز عمليات إعادة الإعمار. إننا إذ نعبر عن تقديرنا لكل الدول والهيئات التي سارعت لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بير سيفال (الأرجنتين).

### البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

**خطاب السيد نيويشا ردمانوفيتش، عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك. اصطحب السيد نيويشا ردمانوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى المنصة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد نيويشا ردمانوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد ردمانوفيتش** (البوسنة والهرسك) (تكلم باللغة البوسنية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): سأبدأ بالقضية التي أعتقد أنها في غاية الأهمية اليوم، وهي مسألة تسبب قلقا بالغا. يمر العالم حاليا بحالة من الفوضى ينجم عنها خوف وقلق ينتابان مواطنيه بشأن تحقيق مستقبل سلمي وآمن. إن العالم لم يشهد منذ أواخر الستينات الكثير من الحروب. بينما تشهد اليوم أجزاء كثيرة من كوكبنا، نزاعات متدنية ومتوسطة الحدة يمكن أن تؤدي إلى اشتعال صراعات إقليمية وعالمية أوسع. إننا نشهد من أفغانستان إلى أوكرانيا والشرق الأوسط وليبيا وأفريقيا الوسطى ومناطق أخرى، صراعات مسلحة مع انعدام أي فرصة في الأفق تتيح لنا وقفها والتوصل إلى سلام دائم.

ويرافق تلك الصراعات تصعيد في أشكال العنف والأعمال الوحشية التي نادرا ما شهدناها، ولا سيما ضد المدنيين. وتؤدي زيادة أعداد النزاعات الأهلية الداخلية إلى انهيار الدول، ويختفي بعضها بين عشية وضحاها، بينما تنشأ أخرى بدعم من عوامل خارجية مساعدة. إننا نرى أيضا الظهور العلني لخراطيم سياسية

القدس الشرقية على كامل الأراضي التي أحتلت في عام ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا ومتفقا عليه على أساس القرار ١٩٤ (د-٣) كما ورد في المبادرة العربية للسلام مع وضع سقف زمني محدد لتنفيذ هذه الأهداف. لا بد من سقف زمني محدد لتنفيذ كل هذه الأهداف، وسيرتبط ذلك باستئناف فوري للمفاوضات بين فلسطين وإسرائيل لترسيم الحدود بينهما والتوصل لاتفاق تفصيلي شامل وصياغة معاهدة سلام بينهما، اتفاق تفصيلي شامل حول كل قضايا المرحلة النهائية، ومن ثم معاهدة سلام شاملة بيننا وبين الإسرائيليين.

إننا على ثقة بأن هذا المسعى يحظى بتأييد شامل ممن يحرصون على ألا تشهد بلادنا حروبا وفظائع جديدة، ومن يريدون دعم حملة التصدي للإرهاب، ومن يؤمنون بأنه يجب المسارعة لرفع الظلم التاريخي الذي ألحقته النكبة بالشعب الفلسطيني، ومن يتوقون لرؤية السلام يحل في أرض الرسالات السماوية. وستكون المصادقة على القرار تأكيدا على ما أردتموه بأن يكون هذا العام عاما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي سيواصل نضاله وصموده وسينهض شجاعا وقويا من بين الركام والدمار. فنحن، كما قال شاعرنا محمود درويش: "مصابون بداء لا شفاء منه هو الأمل، ونخب الحياة إذا استطعنا إليها سبيلا"، وإذا ما استطعنا، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

هناك احتلال يجب أن ينتهي الآن وهناك شعب يجب أن يتحرر على الفور. دقت ساعة استقلال دولة فلسطين، وأعتقد أنكم تستمعون لدقاتها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة فلسطين على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الأجنبية، التي بلغت خلال عام ٢٠١٣، ٣٤ في المائة أقل مما كان عليه الحال خلال عام ٢٠١٢. وبسبب الانكماش الاقتصادي العام الذي شهده البلد ودول المنطقة، فضلا عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وآثارها السلبية المترتبة عن الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، أضر انخفاض عائدات الضرائب بشكل كبير بالاستقرار المالي للبلد.

وبغض النظر عن الاتجاهات الاقتصادية السلبية الحالية جراء الأزمة الاقتصادية، فإننا نعتقد بأنه يمكننا من خلال استخدام مواردنا الطبيعية بشكل مناسب، تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية اللذين يفضيان إلى إحراز تقدم على المدى الطويل وتحقيق الاستقرار السياسي للبلد. ومن أجل القيام بذلك، من الواضح أننا والمنطقة بحاجة إلى دعم الدول المتقدمة النمو، وخاصة البلدان المتقدمة النمو في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكذلك البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.

ليس بوسعنا لوحدها تحقيق التنمية المستدامة التي تنطوي على الاستثمار في القطاع الحقيقي للاقتصاد، وبناء وتطوير البنية التحتية للنقل، والحد من الفقر، واستخدامنا الفعال والرشيد للموارد. إننا بلد ومنطقة صغيرين للغاية، لكي نحقق تلك الأهداف وحدنا، وليس لدينا رأس المال الكافي لبناء المنشآت الصناعية التي تلتزم بمبادئ الاقتصاد الأخضر، أو حماية الموارد الطبيعية وتضعنا على مسار التنمية المستدامة.

عندما يتعلق الأمر بالمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، فإنني مقتنع بأن معظم البلدان الصغيرة تتشاطر نفس المنظور والموقف. وليس بوسعنا حل مسائل التقدم وحدها، أو منع ظهور حلقة مفرغة من الفقر الذي يهدد بتقويض مجتمعاتنا. لذلك، سنكون بحاجة في المستقبل إلى مواصلة الالتزام بمبادئ التضامن الاقتصادي، والتعاون الاقتصادي المتبادل، والدعم، وإيجاد إطار مشترك من القيم والإجراءات.

جديدة رسمت عليها حدود جديدة، واستقواء الحركات الانفصالية، وانتهاك القوانين الدولية من خلال استخدام القوة. إن الحالة نتيجة للإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذتها بعض القوى العظمى، والمعايير المزدوجة في العلاقات الدولية، وتقويض النظام العالمي القانوني المتناسك، وباقي الإجراءات الأخرى المخالفة لقواعد القانون الدولي.

أدت من ناحية أخرى، سنوات من الأزمة الاقتصادية والمالية لتغير اجتماعي كبير مع عواقب اجتماعية واقتصادية مقلقة. ورغم تزايد الرخاء العالمي، فإن الفجوة بين البلدان والدول الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع. والطبقة المتوسطة آخذة في التقلص، بينما تزايد حالات عدم المساواة داخل المجتمعات. إن نظم الدعم الاجتماعي آخذة في التراجع، مع انتشار البطالة، خاصة في صفوف الشباب، وبلوغها معدلات مثيرة للقلق. وبالنظر إلى الحالة العامة، يجب علينا أن نفكر في التنمية المستقبلية. إن البوسنة والهرسك هي في الوقت الحاضر أحد البلدان النامية الذي يتميز باقتصاد منفتح وليبرالي تماما، مع تجارة خارجية وعلاقات اقتصادية موجهة نحو بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي. للأسف، فإننا نواجه باعتبارنا دولة نامية، مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، إلى أكثر من ٢٥ في المائة، وعجزا تجاريا كبيرا، ونقصا في رؤوس الأموال والاستثمارات الرئيسية والإنتاج الصناعي غير الكافي والضعيف.

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبوسنة والهرسك مماثلة لحالة منطقة غرب البلقان بشكل عام. إنها بالغة الصعوبة. وتباطأت وتيرة إعادة البناء الاقتصادي وانتعاش البلد بعد الصراع المأساوي الذي حصل خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ منذ اجتياح الأزمة الاقتصادية العالمية، العالم بأسره. ومع ذلك، وبينما بلغت نسبة النمو الاقتصادي الإجمالي خلال عام ٢٠١٣، ١ في المائة، ارتفع الإنتاج الصناعي إلى ٦,٧ في المائة. وتتمثل أكبر مشكلة اقتصادية في انخفاض الاستثمارات



من الخطوات والأنشطة الاستراتيجية التي يتعين على البشرية الحديثة اتخاذها. وتكتنف حالة الاقتصاد العالمي والبيئة والمجتمع المعاصر ككل، مشاكل وتحديات تتطلب التزامنا وتفانيينا الكاملين لمواصلة تحقيق النمو، والإمكانية الموسعة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم، التي تباطأت وتيرتها للأسف وتوقفت بيزور الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨.

وأود أن أقول بضع كلمات عن المشاكل المحتملة فيما يتعلق بالتنمية في البوسنة والهرسك ومنطقة جنوب شرق أوروبا، باعتبارها منطقة أوروبية مرشحة لبناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى في جميع أرجاء العالم.

وأخشى أننا في البوسنة والهرسك لم نحظ بنفس الوضع الأولي الذي حظيت به بلدان أخرى في العالم بشأن إشراكنا في عملية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ففي عام ١٩٩٢، عندما عُقد أول مؤتمر في ريو دي جانيرو، كنا نعيش بداية فصل فظيع من تاريخنا ونزاعا مأساويا لا تزال آثاره السياسية والاقتصادية السلبية تتسبب في معاناة المجتمع. غير أننا اليوم، وبفضل دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، نسير على الطريق المؤدية إلى الانتعاش، آمليين أن نحقق الهدف النهائي المتمثل في النجاح السياسي، وهو الاندماج القانوني الكامل في الاتحاد الأوروبي، والإنجاز الاقتصادي المتمثل في نيل مركز البلد المتقدم النمو.

ويحتفل العالم هذا العام بمرور مائة عام على اندلاع الحرب العالمية الأولى. ومما يثير الاندهاش أن الحالة الاقتصادية والسياسية العالمية الحالية تشبه الحالة التي كانت سائدة قبل مائة عام. فقد أدت أزمة الركود الاقتصادي، والتفكك الاجتماعي، وعدم فعالية النظام الدولي، وازدياد النزاعات المسلحة والحروب، إلى إضعاف قوى التفاوض وانعدام رؤية عالمية وعمل مشترك. والهدف المشترك اللازم لبناء نظام دولي

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لتعدد الأقطاب في العالم الاقتصادي، أمل أن نجد المزيد من الشركاء من البلدان المتقدمة النمو، في طريقنا نحو التنمية والانتعاش. ولا ينبغي أن يتم تحديد عالم المستقبل من خلال الخيار الزائف بين الأغنياء والفقراء. وبغض النظر عن مسألة عدم اليقين في المستقبل، فإن كل أزمة تنطوي على الاعتقاد الخاطئ بأن البلدان الغنية تحقق نتائج أفضل من البلدان الفقيرة. وفي الواقع، يجري التفاوض على واقع أنه نظرا للترابط والمسؤولية العالميتين، فليس بوسع أحد البقاء على قيد الحياة لوحده؛ إما أن تبقى جميعا أو تهلك جميعا.

تظل البوسنة والهرسك ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم صعوبة تنفيذها، نظرا للظروف الصعبة التي أعقبت الحرب والأزمة الاقتصادية. وتلتزم البوسنة والهرسك بالتعاون الإقليمي مع جميع البلدان المعنية، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. ويحيط بالبوسنة والهرسك جيران يشهدون أيضا مراحل مختلفة من التحول والإصلاح الديمقراطي، ونحن نواجه نفس المشاكل الناجمة عن العمليات المعقدة التي يجب أن نعالجها في طريقنا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

إننا نعلق أهمية خاصة على التعاون الإقليمي. ولدى البوسنة والهرسك علاقات حسن جوار تميزت بعلاقات تاريخية طويلة، وترابط إقليمي مع صربيا وكرواتيا والجبل الأسود وغيرها من بلدان يوغوسلافيا السابقة والبلقان.

كما نتمثل نحن كلنا المجتمعون اليوم احتياجات بلداننا وشعوبنا، في المستقبل القريب والبعيد، لإيجاد حلول ملموسة وواضحة للمشاكل والتحديات الناجمة عن أوسع مجموعة من قضايا التنمية المستدامة، على النحو الذي حدده عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة، على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. وتشكل التنمية المستدامة للبلدان والمناطق ومجموعات البلدان والقارات والعالم كله، عنصرا أساسيا ونقطة انطلاق مهمة لمزيد

اصطحب السيد نيبوجيا رادمانوفيتش، عضو رئاسة البوسنة والهرسك، من المنصة.

**خطاب السيد تواليبا سايليلي مالييغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تواليبا سايليلي مالييغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد تواليبا سايليلي مالييغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد مالييغاو** (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): تهنيء ساموا الرئيس على انتخابه، مُعربةً عن تأييدها الكامل لجدول الأعمال الذي ستسترشد به أعمالنا خلال فترة ولايته. وعلى نفس المنوال، أشيد بأميننا العام وأميرنا الساموايي توبوا بان كي - مون، على ما يديه من التزام ثابت وقيادة قوية في إدارة منظمنا في هذه الفترة الشديدة الاضطراب والصعوبة في العالم.

باعتبارنا أعضاء في الأسرة العالمية، فإن مستقبلنا ومصالحنا مترابطة ترابطاً وثيقاً. والأزمات ذات النطاق العالمي تهدد باحتياح العالم وتؤثر على جميع الدول بغض النظر عن أهما تسببت في الأزمة أو أسهمت فيها.

وتغير المناخ من بين هذه المسائل. وهو أكثر مشاكل العالم إلحاحاً وأكبر تحدٍ أخلاقي في عصرنا. والأزمات المعروفة ذات الأبعاد العالمية تتضاءل بالمقارنة مع ما يشكله تغير المناخ من تحديات لعالمنا قاطبة ول مستقبل أمن بعض جزرنا المنخفضة

مستقر يتلاشى في أفق التزاغات المنتشرة، مما يحتم علينا وضع أولويات واضحة والبحث عن منارات جديدة نستنير بها.

وقد خلدنا هذا العام في البوسنة والهرسك ذكرى عملية الاغتيال التي وقعت في سرايفو، والتي تعتبر على نحو عام السبب المباشر في بداية الحرب العالمية الأولى، التي أسفرت عن وفاة أكثر من ١٥ مليون نسمة. وفي العديد من المناسبات المكرسة لهذه الذكرى، تساءلنا معاً: هل استخلصنا الدروس من المائة عام الماضية؟ عندما أرى الحروب المحلية الجارية في جميع أرجاء العالم اليوم، أخشى أننا لم نستخلص تلك الدروس؛ بل على العكس، قمنا في غضون ذلك بتكرار نفس أخطاء الماضي وارتكبنا أخطاء جديدة.

إن العالم يحتاج إلى السلام أكثر من أي وقت مضى. فلا يمكن للمرء أن يتطور ويزدهر إلا في ظل السلام. ولا بد من صون السلم والأمن الدوليين بغية تحقيق التنمية في كل بلد وفي العالم قاطبة. ومن مسؤولية الدول الأعضاء إيجاد الأطر والأدوات المقبولة لتحسين الحالة الأمنية في العالم من أجل تحقيق التنمية وإحراز التقدم.

وفي الختام، قبل ثلاثة أيام، تكلمت بصفتي عضواً في رئاسة البوسنة والهرسك خلال مؤتمر القمة بشأن المناخ. وبالأمس، التقيت الأمين العام بان كي - مون بالصفة ذاتها. واليوم، سمحت الأمانة العامة لنفسها بتفسير ميثاق الأمم المتحدة تفسيراً خاطئاً، للأسف. وذلك أمر غير مقبول. فمستقبل منظمة الأمم المتحدة يستند إلى اتفاق جميع الدول الأعضاء بتوافق الآراء، وليس إلى قرارات البيروقراطية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر عضو رئاسة البوسنة والهرسك، على البيان الذي أدلى به للتو.

أخطائه. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبادر بروح من الإلحاح والالتزام إلى معالجة تغير المناخ اليوم، وليس غداً. وينبغي ألا تكون تجارب العلم وخبرات الحياة الحقيقية وحدها التي تدفعنا للتصرف، بل ينبغي أن نحكم ضمائرنا أيضاً.

وإزاء هذه الخلفية، مؤتمر القمة المعني بالمناخ المعقود يوم الثلاثاء في الوقت المناسب. وكانت رسالته واضحة وبسيطة. فما اتخذناه من تدابير لمواجهة تغير المناخ غير كاف بالمرّة. ونحن نركز على الأعراض أكثر من التركيز على الأسباب الجذرية، والحقيقة الكئيبة تشير إلى أن الأمور سوف تتفاقم إن لم نتصرف بشكل جماعي الآن. ومع ذلك، فإن بصيص الأمل الذي يتجلى بأفضل صورة في الحقائق الأساسية التالية، يكمن بلطف في ثنايا هذه النبوءة المشؤومة.

أولاً، إن تغير المناخ مشكلة مجتمعية تتطلب قيادة سياسية حاسمة ونهجاً يشمل المجتمع برمته. وكل جهد فردي وكل عمل وطني له أهميته لأن النجاح يتحقق بالاتحاد، أما بالانقسام، فلن نحقق الكثير. ثانياً، إننا نحتاج إلى حل عالمي كيما يكتب لجهودنا النجاح. والأمم المتحدة هي أفضل وآخر آمالنا. وبغية التوصل إلى حل مستدام، لا بد لنا من الالتزام بعكس مسار تغير المناخ. ثالثاً، إن تغير المناخ مشكلة قابلة للحل، والحل في أيدينا بقوة.

إن فرصتنا الوحيدة للحد من الأثر المدمر لتغير المناخ والتوصل في العام القادم إلى اتفاق له مصداقية بشأن المناخ لما بعد كيوتو، إنما يكون من خلال القيادة المستنيرة وتضافر جهود جميع البلدان، مع وضع انبعاث غازات الدفيئة الرئيسية على رأس الأولويات. وساموا تدعو الدول الأعضاء في منظماتنا التي يمكنها قيادة العالم إلى أن تتولى زمام القيادة والمسؤولية عن إنجاز المهام التي يتعين تنفيذها بسرعة وحسم كيما يتمخض مؤتمر باريس عن اتفاق طموح بشأن تغير المناخ يكون فعالاً وملزماً وقابلاً للتنفيذ السريع، وملكيته عالمية وتحترمه الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة.

باعتبارها دولاً ذات سيادة. وتغير المناخ لا يبالي بمعاناة البلدان المتضررة بدماره الواسع النطاق. فالبلدان الضحايا يمكن أن تكون غنية أو فقيرة، كبيرة أو صغيرة، قادرة على التحمل أو ضعيفة، ليس لذلك أهمية كبيرة. فهو يؤثر عليها كافة. وبالنسبة لبعضها، هناك تداعيات وجودية بدأت تلوح في الأفق. وقد تعتبر بلدان أخرى أثر تغير المناخ عليها طفيفاً. وهذا التقاعس سيكون خطأ فادحاً يرقى إلى الإهمال الجسيم. وما لم يُعالج تغير المناخ بصورة شاملة، فإن العواقب على كوكبنا ستكون وخيمة فعلاً، وستطال جميع البلدان.

وبالتالي، ما من بلد ينبغي أن يظل غير مكترث وغير مبال بمعاناة الأغلبية. ويجب على جميع البلدان أن تعمل معاً. وتبادل إلقاء اللوم بشأن الحالة الراهنة لبيئتنا هو في حد ذاته عيب من عيوبنا كبشر. وذلك لا طائل منه. وإصدار الأحكام على الغير لن يمكننا من استعادة بيئتنا. وأولئك الذين يستغلون الانقسام التقليدي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والخلافات الأيديولوجية والسياسية، إنما يفعلون ذلك باستهواء بغية إخفاء عدم رغبتهم في المشاركة في إيجاد حل لكارثة عالمية وشيكة.

وهناك الكثير مما قد يصير عرضة للخطر إذا اكتفى العالم بالوقوف متفرجاً. ومن الصعب إيجاد قيادة مستبصرة تتخطى نطاق إملاءات المصالح المكتسبة الوطنية والولايات السياسية، وتعتبر العالم دائرة موحدة يجب على الجميع فيها العمل معاً في حدود ما تسمح به صفتهم وقدراتهم من أجل المشاركة في التوصل إلى حل كامل. ويجب على الحكومات أن تدعن - ليس للمصالح المكتسبة وعلى نحو انتهازي، ولكن لأن ذلك هو الإجراء الأخلاقي المناسب الذي ينبغي القيام به. فجدولنا الزمنية تمضي بسرعة وسرعان ما سنجد أنفسنا نركض للحاق بالركب. وكل يوم نضيعه بفعل التردد والشجار على مسائل تافهة، لن يؤدي سوى إلى اشتداد التحديات التي نواجهها. وسيتيح مؤتمراً لينا وباريس بشأن تغير المناخ أفضل الفرص لكي يقوم العالم بتصحيح

وحشية وهمجية لا توصف في شتى أنحاء الشرق الأوسط، ويهددون بنشر ذلك النمط من الشر الذي أصبح علامة عليهم، إلى أماكن أخرى. وساموا، كدولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، قد تنظر إلى تلك التهديدات على أنها بعيدة عنها كل البعد. مع ذلك، وفي عصر العولمة الذي نعيش فيه، فإن أي تحديات للسلم والأمن الدوليين تنطوي على تهديد لكل البلدان. والتطورات في دولة تؤثر على الدول الأخرى بدرجات متفاوتة، وهذا ينطبق على بلدي، حتى وإن كان بعيداً كل البعد كما هو الحال.

والترابط العالمي يجلب فوائد لا حصر لها لجميع البلدان، ولكنه يجلب أيضاً مخاطر متزايدة قد تأتي من بقاع بعيدة من الأرض. وبالتالي، لا بد أن تلتزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء بمواجهة المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وخاصة من خلال مجلس الأمن. وبشكل خاص، يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة زيادة التعاون والتنسيق من أجل إيجاد الحلول لتحديات السلم والأمن، والعمل على تنفيذها بشكل فعال.

لقد تأسست الأمم المتحدة على قيم الأمن الجماعي، وبالنسبة للدول الصغيرة، لا تزال الأمم المتحدة محفلاً بالغ الأهمية يتيح لها الإسهام في صون السلم والأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي. ولذلك أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه خطر عكس مسار المكاسب الإنمائية التي حققتها جراء أزمات بعيدة عنها. وترسيخ الأهداف الإنمائية التي تحققت بالفعل والبناء عليها يستوجب صون السلم والأمن الدوليين، ومن مسؤولية كل الدول الأعضاء، وخاصة في مجلس الأمن، أن تعمل في تعاون وثيق للتأكد من حدوث ذلك.

وساموا تنتمي إلى مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعة أقرت الأمم المتحدة بأن لها احتياجات خاصة

إن تفشي فيروس إيبولا وباء فتاك يتسبب بالفوضى ومعاناة لا توصف في أجزاء من غرب أفريقيا. وهو آخذ في الانتشار عالمياً وإن لم يوجد له علاج فقد لا يمكن وقف انتشاره. إنه لا يأبه بالحدود الوطنية أو سيادة الحكومات، ويختار ضحاياه عشوائياً. ويسلب الأطفال الرضع وحتى من لم يولدوا بعد طفولتهم، ويحرم الفتيات والفتيان من الوصول إلى سن البلوغ، كما يحرم النساء والرجال من حياتهم المنتجة وكرامتهم وقيمتهم، بينما يحرم البلدان من أصول بشرية قيمة.

أيمكننا أن نكسب الحرب على الإيبولا؟ ساموا تعتبر أن في وسعنا ذلك، بل وينبغي لنا. وعليه، فقد تشرفنا بأن كان بلدنا بين ١٣٤ دولة شاركت يوم الخميس الماضي في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤) بشأن السلم والأمن في أفريقيا، مع الإشارة إلى فيروس إيبولا. وقد اتخذ قرار مجلس الأمن بأكبر عدد من المقدمين على الإطلاق، وما لبث أن تبعه في اليوم التالي قرار الجمعية العامة ١/٦٩، الذي وافق بالإجماع على اقتراح بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا. وساموا ترحب بالاستجابة السريعة والحاسمة والمنسقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها، وخصوصاً الدور الريادي للأمم المتحدة في تعبئة الإرادة السياسية والموارد المادية الضرورية للاستجابة لهذه الأزمة الخطيرة.

والاستجابة العالمية لتفشي فيروس إيبولا هي خير بيان لما يمكن تحقيقه عندما تتعاون الدول وتنسق جهودها لمساعدة بعضها البعض في تحقيق أهداف مشتركة ذات أهمية. ولهذه الاستجابات الموحدة نتائج ملموسة كما أنها تؤدي إلى إنقاذ الأرواح. وساموا تشجع كل الدول الأعضاء على المضي بروح التعاون هذه إلى الأمام، واستخدام هذا المثال والاقتداء به عند التعامل مع القضايا العالمية الهامة الأخرى.

وإذ نجتمع هنا في الأمم المتحدة، يتجه صعود تيار التطرف إلى الأسوأ. ويقترب المتشددون الراديكاليون فطائع

وسنراقب عن كثب الكيفية التي تتحول بها تلك الالتزامات إلى إجراءات ملموسة.

لقد كان موضوع المؤتمر "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية ودائمة". ونحن على استعداد للاستفادة من شراكاتنا القائمة. ربما نكون دولا صغيرة، غير أننا قادرون على بيان تأثير شعوبنا وبلداننا في الشراكات الناجحة في القرن الحادي والعشرين. وقد نكون دولا صغيرة وغير مرئية بالنسبة للكثيرين في بعض الأحيان، ومع ذلك، فإننا ندرك أن دولنا الجزرية الصغيرة النامية تمثل مجموعة قوية وفعالة بفضل وحدتها. فهي تحالف دولنا قد شرع في إبداء عزمه على العمل عبر مجموعة واسعة من المجالات والمنتديات. وتعزز ساموا، شأنها في ذلك شأن غيرها من جزر المحيط الهادئ، بمرکزها في تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ويلتمس مسار ساموا إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل للكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه فرصة سانحة للتأكد من أن الأمم المتحدة ما تزال الهيئة المناسبة حين يتعلق الأمر بتقديم الدعم إلى دولنا. وهناك مجال واسع للتحسين، ونحن نتطلع إلى المشاركة الكاملة في تلك العملية. لقد ولى وقت تسيير الأمور على النحو المعتاد. لنعمل على وضع نهج معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية قادر على إظهار الأمم المتحدة في أسمى صورها.

إن مسار ساموا اتفاق حكومي دولي معد بشكل جيد وقد حظي بالموافقة والقبول التامين من قبل العضوية في الأمم المتحدة. وإذ نمضي قدما، فإنه يتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها أن تكون على استعداد لقيادة مسار ساموا فضلا عن ملكيته إن كان لهذا المسار أن يظل مستداما. وينبغي أن تكون هذه الدول استباقية وأكثر فعالية، جنبا إلى جنب مع الكيانات المحددة داخل الأمانة العامة المكلفة بمناصرة قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدعوة إليها.

ولديها نقاط ضعف متأصلة، ليست من اختيارها، ولكنها بفعل عوامل خارج سيطرتها تماما. وجزء من المعضلة التي نواجهها باستمرار يتمثل في الاعتقاد الخاطئ بأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية ضئيلة للغاية مقارنة باحتياجات الفئات والمناطق الخاصة الأخرى، وأن شاغلها الوحيد هو تغير المناخ. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

قبل ثلاثة أسابيع، تشرفت بلادي باستضافة المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، نيابة عن منطقة المحيط الهادئ، ويعقد هذا المؤتمر مرة واحدة كل عشر سنوات. وكان هدفنا الأساسي من استضافة المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية تسليط الضوء والاهتمام الدولي على الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحدياتها وواقعها. والآن، بعد أن خفت الضوء، نأمل أن ما تحقق في المؤتمر من زيادة الفهم والتقدير للمسائل والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية لن يطويه النسيان مع مرور الوقت أو يهيمش بفعل قضايا أخرى منافسة ذات أولوية.

والمجتمع الدولي لديه جدول أعمال حافل تماما.

وبوصفنا أننا فقد تجاذبتنا العديد من الاتجاهات. وسوف تبين هذه المناقشة العامة، والدورة التاسعة والستين للجمعية العامة كم هو حافل جدول أعمالنا. وستكون متابعة المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية جزءا من تلك الأعمال. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي على نطاق أوسع، الاهتمام بحقائق الواقع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما وردت على نحو واضح في وثيقة آيبا، وفي إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية - مسار ساموا - على الرغم من المطالب السياسية والاقتصادية وغيرها التي تعيرها بلدان العالم اهتماما. ونحن نأخذ مأخذ الجد التعهدات التي تم الالتزام بها للدول الجزرية الصغيرة النامية في ذلك المؤتمر.

النجاح في ذلك أي بلد بمفرده. وعليه، فإن العمل المشترك هو السبيل الوحيد إلى تحقيق النجاح.

وإذ نتقرب من وضع خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - بوصفها تنويجا لسنوات عديدة من المفاوضات والاتفاقات الدولية بشأن التنمية المستدامة - يجب أن نكفل أن اتباع نهج واحد في تحديد الإطار الإنمائي - بالرغم من أهميته - لن يكون معادلا لاتباع صيغة واحدة تصلح لجميع الحالات حين يتعلق الأمر بأغراض التنفيذ والرصد والتقييم. وفي واقع الأمر، فقد ثبتت صعوبة انطباق الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها على البلدان الجزرية الصغيرة. وعليه، فقد كان ضروريا إجراء الكثير من التعديلات عليها كي تكون تلك الأهداف العالمية على صلة بمصالحنا ونرى أن من المفيد أن نشارك في تحقيقها. وبالتالي، فإن من المهم أن نأخذ في الاعتبار - عند تحديد وتنقيح أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - بالمجموعات مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية كي نضمن إمكانية تطبيق المؤشرات التي تم وضعها على حالات تلك المجموعات أيضا. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان البناء على العمليات والخبرات القائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومناطقها الإقليمية ودون الإقليمية.

ولحسن الحظ، فإننا نعول على النجاح الذي حققه المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي شدد موضوعه على استخدام وسائل فعالة في التنفيذ من خلال الشراكات. وعليه، فإنه يجب علينا أن نكفل إدراج الوسائل اللازمة لتنفيذ مسار ساموا بصورة كاملة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقد أدرجت تلك الترتيبات على النحو المطلوب في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وترتيبات الاستعراض التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم إشراك الهياكل الحكومية الدولية لمناطق دولنا الجزرية الصغيرة النامية في هذه

ويجب أن تنتهيا هذه الدول معا للانخراط على نحو أفضل في شراكة فعالة وملموسة بدرجة أكبر.

وعلاوة على ذلك، فإن ما نحتاج إلى تحقيقه إنما هو إبراز الوجه الإنساني لدولنا الجزرية الصغيرة النامية في جميع المسائل المعروضة على الأمم المتحدة، سواء تتعلق بالأمن وحقوق الإنسان وتغير المناخ، أم بالتنمية ونوع الجنس أو قضايا الشعوب الأصلية. وبذلك، ستكون مسائل دولنا هذه في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. وستكون تلك المسائل مواضيعية وهامة وينظر فيها وتجري مناقشتها والعمل عليها على أساس يومي أو أسبوعي أو شهري، بدلا عن وضعها جانبا كيفما اتفق ولا تتم مناقشتها إلا حين يعقد مؤتمر آخر بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية بعد ١٠ سنوات من الآن.

وما تزال ساموا تدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام المبذولة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أننا دولة صغيرة، فما يزال أفراد شرطة ساموا يعملون جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى في أماكن تتطلب تدخل الأمم المتحدة. وفي منطقة المحيط الهادئ، فإن تضامنا مع جيراننا في مواجهة التحديات هو الذي يكفل وجود شرطة ساموا في بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، وتحت مظلة منتدى جزر المحيط الهادئ.

وما تزال التسوية السلمية الدائمة للتراع في الشرق الأوسط بعيدة المنال، لكن ذلك ليس سببا يدعو إلى التشاؤم. وينبغي أن ندعم سائر الجهود المبذولة لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق النجاح في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى مع دولة إسرائيل في أمن وسلامة.

وأخيرا، فلن يتوانى أولئك الذين عقدوا العزم على بث الذعر في جميع أنحاء العالم عن كل ما هو ممكن لتحقيق أهدافهم. ويجب ألا نقع رهينة لمخططاتهم المنحرفة. ويجب أن نضاعف جهودنا على المستويين الفردي والجماعي لأجل مكافحة خطر الإرهاب الدولي بمظاهره المتعددة. ولن يحقق

ما فتننا نلتقي في الجمعية العامة كل عام بلا انقطاع دليل قاطع أن منظمنا تعمل على العديد من المستويات المختلفة. من الصعب أن نتصور كيف سيكون العالم من دون الأمم المتحدة. وهذا هو سبب كون الدعم المقدم من ساموا للمنظمة لا يتزعزع.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد تويلايا سيليلي ماليلغاوي، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

**كلمة صاحب الفخامة محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية العراق.

اصطُحِب السيد محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس معصوم:** أحيي الجمعية العامة باسم العراق، وأتقدم بالتهنئة للسيد ساما كاهامبا كوتيسا على انتخابه رئيساً للدورة الـ ٦٩ للجمعية العامة. ونتمنى لسيادته وزميله الموقر الأمين العام كل النجاح في هذه الدورة. كما أتقدم بخالص الشكر للسيد الأمين العام لدوره الحيوي خلال السنوات المنصرمة في دعم وتعريض مسيرة بلادنا، وهذا يشكل مصدر اعتزاز وتقدير دائمين لنا ولشعبنا.

العملية، أي أن نعمل معا. ولا يسعنا السماح بوضع تعمل فيه المنظمات الحكومية الدولية على وضع سياسات مستقلة، إلى جانب تنفيذ ترتيبات وشراكات لأجل الغرض نفسه، بل يجب أن نعمل معا.

وأخيراً، يجب علينا التغلب على ذلك التصور التقليدي القائم على "نحن" و"هم" على جانبي الخط الفاصل بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، علماً بأنه تصور وضع لتلبية احتياجاتنا الجماعية، غير أنه لم يجد فتيلاً في خدمة أي من الجانبين على النحو المطلوب. وفي واقع الأمر، فإن كلينا على الجانب نفسه. وعليه، فإنني أحض جميع آليات التنسيق المنشأة على أن تكفل تمثيل كلا الجانبين كي تتمكن تلك الآليات من تعزيز الشفافية وتحقيق التوازن بين وجهات النظر والمصالح. وربما كان الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ترتيباً مفيداً لتمثيل الدول الأعضاء أيضاً، ويمكن أن تجري فيه المناقشات المفتوحة بشأن تنفيذ مسار ساموا، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة فعالة.

وقد عرض بعض شركائنا الإنمائيين - التقليديين والجدد تقديم المساعدة إلينا. ويمثل احترام وجهات نظرنا واحتياجاتنا قاسماً مشتركاً بين هؤلاء الشركاء.

على الصعيد الثنائي والإقليمية والدولية، تُعقد الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للتغلب على بعض القيود التي تفرضها محدودية الأراضي وضيق قواعد مواردها الطبيعية، والعزلة وانخفاض الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي المستدام لسكاننا الذين يتزايد عددهم، والحاجة إلى توفير وجود ذي معنى لشعبنا ومجتمعاتنا المحلية في المناطق الريفية.

أنشئت الأمم المتحدة من أجل منع الحروب وتحقيق السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان من خلال تعددية الأطراف والتعاون الحكومي الدولي. إن هيكل المنظمة التي لدينا اليوم بالغ التعقيد، وبالتالي توجد عيوب حتماً. ومع ذلك، فكوننا

لقد كان تشكيل هذه الحكومة رداً صارماً لخطر حقيقي يحدق بنا جميعاً، وهو خطر الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لقد حوّلت هذه المجموعة الشريرة العمل الإرهابي العالمي من هجمات متفرقة ضد المدنيين العزل إلى مستوى جديد ومرحلة جديدة. فقد تمكّنت من احتلال مساحات في أكثر من مدينة من مدن العراق والجزيرة سوريا وأعلنت عن تأسيس دولة قائمة على الحقد والكراهية ورفض الآخر. شهدنا في الأشهر الماضية كيف ارتكب هذا التنظيم الإرهابي أبشع الجرائم ضد الإنسانية، من قتل وتهجير وإبادة جماعية وتطهير عرقي طالت جميع مكونات الشعب العراقي من خلال المجازر المروعة؛

وخطف النساء وبيعهنّ كسبايا؛ وهدم المراقد الدينية ودور العبادة، والصروح الثقافية والتاريخية؛ واضطهاد المكونات على أساس هويتها الإثنية، كالتركمان والأكراد، واستهداف الأقليات الدينية والمذهبية، من الإيزدية والمسيحية والشبك. نشكر الكثير من أحرار العالم الذين عبّروا عن استهجانهم ورفضهم لهذه الجرائم، والتضامن مع الضحايا وتقديم يد المساعدة لهم.

إن هذا التنظيم الإرهابي يتمتع الآن بإمكانات مادية وعسكرية كبيرة. ويعلنهم لدولة الخلافة الإسلامية المزعومة، أصبحت داعش بؤرة لجذب المتشددين والمتطرفين في الشرق الأوسط والعالم، وباتوا يعلنون مبايعتهم لهذا النظام الظلامي تبعاً والعمل تحت إمرته. ولعلّ من أخطر مؤشرات هذا التحول هو ظهور جيل جديد من الإرهابيين من حملة جنسيات أوروبية وأمريكية ومناطق أخرى.

لقد نجحت القوات المسلحة العراقية والبيشمركة ومتطوعو الحشد الشعبي في إيقاف داعش من التوسّع واحتلال مناطق جديدة.

قبل ١٤ عاماً، التزم قادة الدول بتحقيق أهداف التنمية بحلول عام ٢٠١٥، مركزين على قضايا ما تزال حيوية وفي مقدمتها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن أهداف حماية السلم والأمن الدوليين، وإيقاف سباق التسلح ونزع السلاح، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل التي بات اسمها يبيّث الذعر لدى الجميع، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة المنتشرة، وضمان حقوق الإنسان، والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية، وتعزيز العدالة والقانون الدولي. في هذا السياق، نود أن نذكركم بتجربتنا المريرة كضحايا لأسلحة الدمار الشامل في حلبجة، المدينة الكردية الآمنة التي قصفتها النظام الديكتاتوري البائد بالأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٨.

إن هذه المناسبة تعبّر عن قيمة وجود المنظّمة الدولية في عالمنا المعاصر. وما أدته من مهام. كما أنّها مناسبة لإطلاق المزيد من المبادرات الهادفة إلى تسوية التفاعلات بالوسائل السلمية، وتوسيع آفاق الحريات وحقوق الإنسان ومواصلة العمل لتحقيق المساواة. خصوصاً أننا سنحتفل العام المقبل بالذكرى الأربعين لمؤتمر بيجين الذي شكّل منعطفاً تاريخياً في السعي إلى تعزيز حقوق المرأة ومواجهة شتى أنواع العنف الذي تتعرض له. إضافة إلى تعزيز جهود حماية كوكبنا من التلوث، والعمل على إيجاد بيئة نظيفة وحيوية صحية، ومكافحة مشاكل الفقر والامية.

كان نجاح القوى السياسية في العراق قبل أسابيع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل الجميع أمراً في غاية الأهمية. فهي حكومة يشعر الكل أنّها تمثلهم. وأن برنامجها يلبّي طموحاتهم وآمالهم في الانتقال بالدولة إلى مرحلة جديدة من الاستقرار والبناء والتقدم داخلياً. والتأسيس لعلاقات جيرة وتفاهم إقليمي يضمن السلم في المنطقة وتعايش دولها على أساس المصالح المشتركة وحسن الحوار.



على الإرهاب في العراق سيكون خطوة مهمة من أجل حماية المنطقة وتخليص العالم من هذا الخطر.

ونشيد هنا بقرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤)، المتخذ في شهر آب/أغسطس الماضي، والذي دعا الدول الأعضاء إلى منع دعم وتمويل وتسليح إرهابيي داعش وجبهة النصرة والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة كافة ومنع تدفقهم إلى العراق. ونشيد أيضا بقرار مجلس حقوق الإنسان لإدانتته تنظيم داعش وتشكيله لجنة لتقصي الحقائق بشأن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها التنظيم بحق كل العراقيين.

وفي سياق هذا الموقف الدولي المتنامي ضد الإرهاب، وفيما نؤكد على أهمية تعزيز قيم وثقافة السلام والتعايش في البلدان والمجتمعات المتعددة الإثنيات والمذاهب، فإننا في العراق ندعو إلى أن يأخذ هذا الموقف المسؤول ضد الإرهاب في كل العالم إطارا مؤسسيا مرتبنا بالأمم المتحدة، وتكون مهمته تفعيل وتطوير نظامنا الدولي بكل السبل المتاحة من أجل محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وتخليص العالم من شروره. ونؤمن أيضا بأن الوقت مناسب للعمل المشترك بين بلدان المنطقة في نزع فتيل الأزمات الأمنية والوصول إلى تفاهات وطنية تساهم في تضييق المساحة أمام الإرهاب الذي يعتاش على الأزمات والخلافات. ولقد أرسلت لقاءات جدة وباريس ثم نيويورك رسائل إسناد مهمة للشعب العراقي بكل ما ورد فيها من خطب وتصريحات وقرارات. وكلنا أمل أن تترجم إلى إجراءات عملية.

ومن المؤلم فعلا ما تعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية مؤخرا. ونجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني وبذل جهود مكثفة لإحلال السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات لإنهاء النزاع جذريا وتحقيق السلام والأمن. ونتمنى لأشقائنا في اليمن وليبيا تحقيق الاستقرار والتخلص من تهديدات الإرهاب والتطرف، ومن ثم التقدم في المسار الديمقراطي الذي اختاره

كما نجحنا في تحرير مدن كان قد احتلها إرهابيو هذه المنظمة الخطيرة، وتمكنا من فك الطوق عن مدن أخرى كانوا يحاصرونها. وكان للدعم الإنساني الكبير والدعم العسكري الذي تلقيناه من منظمات الأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول صديقة أخرى دور حيوي في التصدي لهذه الزمرة الإرهابية الظلامية. وهذا الدعم الذي لن ننساه أكد لشعبنا أنه ليس وحده في حربه مع الإرهاب.

وهنا أعبر عن شكر وامتنان شعب العراق بجميع مكوناته وتقدير حكومته لمن وقف ويقف معنا في هذه الحرب ضد أعداء الإنسانية الأشرار. ونؤكد أيضا شكرنا للجهود التي بذلت في إنجاح مؤتمري جدة وباريس، وكذلك القرار الأخير لمجلس الأمن في تحقيق التضامن والشراكة في مواجهة الإرهاب وتحدياته للجميع.

ونحن نجتمع هنا، يتطلع إلى هذا الجمع الهام مئات الآلاف من النازحين والمهجرين الذين أجبروا على ترك بيوتهم دون أن يأخذوا معهم أبسط ممتلكاتهم، ويتطلع إلينا الملايين من المدنيين العزل الذين أرغموا على البقاء تحت جور وطغيان إرهابيي داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام). فحمايتهم وتخليصهم مسؤوليتنا جميعا. وهنا ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف بجانبنا في هذه الحرب وإلى دعم جهودنا وجهود المنظمات الدولية والدول الصديقة في تقليص معاناة اللاجئين الذين لا يزالوا يتطلعون بفارغ الصبر للعودة إلى ديارهم والخلاص من داعش.

إن هذا التنظيم أصبح عبئا للدول والقارات. ونؤكد هنا أن القضاء عليه لا يتم إلا بتحقيق جبهة عالمية موحدة متعاونة لاتخاذ التدابير الكفيلة بمحاربة النهج التكفيري وتخفيف جميع منابعه المعرفية والمالية والتنظيمية والعسكرية. ونحن في العراق مصممون على تطهير أرضنا منهم. ونؤكد لكم أن القضاء

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

خطاب السيد كزافييه بيتيل، رئيس الوزراء، وزير الدولة، وزير الاتصالات والإعلام، ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ الكبرى.

اصطحب السيد كزافييه بيتيل، رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ الكبرى، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني بما سعادة أن أرحب بدولة السيد كزافييه بيتيل، رئيس الوزراء، وزير الدولة، وزير الاتصالات والإعلام، ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى، ولا بد من القول إنني أفعل ذلك مع الشعور بعاطفة كبيرة. الالتزام والتضامن والمسؤولية هي الكلمات الرئيسية الثلاث التي يسترشد بها بلدي، وسوف يواصل الاسترشاد بها لدى القيام بعمله في الأمم المتحدة. ولكسمبرغ، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تبني سياستها الخارجية على المشاركة النشطة في مجال التعاون المتعدد الأطراف. وتعددية الأطراف هذه تستند إلى احترام القانون والتعاون على الصعيد الدولي بين

الشعبان الليبي واليمن. وكلنا أمل في أن يتجاوز الشعب السوري الشقيق محنته وأن تتوحد جهود جميع السوريين من أجل التوصل لحل سياسي يحقن الدماء ويحفظ الحياة، ويحقق الديمقراطية للحجارة سوريا، والأمن والسلام لمنطقتنا. إن استمرار هذه البؤر في منطقتنا عامل داعم دائما للتطرف والفكر الظلامي المتشدد. وكل هذا وسواه يدعونا جميعا إلى العمل المشترك من أجل تسريع البحث عن حلول للمشاكل تساهم في خلق مناخ إنساني قائم على التمدن والحضارة والحرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إماندزه (جورجيا).

وبشأن الوضع في أوكرانيا، نعرب عن قلقنا من التصعيد الخطير، ونرى أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتفاقم النزاع وعواقبه الوخيمة على المدنيين، سواء النازحين أو المرغمين على العيش في مناطق النزاع.

إن العراق مهتم بالنتائج التي توصل إليه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في تقريره (A/67/941، المرفق) ونرى أن هذه النتائج خطوة مهمة وعمل جدير بالتقدير وبثمين الجهود التي بذلها الفريق. إلا أن موضوع الإرهاب بكافة صوره وأشكاله لم يأخذ الحيز الذي يستحقه في تقرير الفريق. وكان من المهم أن يتناول هذا التقرير هذا التحدي كهدف قائم بذاته ويستعرض جوهره وتحليلاته وأسبابه وعواقبه وسبل التصدي له.

لقد مضت البشرية قدما في عصرنا هذا باتجاه تعزيز الشراكة الإنسانية، ونحو تعزيز فرص السلام والحرية وحقوق الإنسان ورفاهه وأمنه. وأقف أمامكم ممثلا لبلد أنهكه الإرهاب طوال عقد من الزمن. وأقول لكم باسم الملايين من ذوي الشهداء واليتامى والثكالي إنه لا خيار لأي منا اليوم سوى دحر تنظيم داعش في كل مكان وأن ننظر إلى المستقبل برؤية وإرادة تساعدان على تحرير مجتمعاتنا من هذه المخاطر التي لا تزال تهددنا.

بعد عام ٢٠١٥، ونموذج جديد للتنمية المستدامة يوفق بين "طموحات الإنسانية واحتياجات كوكب الأرض"، حسبما قال الأمين العام بان كي - مون.

وبلدي، إدراكا منه لمسؤولياته الدولية، يلتزم بتحقيق التنمية منذ أمد بعيد، بدافع الرغبة في التضامن مع أشد الناس فقرا. ومنذ عام ٢٠٠٠، ما فتت لكسمبرغ بلدا من البلدان الصناعية الخمسة التي تخصص نسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت المساعدة الإنمائية التي تقدّمها مستوى ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. والحكومة ملتزمة بالحفاظ على هذا المستوى الرفيع بالرغم من وضع الميزانية الصعب، وهو ليس أسهل في بلدنا منه في بلدان أخرى. ويمكن لهذه المعونة أن توفر آفاقا وفرصا لمستقبل الأجيال المقبلة، وينبغي لنا أن ندرك أنه يمكنها بالتالي، على ما نأمل، أن تمنع نشوب بعض الصراعات.

ومكافحة تغير المناخ هي جزء لا يتجزأ من أية شراكة عالمية لتحقيق التنمية. وفي هذا السياق، اسمحو لي أن أرحب بمؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي انعقد يوم الثلاثاء. إن مؤتمر القمة هذا قد حقق بوضوح الهدف المزدوج للأمين العام: إظهار الإرادة السياسية الضرورية للتوصل إلى اتفاق عالمي في عام ٢٠١٥، والعمل كحافز لاتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع بغية الحد من الانبعاثات وزيادة القدرة على الصمود. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٥، سيتولى بلدي رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. ولن ندخر جهدا لكفالة أن نتوصل إلى اتفاق دولي حول المناخ قابل للتطبيق على جميع البلدان خلال مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي سيعقد في باريس عام ٢٠١٥، وذلك بهدف الإبقاء على الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين.

ولقد قطعت لكسمبرغ التزامات مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، تلزمها بخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة والتخفيف

الدول المتساوية وذات السيادة، بغية العمل بصورة جماعية لتحقيق السلام، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان.

والأمم المتحدة، بالنسبة لنا، هي في صميم تعددية الأطراف. ونحن ملتزمون بجعل الأمم المتحدة فعالة بقدر الإمكان حتى يتسنى لنا معا، وبشكل تضامني، حل المسائل التي تتجاوز بكثير قدراتنا كدول. وإننا نتحمل المسؤولية عن التغلب على مثل هذه المسائل لمصلحة الأجيال المقبلة. والالتزام والتضامن والمسؤولية أمور تحدد أيضا النهج الذي ينبغي أن يوجه تصدينا للتحديات التي نواجهها على اعتبار عام ٢٠١٥.

والرئيس باختياره لموضوع هذه الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، يدعونا إلى وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تؤدي إلى إحداث تحول، وإلى الوفاء بها وكفالة تنفيذها تنفيذا فعالا. ولا بد لخطة التنمية هذه لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون جريئة وطموحة إذا أردنا الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية عن القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويجب أن تبني على الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تمضي إلى أبعد من ذلك. ويجب أن تكون الخطة شاملة وذات منحى عملي وقابلة للتطبيق عالميا. ويجب أن تفيّد البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ويجب أن تستند إلى حقوق الإنسان. ويجب أن تعطي القطاعات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم كل الأهمية التي تستحقها. أمّا مسائل الحكم والعدالة والسلام والأمن، فضلا عن حماية البيئة والاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج والنمو الاقتصادي المستدام، فيجب أن تكون جزءا من هذه الخطة.

إن لكسمبرغ تؤيد العمل الهام الذي أنجزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وترحب به. فالتقرير الذي أعدّه هذا الفريق (A/67/941، المرفق) ومجموعة الأهداف التي يقترحها يشكلان أساسا مفيدا للمفاوضات التي ستتوّج بعد سنة باعتماد خطة التنمية لما

لا يمكن لذلك أن يستمر. يجب أن نضع حدا للهجمات العشوائية على المدنيين والمدارس والمستشفيات، والقصف بالبراميل المتفجرة، والحرمان من المساعدات الإنسانية، واستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. وبمبادرة من أستراليا وكسمبرغ والأردن اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قرارين بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا (قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)). وآمل بشدة أن يكون لهذين القرارين تأثير حقيقي وحاسم على أرض الواقع.

بيد أن العمل الإنساني لا يمكنه أن يكون بديلا عن العمل السياسي. فالنسوية الدائمة للصراع السوري تتطلب التوصل إلى حل سياسي - مرحلة سياسية انتقالية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وفقا لبيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

واليوم، لا يسعنا أن نأمل في مواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وبخاصة الدولة الإسلامية في العراق والشام. فهذه الجماعة ليست دولة، ولا هي إسلامية. إنها تُدنس الإسلام ولا تسعى سوى لنشر نظامها الإرهابي وزعزعة الاستقرار في سوريا والعراق والمنطقة بأسرها.

ويؤيد بلدي تمام التأييد التدابير المتخذة ضد الأفراد والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة، بغية قطع قنوات تمويلهم ومنع التطرف ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونحن نفعل ذلك عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ يوم أول من أمس في مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن برئاسة رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، وكان لي شرف المشاركة فيه.

وإضافة إلى مكافحة الإرهاب، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للأزمة الخطيرة في العراق. وفي ذلك السياق، نرحب

من آثار تغير المناخ. وقبل الاجتماعات المقبلة، ووفقا للجدول الزمني الذي اتفقنا عليه في وارسو، سيقدم الاتحاد الأوروبي مساهمات إضافية بغية الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي.

إننا نقطع أيضا التزامات على الصعيد الوطني. وأود أن أذكر، على سبيل المثال، تأييدنا للبيان المتعلق بتسعير الكربون، الذي تم تقديمه في مؤتمر القمة المعني بالمناخ، فضلا عن المساهمة الجديدة في الصندوق الأخضر للمناخ وقدرها ٥ ملايين يورو، حيث أعلننا عنها في مؤتمر القمة، دون أي تخفيض في المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها.

إن التنمية لن تتحقق بدون أمن، ولن يتحقق الأمن بدون تنمية. والتنمية والأمن كلاهما يعتمدان أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونعلم جميعا هذا القول المأثور لكوفي عنان. وقد جعلته لكسمبرغ المبدأ الأساسي لعملها في مجلس الأمن منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، من خلال اهتمامها الكلي بالأسباب الجذرية للصراعات، وتأثيرها الانساني والاقتصادي، وبحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأطفال المتضررين من الصراع.

وتوضيحا لهذا النهج، سأتكلم عن الصراع الدائر في سوريا. إن هذا الصراع المستعمر منذ ثلاث سنوات ونصف سنة بات الآن يهز الضمير الإنساني. فقد لقي أكثر من ١٩١ ٠٠٠ شخص حتفهم. وثمة ١٠,٨ مليون من السوريين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية العاجلة، أكثر من نصفهم أطفال. ويوجد ما يزيد على ٤,٥ مليون سوري محاصرين بسبب القتال في المناطق التي يصعب على العاملين في المجال الإنساني الوصول إليها. وهناك أكثر من ٣ ملايين سوري اضطروا لمغادرة بلدهم، وما يزيد على مليون منهم باتوا لاجئين في لبنان. وهذه الأعداد نادرا ما تحتل العناوين الرئيسية الآن. ومع ذلك، ووراء تلك الأعداد، هناك الكثير من المعاناة والكثير من الأشخاص الذين تمزقت حياتهم.

وأود الآن أن أتكلم عن قارتي، أوروبا. تحولت الأزمة في أوكرانيا تدريجياً إلى نزاع - نزاع يبين للأسف أن الوقت الذي اعتقدنا فيه أن السلام في القارة الأوروبية أصبح بديها قد ولى. وأودى النزاع بحياة أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص بالفعل. يجب أن ينتهي ذلك، ولا بد أن ينتهي الآن. إن الحوار والدبلوماسية أمران جوهريان في ذلك الصدد.

من سوريا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن العراق إلى جنوب السودان، قائمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب على أساس يومي تصبح أطول يوماً بعد يوم. ويجب أن يخضع مرتكبو تلك الجرائم والانتهاكات والمخالفات الخطيرة لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي للمساءلة عن أعمالهم أمام العدالة. يجب التوقف عن اعتبار مكافحة الإفلات من العقاب مجرد هدف، وأن يصبح واقعا ملموسا. وعلى المحكمة الجنائية الدولية دور هام تضطلع به في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وجرائم الحرب، أود أن أسترعي الانتباه إلى الانتهاكات والفظائع المرتكبة ضد الأطفال. وغالبا ما يكون الأطفال أول ضحايا النزاعات المسلحة: فهم يتعرضون للقتل والتشويه، ولعمليات الاختطاف والتجنيد، ولأعمال الاعتداء الجنسي. ويحرمون من حقهم في التعليم وتلقي الرعاية الصحية. ويحرمون بقسوة من الحصول على المساعدات الإنسانية.

وباعتبار لكسمبرغ رئيسا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فهي تعمل بطريقة جادة من أجل تعزيز خطة الأطفال والنزاع المسلح، وتنفيذها بالكامل. سنواصل القيام بذلك خارج نطاق ولايتنا في مجلس الأمن. يجسد الأطفال الأمل والمستقبل في كل مجتمع. وعلينا جميعا أن نذل كل ما في وسعنا للحفاظ على ذلك الأمل والمستقبل من ويلات الحرب. لا يسعنا التضحية بالأجيال المقبلة.

بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية الجديدة، تحت قيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي. ونشجعه على اتباع نهج شامل يحترم جميع القطاعات العرقية والدينية في المجتمع العراقي، ويستجيب لاحتياجات الجميع وتطلعاتهم. يجب أن يستعيد الشعب العراقي الثقة في مؤسساته الديمقراطية في بلده.

وللمرة الثالثة خلال ست سنوات، شهدنا صيف هذا العام قتالا داميا في قطاع غزة. يجب إيقاف دوامة العنف. ويجب أن تتوقف الأعمال التي تثير الشقاق والكراهية. يجب أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون في نهاية المطاف من العيش في سلام وأمن وكرامة. ويظل الحل القائم على وجود دولتين، والتعايش السلمي بين دولتين ديمقراطيتين - إسرائيل وفلسطين - داخل حدود آمنة ومعترف بها، هو السبيل الوحيد الممكن للمضي قدما في ذلك الصدد. ينبغي السعي لإيجاد حل سياسي في أقرب وقت ممكن للحيلولة دون طغيان المتطرفين من مختلف الجوانب وتجنب اتخاذ تدابير من شأنها أن تجعل الحل القائم على وجود دولتين أمرا مستحيلا. ولكسمبرغ على استعداد للمساهمة، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، في إيجاد حل عالمي ومستدام.

ولا يكفي الوقت المخصص لي للتحدث باستفاضة عن الأزمات المتعددة التي نواجهها اليوم. ومع ذلك، أود أن أقول إنها جميعا تبرز واجبا واحدا علينا الاضطلاع به، ألا وهو، حماية المدنيين. ويقع ذلك الواجب في صميم الولايات المناطة ببعثات تحقيق الاستقرار وحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والآن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومصداقتنا ومسؤوليتنا عن توفير الحماية معرضة للخطر، في القارة الأفريقية. وبعد مرور عشرين عاما على الإبادة الجماعية في رواندا، لم يعد عدم الاكتراث خيارا مطروحا.

تهديدا واضحا آخر. وكانت خطة العمل المشتركة المتفق عليها في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، معلما هاما نحو إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية. وأود أن أؤكد من جديد دعم لكسمبرغ الكامل للجهود التي تبذلها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣ من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تعيد الثقة في الغرض السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني. وأحث إيران على الانخراط بشكل كامل وبجسنة من أجل إتاحة الفرصة لأن تؤدي تلك المناقشات إلى النتائج المتوقعة في أقرب وقت ممكن.

في أفريقيا وكذلك في أمريكا اللاتينية، فإن الأسلحة الصغيرة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. والنتائج المدمرة للتجار غير المنظم بالأسلحة موثقة جيدا. ولذلك، يسعدني تحديدا أن معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدت العام الماضي بأغلبية واسعة للغاية في الجمعية العامة، ستدخل حيز النفاذ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وتشرفت لكسمبرغ بأن تكون من بين أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها. ولدينا أمل كبير في أن تتمكن من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

وفي نفس سياق التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، أود أن أتطرق إلى الأزمة الخطيرة الناجمة عن تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. إنها ليست مجرد حالة للطوارئ الإنسانية، بل على العكس من ذلك تماما. إنها أزمة متعددة الأبعاد تهدد المؤسسات والمجتمعات والاقتصادات في البلدان الثلاثة المتضررة من تفشي الفيروس - والمنطقة بأسرها. وتستدعي التعبئة على جميع المستويات: الوطنية والإقليمية والعالمية. ويقدر الأمين العام حق التقدير حجم التحدي، وندعم بكل قوة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. ليس لدينا وقت لنضيعه. وإضافة للمساهمات التي قدمناها بالفعل لمنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة أطباء بلا حدود، والصليب الأحمر، نحن على استعداد للقيام بالمزيد، بالتشاور

وتتطلب مكافحة العنف الجنسي الالتزام نفسه. ولا يستثنى العنف الجنسي في حالات النزاع أحدا. فهو يؤثر على البالغين والأطفال والنساء والرجال. ويجب علينا التصدي بحزم لهذه الآفة.

ومنع نشوب النزاعات هو غرض أساسي من أغراض المنظمة. ويكتسي تحديد علامات الإنذار المبكر لنشوب النزاع أهمية حاسمة إذا أردنا اتخاذ أكثر التدابير فعالية في الوقت المناسب، وإذا أردنا الحيلولة دون تصاعد حدة حالة ما نحو نزاع مفتوح. ونعلم أن معظم النزاعات يسبقها تدهور كبير في حالة حقوق الإنسان. وعلى ذلك الأساس، أطلق الأمين العام مبادرة الحقوق أولا - الحقوق قبل كل شيء آخر. تهدف المبادرة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بدور أجهزة كشف الدخان قبل فوات أوان منع انتشار الحريق، واستمرارا في ذلك التشبيه، أو إخطار فرقة إطفاء الحرائق، قبل أن يخرج الحريق عن نطاق السيطرة. وترحب لكسمبرغ بتلك المبادرة. وهي تذكرة قوية بالتزامنا الجماعي بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. إنها تضع حماية حقوق الإنسان بصورة صحيحة في صميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والفقر، والتمييز، وانعدام سيادة القانون، على سبيل المثال لا الحصر، هي جزء من نفس النهج الوقائي.

بيد أنني يجب أن أشير كذلك إلى أنه في بعض البلدان، لا يجري دائما تقبل الاختلاف. يجب احترام حقوق الأقليات. ومن غير المقبول أنه حتى هذا اليوم، يمنع أي دين أو أي ميل جنسي، على سبيل المثال، الشخص من العيش بحرية في بعض المجتمعات. إن التنوع إثراء لمجتمعنا، إنه ليس جريمة.

وإذ أحاطب الجمعية العامة، هناك العديد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن يجب علينا أن نواجهها وتتطلب استجابة شاملة. وقد سبق أن تناولت الإرهاب وكفاحنا المشترك للقضاء على تلك الآفة. وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيرا أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد شريف** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأؤكد له أن أولوياته - تنشيط أعمال الجمعية العامة، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية - هي أيضا أولوياتنا. وسيقدم وفد بلدي دعمه الكامل له من أجل تحقيق تلك الأهداف.

كما أود أن أشيد بالسيد جون آش، على قيادته الفعالة لأعمال الجمعية العامة خلال دورتها السابقة. ونشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد حلول دبلوماسية للتحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ونقدر قيادته في استضافة مؤتمر القمة المعني بالمناخ.

تؤدي أنماط الطقس القاسية إلى تعطيل الاقتصادات العالمية. وقد عانينا مؤخرا في باكستان بصورة مباشرة من كارثة من هذا القبيل. إذ أحدثت الفيضانات الموسمية في باكستان آثارا مدمرة. ونقوم بحشد جميع مواردنا وإبداعنا لتقديم الإغاثة وكفالة التعافي. ويتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده للانتقال من مرحلة التوعية إلى مرحلة الالتزامات ومن ثم إلى اتخاذ الإجراءات بشأن تغير المناخ، الذي يلحق أضرارا بالاقتصادات، لا سيما في البلدان النامية.

إنها لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة، إذ تشرع في الاضطلاع بمهمة تحويل حياة البلايين من الأشخاص من خلال الاستثمار في التنمية المستدامة في السنوات الخمس عشرة المقبلة. نحن نحدد لأنفسنا الهدف الحيوي المتمثل في القضاء

الوثيق مع بلدان غرب أفريقيا، والكثير منها شركاء لكسمبرغ، وكذلك مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الميدان.

وفي الختام، أود أن أعود إلى الكلمات الثلاث الرئيسية التي نسترشد بها في جهودنا: الالتزام والتضامن والمسؤولية. وحرص لكسمبرغ على العمل من أجل تعددية أطراف قوية وفعالة، وعزمها على خدمة الأمم المتحدة هو الذي دفعنا إلى التطلع لأن نصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن، للمرة الأولى في تاريخنا، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وخلال الأشهر العشرين الماضية، عملت لكسمبرغ بجد كل يوم لتبرهن على أهما على مستوى تلك المسؤولية. عملت بجد من أجل أن تبين جدارتها بهذا الشرف الذي أسبغته عليها الجمعية العامة حينما انتخبت عضوا في مجلس الأمن. نضطلع بولايانا باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وندرك ذلك تماما. اليوم، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر للجمعية العامة، بصفتي الشخصية، وباسم حكومة لكسمبرغ، على الثقة التي منحتنا إياها. ولتكن الجمعية العامة على يقين بأننا سنواصل خدمة الأمم المتحدة في التمسك بقيمتنا المشتركة والقيم البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب دولة السيد كزافييه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة، ووزير الاتصالات والإعلام، ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

وتأمل حكومة بلدي وتسعى لبناء منطقة حوار تنعم بالسلام من خلال اتباع سياسة المشاركة البناءة. ضيقت شعوبنا في جنوب آسيا فرصا سانحة لتحقيق الرفاه بسبب النزاعات القائمة من دون تسوية. أماننا اليوم خيار: مواصلة الوضع الراهن، أو اغتنام الفرصة لحل جميع المسائل المعلقة، وتحرير طاقاتنا المشتركة للتعاون. وللاضطلاع بأعمال تتسم بالحنكة السياسية، نحتاج إلى المزيد من عمليات الحوار والدبلوماسية، لا القليل منها. وينبغي أن نحترم حقوق وحساسيات بعضنا البعض. يجب أن تكون لدينا علاقات قائمة على المساواة والاحترام المتبادل والشفافية.

ولقد شعرنا بخيبة الأمل إزاء إلغاء الهند لمحادثات على مستوى وزيري الخارجية. كما رأها المجتمع الدولي باعتبارها فرصة ضائعة أخرى. وباكستان مقتنعة بأنه علينا الاستمرار في المشاركة في عملية الحوار لتسوية النزاعات، وبناء العلاقات الاقتصادية والتجارية. علينا ألا نتجاهل فوائد السلام.

اتخذت الأمم المتحدة قبل أكثر من ستة عقود قرارات بإجراء استفتاء شعبي في جامو وكشمير. وما زال أهل جامو وكشمير في انتظار الوفاء بذلك الوعد. وعاشت العديد من الأجيال الكشميرية حياتها في ظل الاحتلال، المصحوب بالعنف وانتهاك حقوقها الأساسية. وعانت المرأة الكشميرية بصفة خاصة معاناة كبيرة. وعلى مدى عقود بذلت محاولات لتسوية النزاع، برعاية الأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي في إطار روح إعلان لاهور. ويتعين تسوية المسألة الأساسية لجامو وكشمير. إنها مسؤولية المجتمع الدولي. لا يمكننا السكوت عن مسألة كشمير حتى تعالج وفقا لرغبات سكان جامو وكشمير. وباكستان على استعداد للعمل من أجل إيجاد حل للمسألة من خلال المفاوضات. إن دعمنا للحق في تقرير المصير لأهل جامو وكشمير ودفاعنا عنه هو التزامنا التاريخي، وواجبنا بوصفنا طرفا في نزاع كشمير.

على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وبغية تحقيق ذلك، نحتاج إلى تجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. نحتاج إلى نهج جديد للقضاء على النزاعات وأعمال العنف والحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. وعندئذ فحسب سيكون بوسعنا كفالة أنماط عيش صحية، وتمكين النساء والفتيات، وتحسين نوعية التعليم، وإيجاد فرص العمل وضمان إمدادات الطاقة الميسورة الكلفة.

حان الوقت لذلك الطموح والاضطلاع بالعمل. يجب إدماج أهداف التنمية المستدامة التي وضعت حتى الآن في إطار شامل. وعلينا أن نعطيها الأولوية. وينبغي أن تأتي الأمور الهامة في المرتبة الأولى. السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي الشامل، جميعها يأتي في المرتبة الأولى.

على الصعيد الوطني، قمنا بإطلاق رؤيتنا لعام ٢٠٢٥، وهي رؤية تضع الشعب في المقام الأول. وهي مستلهمة من مؤسس بلدنا، القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي تقوم رؤيته لدولة الرفاه على مبادئ العدل والمساواة والمسؤولية.

وسنعمل في العقد القادم على تطوير الرأسمال البشري والاجتماعي من خلال الاستثمار في التعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين؛ وعلى تحفيز النمو الاقتصادي المستدام؛ وإعطاء الأولوية للطاقة والمياه والأمن الغذائي؛ وتحديث القطاع العام وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة التي يقودها القطاع الخاص. لقد أدركنا أن إرساء السلام والأمن الإقليميين والاستقرار السياسي في البلد، وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية يكتسي أهمية حاسمة من أجل تحقيق تلك الأهداف. وفي المقام الأول، سنواصل العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

تشكل الطاقة العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية. وتشارك باكستان في رئاسة مجموعة أصدقاء مبادرة الأمين العام الطاقة المستدامة للجميع. وأهداف المبادرة هي ذاتها أهدافنا الوطنية.



عادلا ودائما للقضية الفلسطينية، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وندعو جميع الأطراف في سوريا إلى نبذ الوسائل العسكرية والقتالية وإجراء الحوار لاستعادة السلام والاستقرار في أرضهم التاريخية. فنشوء الكيانات المقاتلة الجديدة في الشرق الأوسط مجدداً يبيّن أنّ الإرهاب خطر عالمي. هذه القوة البدائية في العراق وسوريا انخراف ليس له أيّ دين. ويجب مكافحته بإرادة موحّدة وحازمة.

نحن ندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ونقاتل الإرهاب الذي زرع في تربة باكستان. وجنودنا البواسل يُضْحون بأرواحهم لإخراج الإرهابيين وتفكيك شبكاتهم الشريرة. والأمة بأسرها وراءهم.

وبصفتنا إحدى دول خط المواجهة، فقد قدّمنا في السنوات الـ ١٣ الماضية تضحيات كبرى بالدم والموارد. فقتل أو جرح عشرات الآلاف من المدنيين. وخسر اقتصادنا أيضاً مئات بلايين الدولارات من التكاليف المباشرة وفرص الاستثمار المفقودة. ولكن كلما سقط جندي في هذا القتال، يأخذ مكانه جندي آخر - باعتزاز. فبلدنا عاقد العزم على مكافحة هذا البلاء إلى النهاية.

وفي الوقت نفسه، أعدنا خطة عمل لإغاثة وإعادة تأهيل نحو مليون شخص مشرّد داخليا. وهذا يشمل استراتيجية لمنع تكرار التشدد وعودته، وتهيئة بيئة مأمونة للسكان المحليين.

إنّ التزام باكستان القوي بحفظ السلام متجذّر في سياستنا الخارجية، وفي اعتقادنا أنه ينبغي لكل أمة أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وباكستان التي استلهمت ذلك المثل الأعلى، حافظت على مستويات عالية من المشاركة في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وأصبحت أكبر بلد

وتمر أفغانستان بمراحل انتقالية أمنية وسياسية واقتصادية هامة. وكما هو الحال دائما، تقف باكستان متضامنة مع الشعب الأفغاني الشقيق. وأهنئ شعب أفغانستان على الانتهاء بنجاح من العملية الانتخابية. ونتقدم بالتهنئ الحارة والتمنيات الطيبة إلى القيادة الأفغانية الجديدة. وكلنا أمل في أن تتوج تلك العمليات البارزة بقيام دولة أفغانستان الأقوى والأكثر استقرارا والموحدة. كما نأمل أن تحرز عملية المصالحة الشاملة الجامعة التي يقودها الأفغان ويملكون ناصيتها تقدما، وبالتالي تسهم في إرساء المزيد من الوثام والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وما زالت باكستان ملتزمة بتحقيق علاقات ثنائية أقوى مع أفغانستان على أساس مبدأ الأمن المتساوي والرخاء المشترك. يواجه البلدان تحديات مشتركة تتطلب المزيد من التعاون والتفاهم. وخلال السنة والنصف الماضية، قمنا عن وعي بالاتصال بأفغانستان لمعالجة المسائل الصعبة والبناء على نقاط التقارب. وأحرزنا تقدما في ذلك المسعى.

وأطلقت باكستان عملية ضخمة من أجل القضاء على الإرهاب. وتعد التدابير التكميلية لمكافحة الإرهاب على الجانب الأفغاني من الحدود لازمة من أجل تحقيق أفضل النتائج. وتعرض سكان غزة الصيف الماضي لفظائع جماعية ارتكبتها إسرائيل. وندين القتل العشوائي للمدنيين، الذي بلغ حد الإبادة الجماعية.

ومن هذه المنصة، أنقل مجدداً تعازي باكستان ومواساتها إلى شعب فلسطين على محنته المستمرة.

إننا نرحب بوقف إطلاق النار بين غزة وإسرائيل، ولكن يجب اتخاذ الخطوات المقبلة. فحصار غزة يجب أن يُرفع، والسجناء الفلسطينيون يجب أن يُحرروا والمستوطنات غير الشرعية يجب أن توقف. وينبغي للأمم المتحدة أن تُيسّر حلاً

قلة منها. وينبغي ألا يكون هناك مقاعد دائمة جديدة في المجلس. فهذا من شأنه أن يكون مناقضاً للطابع الديمقراطي لهذه الهيئة العالمية. إننا نريد للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلاً وإنصافاً وقابلية للمساءلة وشفافية.

إننا نجتمع هنا اليوم على عتبة عهد جديد للمجتمع الدولي. ولم يسبق للأمم المتحدة أن احتضنت مثل هذه الأهداف السامية للقضاء على الفقر، وتحفيز التنمية، وحماية البيئة وتوطيد السلام، كما ستفعل أثناء هذه الدورة. ومستقبل كوكبنا يتوقف على قراراتنا. فلنتخذها بكل مسؤولية وحكمة. وباكستان ستساعد الجمعية والأمم المتحدة كلها لجعل العالم مكاناً أفضل للبشرية جمعاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحِب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية من المنصة.

**خطاب السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطُحِب السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني جداً الترحيب بدولة السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد مُسَقَط** (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً تهنئة الرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أودّ الإعراب عن تقديري للأسلوب المقتدر الذي به قاد الرئيس المنتهية ولايته الجمعية.

مساهم بقوات. فنحن نساهم بأكثر من ١١٠٠ فرد في عملية جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من الحالة الأليمة هناك. وبصفتنا دولة نووية مسؤولة، فإننا سنواصل دعم أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، والسعي إلى سياسة الانضباط النووي وأدى ردع معوّل عليه. فباكستان لا تشارك في أي سباق للتسلح في المنطقة. لكننا لا يمكن أن نتغافل عن السيناريوهات الأمنية الناشئة وتكديس الأسلحة. وعلينا أيضاً واجب الحفاظ على ردع قوي يعول عليه.

وأود أن أؤكد الحاجة إلى آلية مترابطة لتحقيق الانضباط النووي والتوازن التقليدي وحل النزاعات. ولتعزيز الاستقرار، نحن مستعدون لاستكشاف تدابير جديدة لبناء الثقة.

لقد حافظت باكستان على أعلى معايير السلامة والأمن النوويين. وفي مؤتمر القمة الأخير الذي حضرته في لاهاي، حظيت بالتقدير التدابير النووية الأخيرة لباكستان، وبخاصة إنشاء مركزٍ للتفوق.

إنّ باكستان دولة لديها تكنولوجيا نووية متطورة وأكثر من ٤٠ عاماً من الخبرة. وهي شريك رئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار. ولديها نظام وطني صارم لمراقبة الصادرات، منسجم كلياً مع الأنظمة الدولية لهذا الغرض. ومع أننا لسنا أعضاء فيها، فإننا نتقيّد بمبادئها التوجيهية.

ويتعيّن أن تكون باكستان جزءاً من تلك الأنظمة للرقابة على الصادرات، ولا سيما مجموعة موردي المواد النووية. وهي مؤهلة أيضاً للوصول الكامل إلى التكنولوجيا النووية المدنية لكي تتغلب على أوجه النقص في الطاقة وتُحفز النمو الاقتصادي.

إنّ الإصلاح الجاري للأمم المتحدة يجب أن يكون شاملاً. ونحن نؤيد إصلاحاً لمجلس الأمن يجسّد مصالح جميع الدول الأعضاء - صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم - لا طموحات

كان مهمماً في الماضي، قد لا يكون مهماً في المستقبل - ليس المستقبل البعيد، بل الذي يمكننا أن نراه يتشكل أمام عيوننا فعلياً. وإذا أذنت لي الجمعية، فإنني أودّ أن أشاطركم بعض الأفكار بعرض خمسة تحديات - خمسة من تحديات عديدة أعتقد أنه علينا، الأمم المتحدة، أن نتصدى لها الآن.

ولا ريب في أنّ التحدي الأول هو النزاع في الشرق الأوسط. فيتعين علينا العودة إلى مفاوضات جادة، وأشدّد على كلمة جادة. فالمعاملة بالمثل الجارية، وثقافة الكراهية والتعصب، والتصريحات المتعالية وتبادل الاتهامات لا تترك سوى الموت والدمار. وإذا بنينا الجدران حول الناس، فلا عجب إذا حفروا الأنفاق لكي يهربوا. والإطار الفكري الحالي لن يقود إلى أيّ مكان. لقد مات الكثيرون جداً من المدنيين الأبرياء، ودُفِن أطفال عديدون. ونحن بحاجة إلى الحنكة السياسية من جانب السياسيين في كلا الجانبين لحل النزاع. ويتعيّن على المحازفين والمفاوضين الشجعان أن يكونوا مستعدين لأخذ الخيارات الصحيحة - ربما ليس أفضل الخيارات ولا أكثرها شعبية، بل أكثرها ديمومة - والتي ستُحدث التغيير المؤدي إلى السلام.

وتحدّينا الثاني يجب أن يكون إنهاء الحرب المروّعة في سوريا، التي تتحول سريعاً إلى نزاع منسي له أبعاد كبرى. وأسوة ببلدان أخرى عديدة هنا، دعا بلدي في السنة الماضية إلى وقف للفظائع (انظر A/68/PV.12). فهل نحن ببساطة سنكرّر تلك الدعوة هذه السنة أيضاً؟ فلنوقّف هذه الأزمة الإنسانية، التي، كما نعلم، تتحول الآن إلى المخاطر الجديدة التي سمعنا عنها الكثير. واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) أثبت أننا نستطيع أن نتصرف معاً، فلنتصرّف إذاً. إننا ندعو مجلس الأمن إلى تولي مسؤولياته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، والتصرف بعجالة وحزم لإنهاء إراقة الدماء.

وهذا يقودني إلى التحدي الثالث. وكأنا لما نستفد بعد من الدروس في سوريا، أو لم ندرك إلى أين يمكن أن تقود

وأود أيضاً توجيه التحية إلى الأمين العام بان كي - مون على التزامه الثابت في خدمة السلام. كما أشكر الرجال والنساء الذين يخدمون الأمم المتحدة في الميدان. فهم يفعلون ذلك غالباً معرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة، وشجاعتهم وعزيمتهم مصدر إلهام للمنظمة.

لقد أصبحت مالطة دولة مستقلة منذ ٥٠ سنة. وكانت تلك السنة التي حُكِم فيها على نلسون مانديلا بالسجن مدى الحياة في جنوب أفريقيا، وحين فاز مارتن لوتر كينغ بجائزة نوبل للسلام. لقد كانت سنة تبشر بالخير وبدايات جديدة لدولة وليدة وصغيرة مثل مالطة، وهي تشغل مكانها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذا الشعور العميق من الاعتزاز أقم أمامكم هنا اليوم للإشارة إلى الدور الذي أدّاه بلدي طوال السنوات الـ ٥٠ الماضية لدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إنّ أسرة الأمم هذه قد وجدت في بلدي مراراً وتكراراً شريكاً مخلصاً وموثوقاً ومستعداً للمساهمة في قضية السلام والأمن الدوليين بوسائل كبرى وصغرى. وسأكتفي بذكر اثنتين منها. الأولى هي انضمام مالطة إلى قانون البحار - وهو دور يحظى بتقدير واسع النطاق، لأننا كنا أساسيين في إطلاق العملية الدولية التي ستؤول في النهاية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢. والمثال الثاني الذي جاء بعدئذٍ بفترة وجيزة، في عام ١٩٨٨، هو أننا كنّا بين أولى الدول الأعضاء التي سلّطت الضوء على مخاطر تغيّر المناخ على المجتمع العالمي في إطار منتدى الأمم المتحدة. وتغيّر المناخ الذي كان مفهوماً غريباً آنذاك، أصبح اليوم أحد البنود الرئيسية على جدول الأعمال العالمي. وإنني أحیی أرفيد باردو والرئيس السابق سينسو تابون، اللذين قادا هذين الحديثين. ومن الواضح أنّ حجمنا لم يحدّد طموحاتنا حينئذٍ، ولن يحددها الآن.

إننا نعيش في عالمٍ يكتنفه غموض متزايد - عالمٌ بدأت تتحول فيه موازين القوى التي عرفناها في العقود الأخيرة. فما

(تكلم بالإنكليزية)

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى التحدي الرابع الذي يواجه العالم اليوم، وهو انتشار التطرف والتعصب.

إننا نعيش فترة من الولاءات عبر الوطنية التي نشهد فيها عوالة الكراهية - فترة يتراط فيها المتطرفون بشكل متزايد عبر شبكات وابتكارات ينبغي أن يكون غرضها الأساسي التقدم والتعليم. إنه وقت ينحرف فيه الشباب المحبطون إلى حركات لا تعرف حدودا. علينا أن ننظر خارج حدود دولنا القومية وأن نعمل معاً، إذا أردنا أن نتصدى للمخاطر التي يفرضها المتطرفون.

لا أحد في مأمّن مّا هو بلا ريب أكبر تهديد للاستقرار والسلام العالميين. ومثلما أدّت المذبحة المروّعة في حريين عالميتين إلى تحوّل في تفكيرنا، فإنّ الواقع الذي نعيشه الآن بحاجة إلى فرض تحوّل آخر. علينا أن ننشر ثقافة التفاهم المتبادل والإنسانية - ليس لأنها تخدمنا، بل لأنها تخدم شعوبنا وستخدم مستقبلنا بصفتنا مجتمعاً عالمياً.

من الواضح أنّ المنطقة الممتدة في العالم من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط، وخارجهما، تستدعي غاية اهتمامنا. فأناس يُدفعون إلى شفير الهاوية. إنهم يلجأون إلى تداير يائسة على نحو متزايد. فالرجال والنساء والأطفال يخاطرون بحياتهم ليجتازوا مناطق تعصف بها النزاعات وصحارى معادية. إنهم يخوضون البحار دون أن يدركوا المخاطر التي تنتظرهم. وكما فعلت أيضا في السنة الماضية، فإنني أكرر أنه يجب تركيز مزيد من الاهتمام على محنة المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما أعتقد أنه التحدي الخامس الذي نواجهه.

وعلى الرغم من كل محدودياتنا، فإن مالطة تبذل يوميا قصارى جهدها لإنقاذ الأرواح - مثلما تفعل جارتنا

الانقسامات الطائفية، فنحن نترك المشاكل في ليبيا تتواصل بلا هوادة تقريباً. ونشهد سريعاً انزلاقاً إلى نزاع منسي آخر. فعلى أن نساعد الشعب الليبي على المضيّ ببلده قدماً. وهناك مستقبل مشرق لليبيا، لكنّ الليبيين أنفسهم بحاجة إلى إيجاد الأمل اللازم لتحقيق ذلك. ولا يمكنهم بدء القيام بذلك إلاّ بمساعدة المجتمع الدولي. ويمكن للأمم المتحدة، بل يتعيّن عليها، توفير بناء القدرات والأمن لإحلال الاستقرار والازدهار.

ويُثلج صدورنا طبعاً أن نرى الدور الإيجابي الذي تؤديه فعلياً بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. لكنّ التحديات الهائلة مستمرة، ولا سيما في استعادة أمن البلد والقانون والنظام. والانقسامات متجدّرة في أسباب عديدة، ولكن يمكن تجاوزها. ولا يمكن السماح بالمزيد من استمرار هذه الحالة. فنداعياتها وخيمة، ليس على الليبيين أنفسهم أو على الجيران المباشرين للبلد، مثلنا، فحسب، بل أبعد من ذلك. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يخاطر باستيلاء المتطرفين على ذلك البلد بالغ الأهمية.

إنّ مالطة ماضية بنشاط في دعم جهود الشعب الليبي للمضيّ قدماً، إلى جانب شركائنا الدوليين، وبخاصة زملائنا في الاتحاد الأوروبي. إننا نقدم المساعدة في حدود إمكانياتنا لإغاثة الجرحى. وسندعم الحوار والمصالحة في ليبيا. كما سندعم السلام والحل. وسنواصل استدعاء الاهتمام بهذا الجرح المتقرّح. فأصدقائنا الليبيون يستحقون ذلك. ونزع السلاح والمصالحة الوطنية شرطان مسبقان لكي تمضي ليبيا قدماً. وعلى الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لتلبية دعوات الشعب الليبي نفسه إلى العمل.

وإذا أدتتم لي، فإنني سأخاطب أصدقاءنا في ليبيا مباشرة بلغتهم، التي تُشبه لغتي كثيراً.

(تكلم بالعربية)

إنّ العائلات والأطفال في ليبيا يستحقون مستقبلاً أفضل. والحرية والعدالة لكل الليبيين لا يمكن تحقيقهما إلاّ من خلال حل الخلافات والتسويات.

وما فتتنا نؤمن دوماً بأنه لا يمكن تحقيق السلام في أوروبا بدون إحلاله في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويقودنا الترابط غير المسبوق في الوقت الحالي إلى الاعتقاد بان تحقيق السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرط لازم للاستقرار العالمي. وستواصل مالطة العمل باعتبارها صوتاً للعقل، مع سعيها الجاد لتوحيد منطقة البحر الأبيض المتوسط. وسلاحنا الوحيد هو مهمتنا الطبيعية من أجل تحقيق السلام. ولا يزداد عزماً سوى قوة في تلك الأوقات العصيبة.

إن التحديات التي نواجهها لا يمكن أن توقف مسارنا. وبمكنا التصدي لها إذا كنا نؤمن حقاً بالعمل باعتبارنا الأمم المتحدة. وبعد عام من الآن، سنقوم بتحليل الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المأمول، الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين. وبوضع خطة تنمية فعالة، يمكننا أن نعالج أسباب التراجع بطريقة مستدامة وبوسعنا التغلب على الفقر الذي يسهم في الهجرة غير الشرعية. ولكن يلزمنا أن نكون طموحين.

وخلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية، أثبت بلدي انه كان طموحاً ويمكن أن يكون طموحاً من أجل تحقق السلام والتقدم والرخاء. وشجع وسيواصل تشجيع أوسع حوار ممكن فيما بين بلدان منطقتنا. وأعتز بالإشارة إلى انه قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر، أطلقت مالطة، بصورة مشتركة مع الأردن وإيطاليا وتركيا وتونس والجزائر وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة ونيجيريا وهولندا والولايات المتحدة، المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، الذي يستضيفه بلدي. وسيتعاون المعهد مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تقديم التدريب للقانونيين والشرطة والمدعين العامين والقضاة وموظفي السجون بغية التصدي للإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بتركيز عام على سيادة القانون. ونأمل أن تخدم تلك الأعمال في نهاية المطاف باعتبارها أفضل ممارسة من أجل فائدة المجتمع العالمي الواسع.

وصديقتنا إيطاليا. وإنني مجدداً أدعوكم وأدعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في وقف المآسي الإنسانية الكبرى التي تصاحب الاحتياطات الخطيرة عبر البحر الأبيض المتوسط. والدول التي تستقبل موجات من المهاجرين لا يمكنها التصدي للتحدي بمفردها: فما من بلد في العالم يمكنه أن يحل منفرداً مشكلة الهجرة غير الشرعية. ففي الأسبوع الماضي فقط شهدنا في بجانا مأساة أخرى، وصفتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقتل الجماعي.

إن التعاون الأوثق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد مطلوب. والأمم المتحدة ووكالاتها تساعد فعلياً، ولكن عليها أن تواصل المساهمة في معالجة الأسباب. فالمطلوب حُكم أفضل، وموارد أفضل وسياسات إنمائية أفضل. إننا بحاجة إلى آليات إنفاذ أفضل وعقوبات أقوى لوقف ومعاقبة المجرمين - المتاجرين بالبشر. إننا بحاجة إلى تنفيذ أفضل للالتزامات المتفق عليها دولياً. إننا بحاجة إلى كل ذلك وأكثر، ويتعين علينا أن نتذكر أن نُبقي في أذهاننا رفاه بني البشر، والعائلات والأطفال الذين هم ضحايا كل تلك المأساة.

ومالطة، بوصفها أحد بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا يسعها سوى أن تلتفت انتباه العالم إلى تلك التحديات، التي لا تهدد أمن المنطقة وحده بل تهدد أيضاً تنميتها ونموها. وتلك التهديدات تمنع حوض البحر الأبيض المتوسط من تحقيق إمكاناته الكاملة، التي لا تنتظر سوى إطلاقها لو استبدلت الأسلحة بالكتب والكرهية بالتعليم. وأؤكد مجدداً على اقتناعي الثابت بان حوض البحر الأبيض المتوسط بحاجة إلى إيلائه الاهتمام الفوري من أجل أن يصبح مرة أخرى وطن الحضارات العظيمة كما هو حاله وملاذاً متعدد الثقافات حيث تعمل النساء والرجال على اختلاف معتقداتهم وتقاليدهم ويتاجرون ويحتلطنون في جو من التسامح والطمأنينة.

**السيد سلام** (لبنان): اسمحو لي بداية أن اتقدم اليكم بالتهنئة والتمنيات بالتوفيق بمناسبة توليكم رئاسة أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أتقدم بالشكر إلى السيد جون آش على الجهود التي بذها خلال توليه رئاسة الدورة الثامنة والستين. وأوجه الشكر أيضا إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/69/I).

نلتقي اليوم عشية الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة الذي كان لبلدي شرف المساهمة فيه، مما يستحق منا التوقف لاستخلاص العبر والبحث مجددا عن أفضل السبل لوقف الحروب والعنف ولتفعيل الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والإرهابيين.

جئكم حاملا هموم بلدي لبنان الواقع في قلب منطقة تشهد أحداثا هائلة ويتعرض لهجمة إرهابية شرسة من قبل مجموعات إجرامية ظلامية نفذت اعتداءات على مناطق لبنانية عدة، حيث سقط لنا شهداء مدنيون وعسكريون، فضلا عن الخسائر المادية الجسيمة. ولقد تمكن الإرهابيون الشهر الماضي من خطف عدد من أفراد الجيش والقوى الأمنية، واحتجزوهم للضغط على الدولة اللبنانية وابتزازها. وبغرض تصعيد الضغط، نفذت هذه العصابات جريمة قتل وحشية بحق ثلاثة من المحتجزين الأبرياء. إن هذه الجرائم عرقلت جهود التفاوض غير المباشر الذي تقوم به حكومتنا، بمساعدة جهات صديقة، لتأمين الإفراج عن العسكريين. وإنني أؤكد هنا أن ليس بين خياراتنا في هذه القضية خيار التراجع عن أي من ثوابتنا المتمثلة في تحرير العسكريين وحفظ هيبة الدولة وحماية أمنها وسيادة أراضيها.

إن الشعب اللبناني، في معركته مع الإرهاب، يقف إلى جانب قواته المسلحة، التي هي الركيزة الأساسية لحماية السيادة الوطنية وضمان الأمن والسلم الأهلي. وتسعى حكومتنا لحشد

كما اننا ننخرط بشكل كامل في إطار الكومنولث، الذي يضم ثلث سكان العالم، من أجل المساعدة في تحقيق التوافق على بعض التحديات التي تنتظرنا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. وسيشكل اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي سيعقد في مالطة في العام المقبل منتدى مثاليا لمناقشة تلك المسائل، لا سيما قبل انعقاد مؤتمر قمة باريس بشأن تغير المناخ. وتلك بعض السبل التي سيواصل بها بلد صغير في أوروبا وفي قلب منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل مالطة، الإسهام في تعزيز السلام والأمن في منطقتنا وفي العالم. وربما تبدو فترة خمسين عاما وقتا طويلا، ولكن بوسعي أن أؤكد انه بعد ٥٠ عاما من الآن سيقى بلدي ثابتا في طموحاته وفي عزمه من أجل تحقيق السلام والرخاء. وستظل مالطة عضوا فخورا في الأمم المتحدة ومناورة للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جوزيف مسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

**خطاب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

اصطحب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

وجزءاً من التنوع الاجتماعي والثقافي الذي طالما ميز بلدان شرق المتوسط. وقد شاهد العالم أجمع الاعتداءات على المسيحيين والأيزيديين في العراق والتهجير الذي أصابهم والتدمير الذي لحق بممتلكاتهم ومقدساتهم. إن لبنان يعتبر الاعتداء على الأديان وأتباعها وعلى الأماكن المقدسة اعتداء على الكرامة الإنسانية وانتهاكاً لحرية المعتقد والممارسة الدينية، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي كلفها دستورنا اللبناني.

إن لبنان يفخر بأنه البلد الوحيد في العالم العربي والإسلامي الذي يتولى رئاسة الجمهورية فيه مواطن مسيحي. وهذا يؤكد أن بلدنا وعلى الرغم من أزماته السياسية كان وما زال يشكل نموذجاً للتنوع في الشرق الأوسط، وتجربة فذة للتعايش والتفاعل بين أبناء الديانات والطوائف المختلفة، ومثالا مناقضاً لمفهوم الدولة العنصرية. وإني انتهز هذه الفرصة لأجدد أمامكم اليوم تأكيد الحكومة اللبنانية على ضرورة انتخاب رئيس مسيحي جديد للجمهورية في أسرع وقت.

إن الحرب المؤلمة الدائرة في سوريا منذ قرابة أربعة أعوام هجرت إلى لبنان، ذي الرقعة الصغيرة، قرابة ١,٥ ملايين نازح سوري - أي ما يزيد على ثلث السكان اللبنانيين. ولندرك تماماً ما يعنيه ذلك، علينا أن نتخيل ١٠٠ مليون شخص - نعم ١٠٠ مليون شخص - يتدفقون فجأة على الولايات المتحدة وينتشرون بشكل عشوائي في مدنها وريفها ومدارسها وحدائقها، مع ما يعنيه ذلك من احتياجات ملحة وأعباء اقتصادية وإنسانية واجتماعية وتربوية وصحية وأمنية.

هذا العدد الهائل من النازحين يشكل ضغطاً كبيراً على البنى التحتية اللبنانية التي تعاني أصلاً من مشاكل بنوية، ويضغط على المدارس وعلى القطاع الصحي وسوق العمل كما يضغط على الاقتصاد الوطني، الذي تراجع نموه إلى درجة الصفر تقريباً بسبب الأوضاع الإقليمية، الأمر الذي كبد

الدعم اللازم لهذه القوات لتمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه. وفي هذا المجال، يثمن لبنان الهبة السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية لتعزيز قدراتنا العسكرية. كما ينوه بمبادرة الأمين العام لإطلاق مجموعة الدعم الدولية للبنان في أيلول/سبتمبر الماضي هنا في نيويورك ويعرب عن ارتياحه للاجتماعات التي عقدتها المجموعة في باريس وروما هذا العام.

إن الجهود التي تبذل حالياً لحشد الجهود الدولية للتصدي للجماعات الإرهابية تعكس إدراك المجتمع الدولي فداحة ما تشهده منطقتنا منذ سنوات وضرورة المسارعة إلى إطفاء نيران الحريق المشتعل ومنع امتداده. إن لبنان، إذ يشدد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب ويرحب بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الإطار، وآخرها القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، يدعو جميع أشقائه وأصدقائه في العالم إلى صونه وإبعاده عن صراعات المحاور ومدته بأسباب القوة.

إن معركتنا مع الإرهاب ليست مستجدة فقد عانى لبنان على مدى سنوات من إرهاب الجريمة السياسية التي استهدفت عدداً من قادته ومسؤوليه السياسيين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ورجال إعلام وفكر. إننا نتابع عمل المحكمة الخاصة بلبنان ونتطلع إلى التوصل إلى الحقيقة وتحقيق العدالة بما يسمح بإنصاف الضحايا وبلسمة الجراح وردع المجرمين.

إن ما يجري في مناطق شاسعة من سوريا والعراق جرائم بشعة لا يفهما عقل ولا يقرها دين. لقد حصدت هذه الجرائم التي ترتكب باسم الإسلام العظيم أرواح عشرات الآلاف من المدنيين المسلمين وتسببت بموجات نزوح غير مسبوق، فضلاً عن أنها زعزعت الكيانات وقسمت المجتمعات ودمرت ثروات بشرية ومادية.

إن هذه الهجمة الإرهابية تستهدف أيضاً جماعات دينية شكلت على مر التاريخ مكوناً أساسياً في نسيج هذه المنطقة

غالبية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، يطالب بتطبيق مبدأ المساءلة القانونية على جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ومنعها من الإفلات من العقاب.

إن لبنان يعتبر إسرائيل مسؤولة عن إفشال جميع المساعي الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية على أساس حل الدولتين ويؤكد ضرورة قيام حل عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعيات مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

الشرق يبدو اليوم مسرحا للعبث الأسود، تُعرض عليه آخر مبتكرات التوحش البشري. الشرق يبدو اليوم أسيرا للجهل والتطرف والظلامية، مجللا بأحقاد من قعر التاريخ ومنقادا لعصبيات وغرائز لا تولد إلا الدم. لكن هذا الشرق المأزوم هو أيضا، هو أيضا اليوم وأمس وغدا، أناس لهم، كسائر البشر، أرض وبيوت وتاريخ وحكايات وأحلام. وهم أفراد يريدون أن يكونوا مواطنين متساوين في بلاد حرة وأوطان مستقرة. ولهم بنات وأبناء يتطلعون إلى فرص أفضل للانخراط في العصر وإلى مكان لائق في هذا العالم.

شرقنا له دين في ذمة البشرية. أعطها الكثير يوم كان الظلام والتطرف والجهل في الطرف الآخر من العالم. وما زال لديه الكثير ليضيفه إلى مسيرة الإبداع والتقدم الإنساني المدهش. فليكيف العالم عن تعداد قتلائنا ولينهض إلى واجبه، عاملا على إرساء السلام في هذه المنطقة المعذبة. السلام الذي يقوم على الحق والعدل واحترام سيادة الأوطان وضمن أمنها والمحافظة على التنوع الديني والإثني وصون الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات فيها.

نحن اللبنانيين، في الوطن والمهجر، نتطلع إلى الأمم المتحدة بكل أمل، عاقدين العزم على عبور المحنة الراهنة مثلما فعلنا مرات عديدة في الماضي، وواثقين من أننا معا لن نسمح لأي

لبنان خسارة ٧,٥ مليارات دولار، حسب تقديرات البنك الدولي. هذا الواقع يشكل بالنسبة لنا كارثة وطنية. إن مشكلة النازحين السوريين بكل تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الخطرة ليست، ويجب ألا تكون، مشكلة لبنانية بحتة. إنها أزمة إقليمية كبرى موضوعة برسم المجتمع الدولي الذي عليه أن يتحمل مع لبنان هذا العبء الهائل الذي لا طاقة لأي دولة مهما كان حجمها على تحمله وحدها.

إن لبنان يكرر حرصه على وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وقد أكدنا في البيان الوزاري لحكومتنا على تمسك لبنان بسياسة النأي بالنفس، لتحسينه بأفضل الطرق تجاه تداعيات الأزمة المجاورة.

في الذكرى السنوية الثامنة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يؤكد لبنان التزامه بتنفيذ القرار بجميع مندرجاته إيمانا منه بان ذلك سوف يثبت قواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني ويسهم في بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها. إننا نجدد مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بالقيام بموجباتها كاملة في هذا المجال، ووقف حرقها للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا، والتعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لترسيم ما تبقى من الخط الأزرق والانسحاب الفوري من منطقة شمال العجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا. ويهمننا أيضا أن نؤكد على حق لبنان الكامل في مياهه وثروته الطبيعية، من نفط وغاز، في منطقته الاقتصادية الخالصة. ولا يفوت لبنان أن ينوه بدور قوة الأمم المتحدة وباستمرار التعاون والتنسيق بينها وبين الجيش اللبناني وأن يشكر جميع الدول المساهمة فيها وقائدها وعناصرها على تفانيهم في خدمة الاستقرار وأمن المدنيين في الجنوب اللبناني.

تعرض قطاع غزة الشهر الماضي لعدوان إسرائيلي ذهب ضحيته مئات المدنيين وشرد أكثر من ربع السكان ودمر المنازل والمستشفيات والبنى التحتية. إن لبنان، الذي دفع أثمانا



من المآسي التي ستظل محفورة في ذاكرتنا إلى الأبد. وبينما نحزن للخسائر في الأرواح، فإننا نستمد الشجاعة من التعاطف الذي أبداه أصدقائنا. وسيظل دعمهم ماثلا في الأذهان. ونشكر أصدقائنا وحلفاءنا الذين يضحون بوقتهم ويقدمون مواردهم للمساعدة في العثور على طائرة الرحلة MH-370. ويواصل الرجال والنساء تعريض حياتهم للخطر في عمليات البحث في أعماق المحيطات. ونحن مدينون لهم بالامتنان وبالترامنا. ولن نتوقف عن البحث. كما نعرب عن الامتنان لشركائنا الدوليين الذين يعملون معا من أجل التحقيق في فقد طائرة الرحلة MH-17. وستواصل ماليزيا التماس العدالة من أجل الأشخاص الذين ماتوا. ونحث جميع الأطراف على مواصلة التعاون مع التحقيق. ونأمل أيضا أن تؤدي هاتان المأساتان إلى تغيير نظام الطيران العالمي إلى الأفضل وأن توحد الدول صفوفها من أجل وضع معايير جديدة لتتبع الطائرات وللتحقيق فوق مناطق الصراع.

قبل أربع سنوات، وقفت أمام الجمعية العامة ودعوت إلى إنشاء حركة عالمية للمعتدلين لمكافحة التطرف (انظر A/65/PV.19) وفي العام الماضي، تكلمت عن الصراع بين السنة والشيعية الذي يمزق العالم الإسلامي (انظر A/68/PV.18). وقد وحدت هاتان القوتان - التطرف العنيف والتعصب الديني، صفوفهما الآن تحت راية سوداء. ويواجه بلدان مزقتهم الحرب تهديدا جديدا، يتمثل في جماعة تسمى نفسها الدولة الإسلامية. وضحاياها هم من السنة والشيعية والإيزيديين والأكراد، وأي شخص لا ينحني أمام السيف.

وما تُسمى بالدولة، والتي اقتطعت أجزاء من أراضي دول قائمة بالعنف، تحكم باستخدام العنف. وهي تحافظ على سلطتها عن طريق الإكراه على تغيير الدين وعمليات الإعدام العلني. ومقاتلوها يزهقون الأرواح ويدمرون المجتمعات المحلية. وقد زرعوا استقرار دول هشة وهم يهددون الأمن الإقليمي. ومع ذلك، فإن طموحهم الأسود لا يتوقف عند

أحد، أو أي ظرف، أو أي جهة، بإطفاء أنوار الحرية والديمقراطية والتنوع والتعددية والعلم وحقوق الإنسان في لبنان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، من المنصة.

**خطاب داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

اصطحب داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني للغاية أن أرحب بدولة داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد عبد الرزاق (ماليزيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه. فحكيمته وخبرته ستفيدانه خير فائدة في قيادة الجمعية العامة.

وأود أن أشيد بالعاملين في القطاع الصحي الذين يكافحون فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. وقد تمكنت ماليزيا من المساهمة بقفزات مطاطية تزيد قيمتها على ٢٠ مليون دولار لمساعدة الأطباء والمرضى الذين يعملون من أجل وقف تفشي المرض. ونحن ندعو لهم.

كما أود أن أشكر جميع الذين هبوا لمساعدة ماليزيا في هذه السنة الصعبة. إن الرحلتين الجوييتين MH-370 و MH-17

رجال شريرون وتُفرض بالعنف. وفي مكانها، يجب أن نعلي شأن الإسلام الحقيقي - الإسلام القائم على مبادئ السلام والتسامح والاحترام، على النحو الوارد في القرآن والسنة والحديث. وثمة أمور رئيسية علينا القيام بها.

أولاً، لا بد من إعادة الأمن وكيان الدولة إلى شعبي سوريا والعراق. وشاركت ماليزيا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب بغية تعزيز التزامنا بحشد العمل الدولي لمكافحة الإرهاب. وناشد المجتمع الدولي وقف تدفق الأموال والمجندين إلى الجماعات المتطرفة. ولا نزال نقدم المساعدات الإنسانية في إطار الأمم المتحدة أو الهيئات المعترف بها دولية إلى من شردهم القتال. وينبغي أن تتجنب الهجمات على المتشددين إلحاق أضرار عرضية، مهما كان الثمن.

ثانياً، علينا اتباع نوع مختلف من السياسة. ويشكل بروز هؤلاء المتشددين عارضا للفشل السياسي وللحكم السيء في الدول المهشمة، وللنزاع الذي لا يزال محتدماً بين السنة والشيعة. ويجب أن نكسر الحلقة التي لا تحصل فيها إحدى الجماعات على السلطة إلا لتستخدمها ضد جماعة أخرى، وحيث يؤدي التهميش إلى التطرف، إذ يفقد السكان الثقة بقدرة الدولة على توفير جو الأمن والتعايش. ويلزم أن يشعر الأفراد والمجموعات العرقية والدينية بأن لديهم مصلحة في نجاح الدولة، وليس في فشلها. ولذلك ينبغي أن نلتزم بسياسة أكثر شمولاً. وتلك مهمة صعبة. فهي تتطلب الواقعية والتوافق ولا بد أن تنبع من الداخل.

إن ماليزيا على استعداد لتبادل خبرتها في تهميش التطرف وفي المحافظة على بلد متعدد الأديان، حيث تتعايش العقائد المختلفة وتزدهر، وفي إثبات أن الإسلام لا يمكن أن ينجح فحسب، بل يمكنه أيضاً أن يدفع إلى إحراز التقدم وتحقيق التنمية في أي مجتمع تعددي. ونحن عانينا، شأننا شأن الآخرين، من آلام نمونا. والاستقرار ليس دائماً على الإطلاق. ويجب المحافظة عليه بصورة فعالة. ولكن في ماليزيا، هناك شوارع توجد فيها المساجد والمعابد والكنائس جنباً إلى جنب.

هذا الحد. فهم يتحدثون فكرة الدولة في حد ذاتها. ويجتذبون شبابنا، مستخدمين نداء الجهاد غير المشروع بما له من قدرة كبيرة على الإغواء. وهم يطالبون جميع المسلمين بأداء يمين الولاء لخليفتهم المزعوم. ولن يُستجاب لهذا الطلب أبداً. فنحن نرفض ما تسمى بالدولة الإسلامية. ونرفض تلك الدولة التي تتصف بالتطرف. وندين العنف الذي يُرتكب باسم الإسلام.

وفي جميع أنحاء العالم، يشاهد المسلمون بشعور باليأس استخدام ديننا - وهو دين سلام - لتبرير أعمال وحشية. ونشعر بالاشمئزاز إزاء هول أعمال الصلب وقطع الرؤوس ونحزن على الأبناء الذين سُرقوا وعلى البنات اللاتي تم بيعهن. ونعلم أن الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين لا يتمثل في الإسلام ولكن في التطرف - ذلك التطرف المتعصب والعنيف والمتشدد. وأعمال هؤلاء المتشددين تتجاوز حدود الضمير ومن الصعب تصديقها. فهم يخالفون تعاليم الدين الإسلامي والمثال الذي ضربه النبي محمد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبينما نتكلم الآن، فإن بعض السوريين والعراقيين يُجبرون على التخلي عن دينهم. غير أن القرآن الكريم ينبه إلى أنه "لا إكراه في الدين" (سورة البقرة، الآية ٢٥٦). وهم يُخرجون من ديارهم بالقوة ويُكروهون على اعتناق الإسلام. ولكن القرآن الكريم يشير إلى ما يلي: "لكم دينكم ولي دين" (سورة الكافرون، الآية ٦). وإذا لم يمتثلوا، فإنهم يواجهون الموت. غير أن الحفاظ على الحياة مبدأ أساسي من مبادئ الشريعة الإسلامية والإسلام يُحرم قتل المدنيين، حتى في زمن الحرب.

والسؤال المطروح هو: كيف ينبغي أن نرد؟ ففي الماضي، حينما احتشد العالم لمكافحة المتطرفين، قمنا بشن الحروب بدون التخطيط لإحلال السلام. ولم نهاجم شراً واحداً إلا لنشهد بروز شر أكبر. وهذه المرة لا بد أن يكون الأمر مختلفاً. فهذه المرة، علينا ألا ندحر المتطرفين فحسب، بل أن ندحض أفكارهم أيضاً. ويجب أن نجابه هرطقة دولة ابتدعها

الظروف التي تمكن التطرف من الترسخ. ومع ذلك، ومن أجل دحر المتطرفين، لا بد من تفويض سلطتهم وتبديد جاذبيتهم. وعلينا أن ندحض الرسالة التي تعري الشباب بارتكاب أعمال العنف. ويجب علينا أن نعالج أي مظالم مشروعة تدفع الأشخاص إلى التطرف، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. وباختصار، علينا أن نكسب قلوب وعقول من يخدمون ما يسمى بالخلافة. وتلك أعمال تستغرق جيلا. وفي البداية، ينبغي أن نركز على ظروف العالم الحقيقي التي تسمح بنمو الشعور بخيبة الأمل. وذلك يعني بناء الاقتصادات المستدامة التي توفر الفرص للشباب ومعالجة الشواغل المشروعة التي تدفع نحو التطرف.

ورُوعت ماليزيا، شأنها شأن بلدان عديدة في جميع أرجاء العالم، من أعمال العنف الوحشية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة. وندين بشدة هجمات إسرائيل غير المتناسبة والعشوائية على غزة واستمرار انتهاكاتها للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. وشكل استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المدنية ومحو المنازل والمساجد والمدارس إهانة للأصول العامة. وندين تلك الأعمال ليس من أجل الأرواح البريئة التي أرهقت بل من أجل الرسالة التي توجهها ومفادها، تحديداً، أن الأديان لا يمكن أن تتعايش وان المجتمع الدولي لا يستطيع إنفاذ القانون الدولي وحماية حقوق الفلسطينيين. ومحنة الفلسطينيين أحد أكثر النداءات فعالية لحشد من يدعون أن النظام الدولي منهار.

ولذلك، فلنتوحد لإحراز نتائج سلمية وعادلة ودائمة تحقق الكرامة والأمن لشعب فلسطين. وينبغي أن يستند ذلك إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. فذلك سيحقق الكرامة والأمن لشعب فلسطين، الذي عاني كثيرا، وسيمكننا من مضاعفة جهودنا لإحلال السلام في أجزاء العالم الأخرى حيث يوجب النزاع التطرف.

ومجتمعنا مجتمع قد تختلف فيه الأديان، ولكنها مختلفة في جوهر السلام، مع العلم بأننا جميعا مواطنون في دولة واحدة.

ونرى أن يوسع هذا النهج المعتدل أن يقدم إسهاما قيما في الدول الهشة والشؤون الدولية. وهي فلسفة طبقناها حينما عملنا وسيطا أمينا في عمليات السلام في جنوب الفلبين وغيرها من الأماكن. وهو مبدأ سنواصل اتباعه فيما نتولى رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في العام المقبل، حينما تشكل الرابطة جماعتها التي تضم ٦٠٠ مليون شخص، مع المزيد من التكامل السياسي والأمن والاقتصادي والاجتماعي - الثقافي.

وفي الأسابيع المقبلة، ستعمل ماليزيا مع جميع الشركاء المهتمين للمضي قدما بخطة الاعتدال في الأمم المتحدة. وعلى تلك الأعمال نبي طلبنا لتخصيص مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة المقبلة. وخطة الاعتدال تشملنا جميعا. ولا تعني مكافحة الإرهاب المواجهة بين المسلمين والمسيحيين أو بين المسلمين واليهود، ولكنها تعني مواجهة المعتدلين للمتطرفين من جميع الأديان. ونحن بحاجة إلى حشد تحالف للمعتدلين - من يرغبون في استرداد دينهم والسير في طريق السلام.

ولذلك أكرر دعوتي الشخصيات الرائدة في جميع التقاليد الدينية العظيمة. لنضم صفوفنا لضمان أن يكون الدين مصدرا لتضميد الجراح والبركة بدلا من النزاع والتدمير. وفي ذلك الصدد، أشيد بزيارة البابا فرانسيس إلى فلسطين وبجهوده لجمع الفلسطينيين والإسرائيليين المعتدلين للصلاة من أجل السلام. وبالتحلي بالاعتدال في العملية السياسية، يمكننا أن نضمن ألا يترك أي أحد خارج المجتمع. وبممارسة الاعتدال، يمكننا أن نهمش المتطرفين. وبالالتزام بالاعتدال هنا في الأمم المتحدة، بوسعنا أن نظهر أن العالم راغب في مكافحة الإرهاب ليس بالعمليات العسكرية القصيرة الأجل وحدها، بل بالخطط الطويلة الأجل.

إن الاستجابة الأمنية للمجتمع الدولي والالتزام بسياسة أكثر شمولاً للجميع من جانب البلدان المتأثرة ستزيل ظرفين من

والملكية والكرامة والفكر، وهي نفس الحقوق العالمية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان.

وقد انتهك ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، والأساليب المستخدمة لإعلان دولته، كل هدف من تلك الأهداف. ولذلك، فإنها ليست لا إسلامية ولا دولة. وقال الزعماء الدينيون والدول والأشخاص ذلك، ويجب أن يواصلوا قول ذلك والدعوة إلى المبادئ الإسلامية في إطار من التسامح والتفاهم والسلام. ويمثل ذلك على كل حال، الطبيعة الحقيقية للإسلام، دين السلام الذي يقدر التعايش والتفاهم المتبادل والتعلم، حتى في أوقات الصراع. عندما تم القبض على ٧٠ من أسرى الحرب أثناء غزوة بدر، على سبيل المثال، جرى حث النبي محمد على قتلهم. ولم يحم النبي فقط أرواح المدنيين الأبرياء، بل حمى أيضا أرواح المقاتلين الأعداء.

إنها روح التفاهم والرحمة التي ينبغي لنا الاستمرار في التحلي بها وتبنيها. وقد حان الوقت الآن للمضي قدما برؤية السلام والاعتدال. لنقم بالدعوة إلى إقامة مجتمع عالمي يسوده التفاهم. ولثبت أننا يمكن أن نطبق قول النبي ونبني مجتمعات متوازنة وعادلة، حيث تعيش مختلف الأديان وتزدهر في سلام. ولنظهر بأنه بوسع المسلمين، متحدين في إيمانهم، أن يشكلوا قوة صلبة، لتحقيق التقدم واكتساب المعارف وإرساء العدالة، كما كنا في أعظم فترات تاريخنا، وكما يمكن أن نكون اليوم، وكما سنكون غدا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد داتو سري محمد نجيب بن تون الحاج عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.  
رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.

ويجب علينا أيضا أن ندرك السبب وراء نجاح هؤلاء المتشددون في اجتذاب الأشخاص إلى قضيتهم. فالمتطرفون يدعون المسلمين إلى إعلان ولائهم لدول الخلافة المعلنة ذاتيا في سوريا والعراق، وفي نيجيريا والصومال وفي كينيا وليبيا. وهم يتواصلون مع أشخاص يبحثون عن دولة. وكون البعض يستجيب لذلك النداء دليل على عجزنا. فقد عجزنا عن التمسك برؤية لإنهاء الإسلام المعتدل والشامل ولمعالجة العزلة في مجتمعاتنا بالذات. ولا بد من كسب المعركة ضد المتطرفين ليس في سوريا والعراق وحدهما، بل أيضا في بريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة وماليزيا. لقد نجحنا في منع التطرف من كسب موطن قدم في بلدنا. بيد أن بعض مواطني ماليزيا أغرامهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وقادوهم إلى العراق وسوريا. ويجب على البلدان أن تثقف من يتعرضون لخطر التزوع نحو التطرف، وأن تشملهم، وعند الضرورة، أن تجاهمهم.

يجب أن يستمر الزعماء الدينيون في إظهار أن الدين والمجتمع يتعايشان بشكل أفضل في ظل حكم القانون العادل. ويجب أن نواصل القول بأن المسار المعتدل هو المسار الصحيح، أي المسار الذي حدده الله لنا عندما قال: **”وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا“** (المرجع نفسه، سورة البقرة، الآية ١٤٣).

يجب أن نواجه أسطورة أن ارتكاب الفظائع باسم الدولة الإسلامية، هو فعل ديني وأن الموت خدمة لهذا الهدف يعطي لصاحبه صفة شهيد. إن المتطرفين يستخدمون هذه الذريعة المحرفة كوسيلة لضم المزيد من الأشخاص إلى صفوفهم. ولمواجهة هذا الخداع، يجب على المسلمين العمل معا لتعزيز فهم أكبر لما تعنيه الدولة الإسلامية الحقيقية. لقد اتفق مؤتمر دولي ضم علماء الشريعة الإسلامية، عقد بدعوة من حكومي لتحديد المعنى الحقيقي للدولة الإسلامية، بأنه يتعين على دولة ما لكي توصف بأنها إسلامية أن توفر العدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويجب عليها حماية وتعزيز الأهداف الستة للشريعة الإسلامية: أي الحق في الحياة والدين والأسرة